www.kassiounpaper.com

825

الاحد 27 آب 2017

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

www.kassiounpaper.com

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

عاقبة الغلو والمكابرة

جاءت دعوة كل من منصة موسكو والقاهرة إلى الرياض، للتباحث في تشكيل وفد واحد للمعارضة السورية، بمثابة تقدم جديد في سياق تأمين العناصر الضرورية المتبقية لإنجاز العملية السياسية، وبغض النظر عن النتائج الأولية للاجتماع، والخلاف الحاد الذي ظهر بين المنصات على مبادئ عملية تشكيل الوفد الواحد، فإن الدعوة بحد ذاتها، وتوقيتها، ورغم الإعلان المسبق والمتكرر لمنصة موسكو بأن الرياض ليست المكان الأنسب، تكشف عن أن المناخ الدولي والإقليمي الجديد، يفرض إيقاعه على المشهد السوري، وبالدرجة الأولى منه العملية السياسية.

ومن جانب آخر، ورغم أن الدعوة تشكل إقراراً من قبل منصة الرياض، بأن أكذوبة «الممثل الشرعي والوحيد» لم تعد تنطلي على أحد، وأن محاولات الإنكار والإقصاء لم تأت لها إلا بالمزيد من الحرج، وأن العنجهية المستمدة من الدعم الدولي ولى زمانها، وأن التباحث والتوافق مع المنصات الأخرى أمر لا بد منه، إلا أن القوى المتشددة في هذه المنصة، وكما تبين خلال اجتماع الرياض، ما زالت تمنّي النفس بإمكانية الالتفاف على العملية السياسية، وهو ما لن يكون، ومصير مثل هذه المحاولة لن يكون أفضل من محاولات الإنكار والإقصاء السابقة، والتي لم تأت لـ«الائتلاف» بكل هياكله إلا بالمزيد من الحرج، وذلك لسبب بسيط، وهو أن العامل الذي دفع منصة الرياض إلى الإلحاح على عقد اللقاء، أي ميزان القوى الدولي الجديد، والفاعلية الروسية؛ فيها من الزخم، ولديها من الأدوات ما يكفي لوصول الحل السياسي ومعه سورية إلى بر الأمان.

إن الإصرار على الشروط المسبقة، والتفسير الأحادي الجانب للقرار الدولي 2254، من طرف متشددي الرياض، والمحاولة الفاشلة بتحميل منصة موسكو مسؤولية عدم التوصل إلى توافق؛ لم يعد ينسجم مع المرونة الظاهرة، والتراجع الملموس، والتكيف مع التوازن الدولي الجديد، من قبل كل حلفائها، بدءاً من واشنطن، ومروراً بباريس، وأنقره، والرياض؛ وبالتالي فإن إصرار القوى المتشددة في هذه المنصة على مواقفها، عدا عن أنها مخالفة لمصالح سورية والسوريين، ومخالفة للقرارات الدولية، فهي في الوقت نفسه ستجعلها عبئاً على حلفائها الدوليين ومواقفهم الجديدة، وتضع منصة الرياض واقعياً أمام ثلاث خيارات، فإما الامتثال للإرادة الدولية، والانخراط في العملية السياسية، وتشكيل الوفد الواحد على أساس التوافق، أو إعادة هيكلة «الائتلاف» وإزاحة القوى المتشددة عن تصدر المشهد، والتحلي بالواقعية السياسية؛ أو تحمل عاقبة التعنت، والحكم على نفسها بالخروج من الحياة السياسية، التي تضيق يوماً بعد يوم بكل من تسول له نفسه الاستمرار بالعبث بمصير الشعب السوري، وتركه في مهب أزمة تكلفه كل يوم دماً ودماراً ومصيراً مجهولاً، وتلقي بظلالها حتى على أبسط متطلبات الحياة اليومية للسوريين داخل البلاد وخارجها، وتعرقل حقه المشروع في التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل، بعد أن بات استمرار هذه الأزمة خطراً على الأمن الإقليمي والدولي برمته.



2254 بكل بنوده وحذافيره [07]

شؤون عمالية



شرعنة التعسف في قانون العمل 17!

02

ملف «سورية 2017»



«لا لصياغة الآراء كشروط مسبقة»

05

ملف «سورية 2017»



بيان من قيادة منصة موسكو

08

شؤون اقتصادية



هل يمكن أن تبقى الأجور كما هي؟!

12

شرعنة التعسف في قانون العمل 17!



أي قانون من القوانين المتعلقة بالمصالح المباشرة للناس يخضع عند إصدارة لجملة من الاعتبارات وأهمها: أنّ هذا القانون من يخدم ومصالح من في الأغلب سيحقق، وقانون العمل رقم 17 الخاص بعمال القطاع، لا يخرج عن هذه القاعدة منذ لحظة التفكير بتعديله، أو إصداره بالحلة الجديدة المغايرة تماماً لما قبله من قوانين العمل التي كان معمولاً بها.

■ عادل ياسين

من يملك يقرر!

القوانين لا تصدر اعتباطياً إنما يفرضها الواقع ومتغيراته من أجل أن يلبي ويقّدم إجابه عن تلك المتغيرات الحاصلة، المعبر عنها بموازين القوى الطبقية وتعبيراتها السياسية التي تتغير أيضاً وفق التشكل الجديد لموازين القوى، حيث يتضح الاتجاه العام للمتغيرات سياسياً واقتصادياً واجتماعياً يعكس نفسه بأشكال مختلفة على الواقع الموضوعي، ومن ضمنها القوانين الناظمة للعلاقة بين الطبقة العاملة ومالكي وسائل الإنتاج، سواء كانوا قطاعاً خاصاً أو قطاع دولة فهنا الاختلاف بشكل الملكية ولكن الطرفين يستحوذان على منتوج العمل الذي ينتجه العمال بالقطاعات الإنتاجية والخدمية المختلفة.

بين الصعود والهبوط

قانون العمل 71 وهو تعبير حقيقي عن التغير الذي جرى تدريجياً في موازين القوى لصالح قوى رأس المال في داخل جهاز الدولة، مع التراجع في وزن ودور وقدرة قوة العمل وممثليها السياسيين عن إمكانية المواجهة المفترضة مع قوى رأس المال لأسباب عدة أهمها: انخفاض منسوب الحريات السياسية والديمقراطية، التي يمكن من خلالها على الأقل تحقيق ذاك التوازن المطلوب في المصالح والذي سيعكسه القانون.

مواقف في القانون

بناءً على ما تقدم سنعرض بعضاً من المواقف والتصريحات التي سوقت لإصدار القانون وفقاً لتلك المصالح المعبر عنها بالقانون :

د.ديالا الحاج عارف وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل أنذاك « القانون جاء بعد حوارات مع جميع الأطراف « اتحاد نقابات العمال ، غرف التجارة والصناعة والسياحة، وزارة العمل كانت طرفاً حيادياً» الإطار الناظم للقانون العقد شريعة المتعاقدين.»

الوزيرة لمياء عاصي « إن قانون العمل الجديد والمزايا التي يتضمنها القانون يُعد محفزاً لجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال إلى سورية وهو يتكامل مع عدد من العوامل الأخرى في تحفيز الاستثمار».

مجلس الشعب يوافق بالأكثرية على المادة 56 من مشروع قانون العمل الجديد المتعلق بالتسريح غير المبرر.

ديالا الحاج عارف تقول «إذا كانت المادة 56 تشرعن التسريح غير المبرر فإنها تنص في الوقت ذاته على منح العامل تعويضاً مالياً مناسباً يكفيه إلى حين الحصول على عمل جديد».

الاتحاد العام للنقابات شارك في النقاشات حول القانون وقدم مجموعة من الملاحظات، ولكن في النهاية وافق ممثلوه في مجلس الشعب على القانون بحلته الأخيرة، وأصدر كُتَيْباً يبرز فيه محاسن قانون العمل تجاه حقوق العمال.

مضامين القانون

القانون 71 يتضمن ما يقارب ال082 مادة وتتضمن تلك المواد :

الزام صاحب العمل بتشميل العمال بالتأمينات الاجتماعية.

توثيق عقود العمل.

عدم قبول الاستقالة المسبقة.

منح العمال الزيادة الدورية.

إعطاء المرأة حقوق الحصول على إجازة أمومة.

زيادة مدد الإجازة السنوية والوفاة والزواج.

تأمين الطبابة.

توفير وسائل الصحة والسلامة المهنية.

سؤال مشروع

السؤال الذي يمكن طرحه بناءً على ذلك: هل طبق القطاع الخاص مضامين المواد التي أشرنا إليها أعلاه؟

كل الدلائل والمؤشرات والتقارير الصادرة عن النقابات تقول: إن أرباب العمل قد أخلوا إلى حد بعيد بالقانون ومارسوا جوراً واضحاً بحق العمال وحقوقهم، وخاصةً باستخدامهم للمادة 56 ، 46 التي أدت إلى تسريح عشرات الآلاف من العمال حسب تقرير نقابي صادر عن المكتب التنفيذي قبل فترة من الزمن.

العمال سيقررون

إن السياسات الاقتصادية الليبرالية وقاعدتها تبني اقتصاد السوق الاجتماعي هي تعبير عن المصالح النافذة لقوى رأس المال، وهي تملك من القوى ما يمكّنها من تحقيق برنامجها الاقتصادي الاجتماعي وبالتالي فإن انتزاع الحقوق الأساسية للطبقة العاملة سواء المتضمنة في القوانين أو خارجها تحتاج إلى موازين قوى تتكون في مواجهة تلك القوى المستغلة، وعمادها الأساسي هي الطبقة العاملة السورية، التي يدفعها واقعها الموضوعي تجاه أخذ زمام المبادرة في الدفاع عن حقوقها حتى لو تخلفت عنها تلك القوى المفترض أنها تمثل مصالحها وتعبر عنها بالأشكال المختلفة، حيث تقف في منطقة الوسط بين طرفي الإنتاج وهذا ما يوسع الهوة بين الطبقة العاملة وممثليها المفترضين، وهذا مطلب كل القوى المعادية لمصالح وحقوق العمال.

إن النقاش الذي سيدور مستقبلاً حول قانون العمل ضمن الاثنين العمالي هام من حيث الشكل، ولكن لابد أن يكتسب مضموناً أخر عبر اشراك أصحاب المصلحة في نقاش القانون، وهم الكادر العمالي في القطاع الخاص الذين سيكسبونه لحماً ودماً.

امتلاك أدوات التغيير في أشكال الدفاع عن حقوق العمال وفي مقدمتها تبني حق الإضراب الذي هو حق دستوري وشرعي في سياق النضال العمالي، يعني تغيراً في معادلة الدخل الوطني « أرباح – أجور »لصالح الأجور الذي يُنكر على العمال حقهم فيه.

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



فالج.. لا تعالج.. كيف الحل؟

الوضع المعيشي الضاغط بشدة على عموم الفقراء من الشعب السوري، ومنهم الطبقة العاملة المكتوية كغيرها بسبب تدني أجورها التي انخفضت قيمتها وقدرتها على سد ولو جزء بسيط من حاجاتها الضرورية بالشكلً الطبيعًي حيث أضافت الأزمة حاجات إضافية رتبت أعباءً أخرى بسبب التهجير الذي يعني احتمالين لا ثالث لهما، إما السكن في الحدائق كما فعلها الكثير من المهجرين، أو أستئجار منزل يؤوي عائلاتهم ولو بشروط غير إنسانية كما هو واقع الحال في البيوت المستأجرة في الضواحي والأرياف ولكنها معدومة المستلزمات التي يحتاجها أي إنسان في منزله كالكهرباء والماء والأبواب والشبابيك وغيرها من القضايا، وهذا كله يحتاج إلى موارد تغطي تلك الاحتياجات المتزايدة والتي لا تجد أذناً مصغية لتلبيتها، في الوقت نفسه نجد حجم الإعفاءات الضريبية وغيرها من الإعفاءات الممنوحة لكبار الرأسماليين المحظيين التي يمكن أن تشكل رقماً كبيراً في عالم الموارد التي تبحث عنها الحكومة، وتقول بعدم توفرها ليصرح أركانها من الوزراء وغيرهم بأن لا زيادة على الأجور وهذا يأتي في سياق قول الحكومة بأنها تهتم بالوضع المعيشي للمواطن، ولكن لم تقل لنا الحكومة عن خطتها في تحسين الوضع المعيشي للمواطنين، ولم تقدم بياناً عن خططها التي يقول الوزراء عنها أنها مدروسة وستظهر في الوقت المناسب، رابطين تلك التحسينات المأمولة بتحسن الوضع الإنتاجي والمفترض بالعامل أن ينتظر ويبقى على ما هو إلى أن تزول الأسباب التي تطرحها الحكومة كمبررات، لعدم رفع الأجور وتحسين الوضع المعيشي، والتي يجمع عليها العديد من وزراء الحكومة، حيث طرح بعضهم معادلة مستحيلة الحل لرفع الأجور وهي رفع الأجور...ضخ أموال في السوق... حصول تضخم...وهذا سيدفع لشراء الدولار... وهذا سينعكس على حساب الليرة ولكن هذا التصريح لم يفقدنا الأمل بأن الأجور سترفع مع عودة آبار النفط للعمل، وانتظروا هذا في شهر شباط، ولكن لم يقل لنا في أي عام.

نحن الواقفون على خطوط الإنتاج نعلن أننا لسنا مع تبريراتكم، ولا نصدق وعودكم، ونقول لكم: كفى سيراً في إفقارنا وتهميشنا، وسنعمل على استعادة حقنا في منتوجنا المسلوب منا.

من روج له فليقف ويتحمل نتائجه

لفهم إرادة المشرع وقصده من إصدار قانون ما، أولتفسير نصوص القانون يتم الرجوع عادة إلى الأسباب الموجبة التي يذكرها المشرع في متن القانون وإلى المداولات والنقاشات التي حصلت قبل إصداره .



■ ميلاد شوقي

صراحة حكومية!

بالنظر إلى الأسباب الموجبة لقانون العمل رقم 17 التي ذكرتها وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل في المقدمه فقد ذكرت صراحة أنه: بات من الضروري تعديل قانون العمل رقم 91 وإدخال تعديلات جوهرية عليه بهدف تحقيق الانسجام والتوافق مع العديد من التطورات الاقتصادية والاجتماعية المستجدة بما يخدم المصلحة الاقتصادية للدولة، ويؤمن البيئة التشريعية السليمة، والأسس القانونية للازمة للارتقاء بعلاقات العمل ، قصدت الوزيرة حينها «بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية المستجدة» هي تبني الحكومات السورية منذ عام 2003 لسياسة اقتصاد السوق الاجتماعي وإتباع قاعدة أن الأغنياء هم قاطرة ، وكانت وزيرة الاقتصاد السوري لمياء عاصي قد ذكرت اثناء مناقشة القانون في مجلس الشعب أن: «قانون العمل الجديد والمزايا التي يتضمنها يعد محفزاً لجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال إلى سورية، موضحة في الوقت نفسه أنه: يتكامل مع عدد من العوامل الأخرى في تحفيز الاستثمار"،أي: أنه عمليا قد تمت تهيئة البيئة القانونية اللازمة لتأمين مصالح قوى رأسمال على حساب مصالح طبقة عريضة وواسعة، تمثل الغالبية العظمى من الشعب وهم العمال .

مصالح رأس المال أولى بالرعاية

وعلى الصعيد الاقتصادي فقد نص على أن القانون يبين رؤية اقتصادية جديدة لوظيفة قانون العمل في خدمة الاقتصاد الوطني من خلال توظيف علاقات العمل في خدمة عملية التنمية والمصالح الاقتصادية العليا اعتماداً على الدور الفاعل لمؤسسة القطاع الخاص كشريك يساهم في عملية التنمية والتطوير دون الإشارة إلى الدور الاجتماعي والإنساني للقانون، على اعتبار أنه يحدد مصير العمال، ويمس أدق التفاصيل في حياتهم وحياة أسرهم، وأن هدفه الاقتصادي يجب أن يخدم هدفه الاجتماعي لا العكس.

قانون تعسفي وجائر

وقد ذكر المشرع أنه أفاد من قانون العمل المصري واللبناني والأردني والجزائري والفرنسي، و استفاد من التوجهات السائدة في تلك البلدان من أجل الوصول إلى قانون عصري للعمل، يساهم في إعادة تنظيم علاقات العمل وجعلها أكثر استقرارا ووضوحاً وفاعلية «مع العلم أن الجميع يعلم حال الطبقة العاملة في هذه البلدان وما تعانيه من بؤس وحرمان والتحركات الشعبية التي شهدتها هذه البلدان خير دليل على ذلك ومازالت الطبقة العاملة هناك تقوم بالإضرابات للمطالبة بحقوقها حتى اللحظة »، عدا على أن قانون العمل السوري يعتبر أكثر القوانين تشدداً من القوانين المذكورة وإهداراً لحقوق العمال، فالقوانين السابقة لم تنص صراحة على التسريح التعسفي، وقد وقف القضاء الإداري في مصر ضد التسريح التعسفي واستطاع الغاءه .

حاولت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل تظهير بعض الأمور الصغيرة وتضخيمها للتغطية على عيوب القانون، واعتبارها إنجازاً للطبقة العاملة «مثل زيادة أيام الإجازات وتشغيل المعاقين» وللمفارقة أيضاً اعتبرت التعويض عن التسريح التعسفي إنجازاً لها ولوزارتها !!

ومع ذلك كله اعتبرت وزارة العمل أن القانون الجديد يهدف إلى تأسيس علاقة عادلة ومتوازنة للطرفين !! ووزيرة العمل تعتبر أن العامل الذي لا يملك سوى قوة عمله متوازن في القوى في صاحب العمل الذي يملك كل شي لدرجة أنه قادر على إصدار قانون يناسبه هو، فعن أيةِ عدالة تحدثت الوزيرة في قانونها؟؟

القانون واتفاقيات العمل الدولية!

في أي المواضع راعى قانون العمل الاتفاقات الدولية التي ألتزمت بها الجمهورية العربية السورية كما ذكر في مقدمته، فالقانون ضرب بالحائط أهم اتفاقيات منظمة العمل الدولية، وخصوصاً الاتفاقية رقم 87 الخاصة بالحرّيات والحقوق النقابية، وكذلك الاتفاقية رقم 26 الخاصة بتحديد الحد الأدنى للأجور، وكذلك الاتفاقية رقم 95 الخاصة بحماية الأجور.

تغيب صوت العمال

ليس غريباً أن قانون العمل رقم 17 صدر دون أن يُطرَح للنقاش العام، حتى يستطيع كل من له مصلحة من حقوقيين ونقابيين وعمال أن يتقدم بملاحظاته، وقد استغلت قوى رأسمال انخفاض مستوى الحريات وجمود الحركة النقابية في البلاد، واستطاعت تمريره وهو ما كان ليمر لو سمح للعمال بالتعبير عن رأيهم، والنضال من أجل الدفاع عن مكاسبهم، وإذا كان البعض ما يزال يدافع عن قانونه، فنتائجه واضحة وضوح الشمس، ليكن شجاعا كما كان أثناء وضعه، ويقف أمام العمال ويقول أنا أتحملها.

الطبقة العاملة



موريتانيا- عمال تازيات

منذ أن توالت انتصارات عمال شركة كنروس تازيازت بعد سلسلة الاعتصامات والإضرابات التي قاموا بها، عمدت إدارة الشركة إلى انتهاج سياسة استهداف ممثلي العمال، وقد صدر يوم 18 آب بيان عن العمال رداً على الإدارة جاء فيه : إن سياسة استهداف ممثلي العمال وابتزازهم بشتى أنواع الضغوط لن تثنيهم عن مزاولة عملهم المتمثل في الدفاع عن حقوق ومصالح الشغيلة، كما نعرب عن تضامننا مع زميلنا المعتقل، والذي يدفع ضريبة نشاطه النقابي وتفانيه في الدفاع عن حقوق ومصالح عمال الشركة.

وطالب البيان بالشروع في مشاورات مع جميع عمال الشركة من أجل اتخاذ الموقف المناسب حيال هذا الموضوع، ووجه ممثلو العمال نداء إلى العمال والمنظمات النقابية العمالية الوطنية والدولية كافة بغية إعلان التضامن مع عمال كنروس تازيازت موريتانيا في مواجهة غطرسة الإدارة ودوسها للقوانين خاصة تلك المتعلقة بالحقوق النقابية.



فرنسا - قانون العمل

بدأت الحكومة الفرنسية، يوم 22 آب جولة جديدة من المفاوضات مع النقابات العمالية بشأن تعديل أحد قوانين العمل الرئيسة، وكان الرئيس الفرنسي قد تعهد بتطبيق تعديلات قوانين العمل بنهاية أيلول المقبل، لكنه يواجه معارضة قوية. كما دعت نقابة «سي.جي.تي» العمالية إلى تنظيم احتجاجات ضد الإصلاحات يومي 12 و23 سبتمبر المقبل، وقال رئيس نقابة فورس أوفرير إنه «مازالت هناك موضوعات مهمة تحتاج إلى التسوية بالنسبة لتعديلات قوانين العمل» وكان البرلمان قد منح الحكومة في وقت سابق من الشهر الحالي سلطة تعديل قانون العمل بمرسوم حكومي.

وتتضمن الإجراءات المطروحة للنقاش تحويل المفاوضات بشأن ظروف عمل معينة من مفاوضات على مستوى القطاع إلى مفاوضات على مستوى الشركة أو المنشأة.



العراق- الكوادر الطبية

تظاهر العشرات من الكوادر الصحية في مدينة الطب وسط العاصمة بغداد، يوم 15 آب للمطالبة برفع مخصصاتهم المالية، فيما هددوا باللجوء إلى الاعتصامات في حال عدم تنفيذ مطالبهم. وطالب المتظاهرون برفع مخصصاتهم المالية إلى 100 بالمائة ، وسط هتافات نددت بعدم تلبية مطالبهم المتكررة.

ورفع البعض من الكوادر الطبية لافتات تدعو الحكومة العراقية لتلبية مطالبهم وفي حال عدم الاستجابة سيتم اللجوء إلى اعتصامات.

كما نظم العشرات من الكوادر التمريضية وقفة احتجاجية أمام مبنى مستشفى البتول التعليمي، وسط بعقوبة للمطالبة برفع الخطورة من 50 الى 100% وتوسيع القبول في الدراسات العليا وتسريع قانون التأمين الصحي ورفع التسكين.



مصر- انتصار المحلة

عادت آلات شركة «المحلة للغزل والنسيج» للدوران مجددًا بعد أن توقفت خلال الأسبوعين الماضيين نتيجة إضراب تاريخي نفذه العمال للمطالبة بحقوقهم، وجاء حل الأزمة بعد تفويض رئيس اللجنة النقابية للغزل والنسيج بالتفاوض مع مجلس الوزراء ووزير قطاع الأعمال، لبحث الأسباب التي أدت إلى الإضراب، وعلى رأسها المطالب العمالية، وتعهدت الإدارة بالاستجابة لمطالب العمال، وعلقت يوم 20 آب منشوراً ممهوراً بتوقيع المفوض العام، بناءً على تعليمات من الشركة القابضة للغزل والنسيج بصرف علاوة 10% وزيادة بدل الوجبة إلى 90 جنيهاً، فعلق العمال إضرابهم لما بعد عيد الأضحى.

من أول السطر

■ نبيل عكام

دور النقابات في الأمن الصناعي

إن دور النقابات الأساسي أينما وجدت هو الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة وحماية حقوقها وهذا هو المحدد لأهدافها وبرامجها، حسب كل منشأة أو تجمع وظروف عملها، سواء كان قطاع دولة أو قطاعاً خاصاً، وهذا من واجبات النقابات ومنها ما نحن بصدده اليوم، وهو الأمن الصناعي، الذي يتطلب حماية العامل من حوادث وإصابات العمل والأمراض المهنية المختلفة.

لذلك للنقابات مصلحة مباشرة في النهوض بالأمن الصناعي وتطويره، والضغط على الإدارات وأصحاب العمل في تنفيذ وتطبيق قواعد الأمن الصناعي كافةً في الصحة والسلامة المهنية،لأنه في حالات إصابة العمل كافةً القاتلة منها أوالتي تسبب أضراراً مختلفة من عجز وغيرها، العمال هم الوحيدون الخاسرون.

فهناك عدة طرق تستطيع النقابات من خلالها أن تسهم بقدر ما لحماية العمال وتنفيذ وتطبيق وسائل الحماية والوقاية المهنية للعامل منها:

أن تدرج وتثبت في عقود العمل الفردية منها والجماعية خاصة قواعد الأمن الصناعي، ووسائل الوقاية، التي يجب على صاحب العمل أن يوفرها للعامل وذلك حسب نوع كل مهنة وماذا تحتاج، هذه المهنة من وسائل وقاية، إضافة إلى التجهيزات العامة المطلوبة لبيئة العمل من إضاءة وتهوية مكان العمل ودرجة حرارة مناسبة.

الإشراف على متابعة لجان الأمن الصناعي والمشاركة فيها، شريطة أن يتم اختيار ممثل اللجنة النقابية عن طريق انتخابه مباشرة من العمال.

هذا فضلاً عن توعية العمال بأهمية الأمن الصناعي وأجهزة ووسائل الوقاية الشخصية، التي يجب أن يوفرها أصحاب العمل للعمال كافةً.

لقد شكل قانون العمل لجنة للأمن الصناعي أسماها اللجنة الوطنية للسلامة والصحة المهنية، تعنى بمراقبة بيئة العمل ومخاطر العمل التي تؤثر على صحة العامل، وتحديد هذه المخاطر التي تهدد السلامة والصحة المهنية، حسب مواقع العمل.ورغم تعيين مندوب للنقابات في هذه اللجنة نرى معظم منشآت قطاع الدولة بعيدة كل البعد عن تطبيق قواعد الأمن الصناعي، إن كان في الصحة والسلامة المهنية للعمال أو في بيئة العمل الداخلية منها والإنشائية، أما في القطاع الخاص ليس بأفضل حالاً من قطاع الدولة، من المنشآت الصغيرة وحتى الكبيرة.

الإضرابات العمالية في مصر..

شكلها مطلبي ومضمونها سياسي



تمكنت السياسات الاقتصادية الليبرالية عبر ثلاثة عقود أو أكثر من تصفية القطاع العام بشركاته المختلفة، بما فيها الشركات التي لها طابع استراتيجي كما هو حال مجمع الحديد والصلب، والصناعة البتروكيميائيات، وصناعة الغزل والنسيج ، وتحويلها من ملكيه عامة إلى ملكية خاصة، يقوم باستثمارها رأسمال خليجي ودولي ومحلي، وفقاً لشروطه التي تمكن من فرضها بما فيها اليد العاملة وحقوقها، حيث جرى تسريح آلاف العمال وفقاً لقانون التقاعد المبكر، الذي تم بموجبه رمي آلاف العمال إلى الشارع، مما رفع نسب البطالة والفقر والتهميش، ودفع المزيد من الفقراء إلى السكن في المقابر والشوارع.

■ سميح احمد

تلاقي المصالح

الخلاص من القطاع العام وفقاً لبرامج وتوجهات الحكومات التي غزتها الليبرالية، وعلى أساس نصائح المراكز المالية الإمبريالية، بما فيها صندوق النقد والبنك الدوليين، هو توجه أصيل يعبر عن تلاقي مصالح القوى الرأسمالية في المراكز والأطراف، الذي جوهره التحكم والسيطرة المطلقة على الثروات، وزيادة مركزتها وتجريد أصحابها المنتجين الحقيقيين لها من أن تكون لصالحهم، ومن أجل مصالحهم، وهذا الواقع بدأ ينسحب ليس على الدول الطرفية فقط بل أصاب المراكز الرأسمالية المتبنية للسياسات الليبرالية حيث انتهى عهد الرفاه الاجتماعي الذي كانت الحكومات الإمبريالية ترشي به شعوبها من خيرات الشعوب الأخرى المتحكم باقتصادياتها، في ظل موازين قوى ما بعد الحرب العالمية الثانية، التي اضطرت فيها تلك الحكومات إلى تقديم تنازلات للطبقة العاملة تحت شعار كبير أسمه الرفاه الاجتماعي، الذي سقط مع التحولات الجارية في بنية الاقتصاد الرأسمالي، نتيجة الأزمة الرأسمالية التي أصابت الاقتصاد الحقيقي بالصميم، وأفقدت الطبقة العاملة جزءاً مهماً من حقوقها التي خاضت من أجلها المعارك.

الاقتصادي الاجتماعي في الحراك العمالي

وبالعودة إلى مصر «البهيه» التي جرت فيها أكبر عملية بيع للقطاع العام بأبخس الأسعار، والتي تضافرت عوامل كثيرة مكنت من عملية البيع والخلاص من شركات القطاع العام، يأتي في مقدمتها التراجع الحاصل في ميزان القوى العالمي لصالح المراكز الإمبريالية، الذي أمدَّ القوى المحلية بأسباب القوة والدعم الكبيرين، والذي عكس نفسه بالتالي على ميزان القوى المحلي المختل لصالح القوى الرأسمالية، والذي تمثل بتجريد الطبقة العاملة من أسلحتها الأساسية، التي تمكنها من الدفاع عن حقوقها ومصالحها، وفي التحرك والمواجهة، ولكن الذي جرى أنه تمت مصادرة دور التنظيم النقابي المفترض أن يكون مستقلاً معبراً عن مصلحة أغلبية الشعب المصري، الذي طحن بسبب تلك السياسات، ومُنع عنه حق الإضراب والتظاهر، كأحد أشكال التعبير والدفاع عن المصالح، في الوقت الذي تمكنت القوى الرأسمالية من الحصول على كامل حريتها في فرض شروطها، استناداً للدعم الحقوقي والقانوني والأمني في مواجهة الطبقة العاملة المصرية.

الطبقة العاملة تعيد تنظيم نفسها

الطبقة العاملة المصرية وقواها الحية استطاعت أن تعيد تنظيم نفسها، وأن تصوغ مواقفها الوطنية والاقتصادية والاجتماعية، وتمكنوا من فرض حالتهم على المشهد السياسي الوطني المصري، دون الخضوع لأية من القوى السياسية التي تحاول ركوب موجة الاحتجاجات العمالية، كما حدث في إضرابات عمال النسيج في المحلة الكبرى التي أعلنت إضراباً واسعاً شارك فيه قرابة ال16 الف عامل استمر لأسبوعين تقريباً، ودخلت القيادات النقابية بمفاوضات صعبة وشاقة مع إدارة الشركة القابضة للنسيج، أفضت إلى القبول بمطالب العمال المضربين.

المحلة الكبرى نقطة تحول

الإضرابات العمالية المصرية التي قادها عمال المحلة الكبرى شكلت نقطة تحول في الحركة العمالية المصرية، حيث تبعتها إضرابات أخرى لمواقع انتاجية مثل الترسانة البحرية، والاتصالات، ومعمل الإسمنت، خلقت واقعاً جديداً من حيث الشعارات والتوجهات، وصياغة المواقف، فهي لم تعد مقتصرة فقط على الجوانب المطلبية كزيادة الأجور وضرورة عودة العمال المفصولين، بل تعدت شعاراتها ومطالبها هذه القضايا مع أهميتها في سياق نضالها العام من أجل تحسين مستوى معيشتها التي تدنت بسبب ارتفاع الأسعار الجنوني فعالية دور الطبقة العاملة من خلال امتلاكها لأدواتها الكفاحية، وفي مقدمتها حق الإضراب، دفع الحكومة باتجاه التفاوض المباشر مع العمال وممثليهم، من أجل تنفيذ مطالبهم التي شكلها الظاهر هو مطلبي، ولكن بالعمق، هو سياسي في مواجهة السياسات الاقتصادية الليبرالية التي تمثلها مجموعة الشركات القابضة.

الإضرابات العمالية المصرية التي قادها عمال المحلة الكبرى شكلت نقطة تحول في الحركة العمالية المصرية

«لا لصياغة الآراء كشروط مسبقة»



على هامش مجريات اجتماع الرياض، أجرى أمين حزب الإرادة الشعبية، وعضو رئاسة منصة موسكو، علاء عرفات، عدداً من اللقاءات الإعلامية التي تطرق فيها إلى موقف الحزب والمنصة من نتائج الاجتماع ومستجدات الحل السياسي للأزمة السورية. نعرض فيما يلي بعض أبرز الأسئلة التي وردت في هذه اللقاءات والإجابات عليها.

■ قاسيون

● *كيف تصف محاولة إضفاء هذا الجو الإيجابي على فشل المحادثات؟

في البداية، من المعروف أننا طرف متفائل جداً في تناول الموضوع الخاص بالحل السياسي رغم كل التعقيدات التي نراها في هذا الحل. ونقول دائماً أن التفاؤل هو موقف سياسي. الجانب الذي لم يتحدث عنه أحد هو أن هذا الاجتماع أول اجتماع مباشر بين أطراف المعارضة وعلى هذا المستوى. آخر لقاء كان بين وفود التفاوض في جنيف، واليوم التقى عملياً ممثلو منصة موسكو مع المنصات الأخرى وهذا لأول مرة يحدث.

كان يقال سابقاً أن الهيئة العليا لا ترى في منصة موسكو طرفاً معارضاً. اليوم جلسنا نحن والهيئة العليا للمفاوضات ومنصة القاهرة. فمن حيث المبدأ، أولاً: هنالك اعتراف أساسي من الأطراف ببعضها البعض، ثانياً: هذه الأطراف تسعى لأن تحل بعض المشاكل ومنها: موضوع وفد الواحد، إضافة إلى صياغة تصورات حول القضايا المختلفة، وهذا جانب إيجابي، بل هو إيجابي جداً، أما النقاشات التي جرت في هذا الاجتماع هي في الحقيقة نقاشات صعبة جداً، لأن هنالك أطراف عملياً – أو بالأحرى طرف واحد أساسي هو الهيئة العليا للمفاوضات– متمرس خلف مواقف نعتقد أنها أصبحت قديمة ولا تتناسب مع الوضع الحالي ومع التغيرات السياسية الجارية. نعتقد أن التغيرات ستفرض نفسها وتأثيراتها على الجميع على الهيئة العليا للمفاوضات وعلينا وعلى الأخرين جميعاً.

ورداً على سؤال حول أي من الأطراف سيتقدم نحو الاخر قال عرفات: «بالتأكيد، الأطراف الأخرى ستكون مضطرة للتقدم نحونا، لماذا؟ لأن موضوع رحيل الرئيس هو بمثابة شرط مسبق في المفاوضات، وبالتالي، فإن طرح هذه المسألة يعني عدم دخول المفاوضات المباشرة، وأعتقد أن جميع الأطراف ستكون مضطرة لأن تتخلى عن موضوع الشروط المسبقة وتذهب إلى طاولة المفاوضات وتطرح ما تريد.

نحن لسنا ضد طرح أية قضية من القضايا، لكننا نطالب بألا تجري صياغة هذه القضايا كشروط مسبقة، بحيث يُعاق الطريق للدخول في المفاوضات المباشرة بذريعة هذا الطرح وهذه الشروط المسبقة. وهذا هو اعتراضنا الأساسي: ليقل من يريد ما يشاء أن يقوله على طاولة المفاوضات، أما الحديث بشكل مسبق عن رحيل الأسد كشرط ضروري قبل المرحلة الانتقالية أو في هذه الفترة، فهذا الكلام يعطي عملياً ذريعة للطرف الآخر بأن يقول أن هذا الكلام مخالف للقرار 2254 الذي يجري على أساسه التفاوض، وبالتالي، يعطيه الحجة كي لا يأتي إلى المفاوضات، هذا هو جوهر القضية.

● *ألا يعتبر ذلك ذريعة للبقاء؟ يقول الكثيرون أن هذا النظام والمسؤولين فيه هم المسؤولين عما جرى...

المسؤولين عما جرى ليسوا موجودين في طرف واحد، بل لدى أطراف عدة داخلية وإقليمية وهذا معروف. ما المطلوب الآن؟ وقف هذه الحرب، والعمل من أجل الوصول إلى حل سياسي، والقضايا الأخرى تنبغي مناقشتها بطبيعة الحال، نحن لا نقول أنه لا يجوز مناقشة هذه القضايا، بالتأكيد تنبغي مناقشتها، لكن نقول يجب ألا تطرح كشرط مسبق... نحن اقترحنا عليهم اقتراح، بينما هم لم يطرحوا شيئاً، لقد قلنا أبقوا هذه الفكرة لديكم، ولكن قوموا بصمت إعلامي الآن حولها حتى نصل إلى مفاوضات. لم يقبلوا بذلك، يريدون أن تطرح هذه القضية كاتفاق بين أطراف المعارضة، وهذا سيؤدي برأينا عملياً إلى عدم دخول المفاوضات المباشرة، وبالتالي تأخير الحل السياسي وعدم تنفيذ ذلك...

أحمل الهيئة العليا للمفاوضات مسؤولية ما جرى في الرياض هم الذين عملياً كانوا غير قابلين للتفاوض

أنا أحمل الهيئة العليا للمفاوضات مسؤولية ما جرى في الرياض، هم الذين عملياً كانوا غير قابلين للتفاوض، يريدون التمسك بمواقف نرى أنها لم تعد مناسبة، فالتغيرات الدولية تفرض على الجميع الذهاب بأسرع وقت إلى المفاوضات.

● *ما الفرق بين هذه اللقاءات وبين لقاءات لوزان؟

الفرق هو التمثيل السياسي، ففي اجتماعات الرياض كانت القيادات الأساسية موجودة أو من يمثلها على الأقل، وهنالك وفد مفاوض، فالموضوع مختلف من حيث الوزن... لم نكن متوقعين أن ينجز اتفاق، وربما كان أقصى ما يمكن الوصول إليه هو بيان أو خبر صحفي يتكلم عن بعض نقاط التوافق.

● *هل سيؤثر تأجيل اجتماع الوفود التقنية على موضوع اجتماعكم مع المنصات الأخرى؟

أجل دي ميستورا المباحثات التقنية لأجل غير مسمى، وقال أنه سيعطي المنصات فرصة للاتفاق، أتت الوقائع لتقول أنه يوجد مشكلة في موضوع الاتفاق، صحيح أن الخطوط مفتوحة ويمكن أن تكون هنالك محاولات أخرى، إلا أنه في الواقع لا يوجد اتفاق حتى الآن، لكن سنأخذ بقية العناصر بعين الاعتبار: لدينا آستانا الجديد، أظن أنه أعلن أنه سيجري في أواسط أيلول، وستتبعه جلسة لمؤتمر جنيف، وما بينهما يجري العمل على حلحلة القضايا المختلفة سواء بالمعنى العسكري أو بالمعنى السياسي.

● *ما الذي يقصده السيد دي ميستورا عندما قال أن شهر تشرين الثاني سيشهد تغيراً كبيراً على مستوى الأزمة السورية؟

لا أعلم ما لديه من معطيات محددة، ولكن إذا أردنا أن نتكلم عن القراءات السياسية، فالقراءات السياسية تقول بأنه قد تحدد موعد آستانا، وبالتالي يوجد قضايا ستنجز وهي قضايا داعمة للحل السياسي في سورية، وجولة جنيف المقبلة أيضاً متوقع لها أن تشهد تطوراً. السيد دي ميستورا متوقع أن يجد في جنيف وفداً واحداً، وطبعاً إذا حدث ذلك فهذا تطور مهم في موضوع الأزمة السورية، ذلك فضلًا عن أن دي ميستورا قادر على قراءة التغيرات الجارية لدى الدول الإقليمية والصراع السعودي القطري المصري الإماراتي... إلخ.

● كان لديكم عنوان لافت في صحيفة قاسيون هو أن «دي ميستورا لا ينطق على هوى»، كان معبراً...

بالضبط، دي ميستورا لا يعتمد على التحليل السياسي، إنه يعتمد على المعلومات، وهو حريص على ألا يطرح شيء هكذا. عندما يعطي هذه الشحنة من التفاؤل، فهو يمتلك معلومات جدّية تسمح له بذلك.

2254 بروحه وحذافيره...



التقت منصات المعارضة السورية في العاصمة السعودية الرياض بتاريخ 2017/8/21، في مسعى لتشكيل وفد واحد للمعارضة يفتح الباب للبدء بمفاوضات مباشرة بين المعارضة والنظام في إطار عملية جنيف. حول مجريات ونتائج هذا اللقاء – وما سبقه وما سيترتب عليه لاحقاً- أجرى رئيس منصة موسكو للمعارضة السورية، أمين حزب الإرادة الشعبية، د.قدري جميل، يوم الجمعة 2017/8/25، مؤتمراً صحفياً في مبنى وكالة «ريا نوفوستي» الروسية. ننشر فيما يلي المداخلة التي استهل بها جميل هذا المؤتمر، وننوّه إلى أنه بالإمكان متابعة المؤتمر كاملاً على موقع «قاسيون» الإلكتروني:

■ قاسيون

قبل أن أبدأ في موضوع الاجتماع الذي جرى في الرياض والملابسات والنتائج، إلخ... أريد أن أقف سريعاً عند تصريح السيد رمزي رمزي، معاون السيد ديمستورا في الملف السوري بجنيف، الذي يقول بأن تحديد مواعيد الجولات في جنيف متعلق بمسألتين: نتائج الرياض، وكازاخستان، حيث ستحدد نتائج الرياض – برأيه– مواعيد جنيف اللاحقة، وأن كازاخستان لديها أسباب فنية ونشاطات أخرى قد تؤدي لتأجيل آستانا. أنا لم أستغرب فقط هذا التصريح، بل مستاء منه، لأن كل يوم تأخير في الأزمة السورية ثمنه خراب ودم كما نقول دائماً، كما أنه لا توجد علاقة بين اجتماعات الرياض وجنيف، حيث كان يجري في الرياض تقارب بين المنصات، وجنيف بسيرها إلى الأمام هي عامل ضاغط على المنصات جميعها، أما أن تصبح الأمم المتحدة منفعلٌ بنتائج اجتماعات المعارضة فهذا أمر غير معقول نهائياً، أما موضوع كازاخستان وأن لديهم نشاطات أخرى، فأيضاً من غير المنطقي أن يؤجل الموضوع السوري بسبب ظروف فنية للاجتماع بآستانا...

لماذا ذهبنا إلى الرياض؟

فيما يخص ذهابنا إلى الرياض، علينا أن نعود إلى تاريخ القضية أولاً، حيث تلقينا دعوة للذهاب إلى الرياض في 15– 8، وقد وجهنا رسالة إلى «الهيئة العليا للتفاوض» وقلنا نشكركم على المبادرة ونحييها ونؤيدها، ولكن نرى أن مكان الاجتماع الأنسب هو في جنيف، وخاصة أنه كان لدينا علم بأننا سنجتمع بعد 20 آب في جنيف، ولذلك لم يكن هنالك منطق بالذهاب إلى الرياض ثم إلى جنيف، كما أن الاجتماع في جنيف أفضل.

لم يجر اجتماع في الرياض في 15– 8، وتلقينا رسالة أخرى تدعونا إلى الرياض في 20– 8، وأرسلنا جوابنا وقلنا: ما دام الاجتماع قائم في جنيف، فنحن نصر على الاجتماع في جنيف. في مساء اليوم الذي أرسلنا فيه هذه الرسالة، خرج المبعوث الدولي ديمستورا ليصرح بأن جنيف قد تأجل إلى أجل غير مسمى، وقد قررت قيادة المنصة المجتمعة في دمشق أن تجاوب إيجابياً على الدعوة بالذهاب إلى الرياض، لأننا لا نريد أن نتحمل وزر تأخير جنيف، وهو قد تأخر أصلاً. ولو أن تأجيل جنيف قد جرى في الوقت الذي رفضنا فيه الذهاب إلى الرياض فإن كل اللوم والاتهام كان سينصب علينا بأننا نعطل جنيف نفسه.

لذلك، ورغم قناعاتنا، قلنا سنذهب وأعطينا موافقتنا المبدئية بالذهاب للرياض. وصلنا في 20– 8 مساءً، وجرى أول اجتماع في صباح يوم 21–8، وجرى آخر اجتماع في مساء اليوم ذاته. فما الذي جرى؟

هذا ما أكدت عليه الخارجية السعودية

في الجلسة الأولى الصباحية، جرى تبادل عام لوجهات النظر، مع أننا حذرنا في أول هذه الجلسة من المحظور، وقلنا: لماذا تبادل وجهات النظر طالما أننا نعرف آراء بعضنا؟ لماذا تضييع الوقت ونحن نعرف تخوم نقاط الخلاف التي علينا أن نبدأ بها فوراً؟ تم الإصرار من قبلهم على البحث العام في كل الأمور، وضيعنا ثلاث ساعات ثمينة في البحث العام. وفي الساعة الواحدة والنصف، ذهبنا مجتمعين إلى وزارة الخارجية السعودية، والتقينا مع وفد الوزارة السعودية، وعلى رأسها وكيل وزارة الخارجية. استمر الاجتماع قرابة ساعتين بوجود الوفود الثلاث، وكان اجتماعاً هاماً جداً، وقد يكون الاجتماع الأهم بين الاجتماعات الثلاث، حيث لاحظت تطوراً في الموقف السعودي على لسان وكيل وزارة الخارجية السعودية، وسأتحدث بشكل موضوعي.

أكدت الخارجية السعودية على النقاط التالية: أن التدخل الروسي قلب موازين القوى في سورية، وأسعف النظام من الانهيار، وهم مع وقف نزيف الدم، والوضع في سورية يقرره السوريون. وأن الحل سياسي على أساس القرارات الدولية في النهاية، جنيف1 نعتمد عليه ونأخذ بعين الاعتبار التغييرات الجارية على الأرض. ودعوا جميع المعارضين إلى نظرة واقعية للمتغيرات، وقالوا بأن الروس والأمريكان يتفقون، وأن الأمريكان سحبوا دعمهم للمعارضة. والروس يقومون بهدن، وهذه الهدن تسرِّع وقف إطلاق النار، وهذا يشي برغبة الروس في تسريع وقف إطلاق النار، وطرحوا سؤالاً استفهامياً: لماذا يقوم الروس بهذه الهدن؟ هل قصدهم تهميش المعارضة الخارجية؟ وقد طرحوا قولهم الأخير كسؤال، وأؤكد على ذلك لأن بعض أطراف المعارضة تقول أن الخارجية السعودية قالت بأن روسيا تسعى لتهميش المعارضة الخارجية.

طالب السعوديون على لسان وكيل وزارة خارجيتهم بتوحيد رؤى المعارضة وطالبوا بوفد «موحد»، بينما نحن نستخدم تعبير «واحد»، وطالبوا بالتحضير لمؤتمر الرياض2 في أكتوبر للمحافظة على زخم العملية السياسية، وقالوا في النهاية كل ما تتفقون عليه سندعمه.

لم نرغب بالمجيء ولكن مصلحة السوريين ومصلحة حل الأزمة السورية دفعنا للذهاب للرياض ولكن لسببٍ محدد وهو تنفيذ القرار 2254

وفي الحديث الختامي للوكيل، قال لنا: نحن نرى أنه جرى اتفاق بينكم، ونهنئكم على اتفاقكم على هدف واحد وهو الحل السياسي، وقد اتفقتم كذلك على المبادئ العامة والثوابت، ووافق مع منصة موسكو أن الحد الأدنى بين وفود المعارضة هو القرار 2254، وإذا اتفقتم مجتمعين على شيء آخر أكثر من القرار الدولي فسندعمكم. وقيّم الاختلاف على أنه في أمور شكلية يمكن تجاوزها، وعاد للمطالبة بالرياض2 لجمع المعارضة كلها.

موقف منصة موسكو

أريد أن أوضح ما أصر عليه وفد منصة موسكو خلال حديثه مع الخارجية السعودية، حيث قلنا لهم أن الهدن الجارية هدفها توسيع القاعدة الجماهيرية للحل السياسي، وأن لا أحد يستطيع تهميش أحد إلا إذا همشت القوى نفسها، لا أحد يستطيع أن يهمش أي قوة معارضة إلا إذا هذه القوة بسلوكها وعدم واقعيتها وعدم مرونتها وعدم أخذها للأمور الجارية بعين الاعتبار قد همشت نفسها بنفسها، لذلك، المطلوب من الجميع ومنا نحن أيضاً إعادة نظر وتقييم لكل المواقف السابقة، وقلنا أننا بدأنا بإعادة النظر ومجيئنا إلى الرياض هو جزء من هذه العملية، فنحن لم نرغب بالمجيء، ولكن مصلحة السوريين ومصلحة حل الأزمة السورية دفعنا للذهاب للرياض، ولكن لسبب محدد وهو تنفيذ القرار 2254 الذي نرى فيه الحد الأدنى المشترك والكافي لمنصات المعارضة من أجل الذهاب لمفاوضات مباشرة، ونرجو ألا يطلب أحد زيادة على ذلك، لأن هذا سيؤدي إلى عدم الاتفاق. فإذا أصر كل طرف على برنامجه فإن الخلاف سيبقى حاداً بين المنصات، لذلك 2254 شرعية دولية، والجميع يقولون أنهم موافقون عليه، وبناءً على ذلك فلنعتمده

كل اتهام مردود على أصحابه



كأساس مشترك نذهب به للمفاوضات مع النظام، ولكن أن يطلب منا البعض تفسير وتعديل والاجتهاد في 2254 فهذا مرفوض عموماً وخصوصاً الاجتهاد في النقطتين الخلافيتين مع منصة الرياض.

النقطتان الخلافيتان مع منصة الرياض

الأولى: إصرارهم أن نوافق معهم – منذ الآن– على رحيل الرئيس السوري قبل بدء العملية التفاوضية، والثانية: إصرارهم على إعلان دستوري. مع أن مهمة 2254 خلال المرحلة الأولى من المرحلة الانتقالية هي صياغة دستور جديد. عملياً، ينتج معنا أنهم بالشرط الأول يخالفون القرار بتفسيره على هواهم، وهذا غير مقبول لأنه مخالفة للقرار الدولي، ولأنه سيؤدي إلى عدم البدء بالمفاوضات المباشرة، ويجب أن نتساءل من له مصلحة في عدم البدء بالمفاوضات؟ ما أعلمه أنه قبل إقرار 2254، عمل الجانب الروسي مع الجانب السوري الرسمي، وبعد إقراره تم الإعلان عن ذلك، وبالتالي، فإن أي خروج عن هذا القرار من قبل أي طرف كان، سيعطي الحق والحجة الكاملة بعدم العمل على تنفيذه، ونحن نرى أن 2254 حتى هذه اللحظة هو الأساس الوحيد الذي لا بديل له لحل الأزمة السورية.

يجري عملياً التعامل مع القرار 2254 – الذي يتضمن خارطة طريق كاملة لحل الأزمة السورية– بثلاثة طرق: الطريقة الأولى، القبول به شكلاً ومضموناً كما تفعل منصة موسكو، الطريقة الثانية، الموافقة عليه لفظاً وعرقلته مضموناً أي السعي لإيقاف تنفيذه فعلياً، والشكل الثالث يتجلى بمحاولة البعض – وخاصة في منصة الرياض– وضع القرار 2254 على سوية واحدة مع كل القرارات الأخرى الخاصة بالأزمة السورية، مع أنه نقطة علام ويتضمن كل القرارات السابقة للقرار في مقدمته، منذ بيان جنيف1 وحتى القرار ذاته. فلماذا يحاول البعض تشويهه والتخفيف من أهميته؟ لأن ما يرد بالقرار بأكمله لا يعجب البعض، ومن قال بأن كل 2254 يعجبنا نحن؟! لكن يجب التعامل معه بأنه اتفاق بين القوى المتصارعة دولياً وإقليمياً لحل الأزمة السورية ويجب اعتماده، وتعميمه والحديث بتفاصيله وتذكير الناس فيه لأن الابتعاد عنه هو خطر مميت على سورية، واستمرار بالأزمة إلى ما لا نهاية.

اختلفنا حول موضوع الرئيس السوري، هم اتهموننا – ظلماً وعدواناً– بعد الاجتماع بأننا نصر على بقاء الرئيس السوري: نحن لا نصر على البقاء ولا على الرحيل، بل نرفض أن يبحث هذا الموضوع قبل بدء المفاوضات، واقترحنا أن يحافظ كل طرف على موقفه، ولكن أن يصمت حتى بدء المفاوضات، وقد وافقني وكيل وزارة الخارجية السعودية على هذا الموقف عندما أدليت بمداخلة وفد منصة موسكو واقترحت صمت إعلامي لحين بدء المفاوضات، وقال هذا صحيح ومقبول.

ولكن قبل بدء المفاوضات، تريد منصة الرياض أن نوقع لها على ورقة بأننا سنطالب بالمفاوضات برحيل الرئيس، قلنا لهم نحن واقعيون ونأخذ القرار الملموس في الوقت الملموس، ولذلك قبل بدء المفاوضات يجب الالتزام حرفياً بالقرار الدولي، وبعد بدء المفاوضات لكل حادث حديث، وإذا بقيتم مصرين على مواقفكم في المفاوضات فأهلاً وسهلاً، ولكن يجب الالتزام بالصمت حتى بدء المفاوضات. والإصرار على هذا الموقف قبل بدء المفاوضات هو تفجير للمفاوضات ومنع لها.

المسألة الخلافية الثانية ترتبط بالإعلان الدستوري، الذي يطالبون بالموافقة عليه منذ الآن كي نذهب وفداً واحداً إلى المفاوضات، قلنا لهم أن هذا غير وارد في القرار، حيث يرد أنه بعد المرحلة الانتقالية هنالك لجنة صياغة دستور، ودستور جديد، واستفتاء على الدستور خلال المرحلة الأولى من المرحلة الانتقالية، لذلك فإن طلبكم لإعلان دستوري، مرتبط بذهن الناس بالدستور المؤقت، إذا أخذت مصر مثالاً، حيث أجرى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي دستوراً مؤقتاً حين استلم الجيش المصري السلطة، وعلق الدستور السابق ووضع دستور مؤقت، ولكن بيان جنيف يقول بالتوافق بين الطرفين، فكيف سأقول للنظام أن يتخلى عن دستوره طالما أنه موافق على الذهاب إلى دستور جديد بعد المرحلة الانتقالية؟ وقلت لمنصة الرياض أنتم تفكرون بعقل انقلابي، وبيان جنيف1 هو بيان توافقي من أجل وحدة جميع السوريين على أسس مشتركة، أما إذا كنتم تريدون أن تقولوا أن الإعلان الدستوري هو إعلان مبادئ عام فنحن لسنا ضد هذا، وهو ما يجري في جنيف اليوم. كان جوابهم بأنهم يريدون دستوراً مؤقتاً، قلنا لهم بأننا لا نستطيع الموافقة عليه لأنه مخالف للقرار 2254، ولكن إذا اتفقنا بالمفاوضات على إجراء تغييرات دستورية في الدستور الحالي كي تسهل السير بالمرحلة الانتقالية فهذا شأن المفاوضات.

«الرياض2» هو شأن «الهيئة»

بشأن الرياض2، قلنا لهم بأن لقاء الرياض2 هو شأن خاص بـ«الهيئة العليا للتفاوض» ويخصها، فإذا ما كانت تريد أن تعيد هيكلة نفسها وإعادة الانتخاب ضمنها، فنحن نرحب بجهودكم لإعادة تنظيم أنفسكم، ولكن لماذا مشاركتنا في هذا المؤتمر المخطط له في أكتوبر بينما لدينا استحقاق الجولة الثامنة من جنيف في أيلول، وبالتالي ضرورة تشكيل الوفد الواحد في أيلول، فلماذا تأجيل تشكيل الوفد الواحد إلى أكتوبر؟! إن هذا يعني مزيداً من الدماء، ويعني أيضاً استمرار الخراب، لأننا نعي تماماً بأن وفد واحد يساوي مفاوضات مباشرة والتي تساوي بداية حل الأزمة السورية، وتأجيل ذلك شهر أو شهرين ليس لمصلحة السوريين، ومن يضع مصلحة السوريين كهدف، لا ينبغي أن يؤجل يوم واحد أو حتى ساعة واحدة عملية التفاوض المباشر، لأن السوريين لن يسامحوه على هذا الموقف.

نرفض أن يبحث موضوع البقاء أو الرحيل قبل بدء المفاوضات

الجلسة الأخيرة وتشنجات منصة الرياض

خلال الجلسة الأخيرة، الملفت للنظر أن موقف «الهيئة العليا للتفاوض» أصبح متشنجاً، رغم أنني بعد اللقاء مع وكيل وزارة الخارجية السعودية وبعد الكلام الإيجابي الذي يعكس تطوراً في الموقف السعودية وفق ما سمعناه، كنت أتوقع أن تعيد الهيئة النظر، وأن تلتحق بمواقف أكثر واقعية، ولكن ما رأيناه العكس: مواقف أكثر تشنجاً ولا تريد أي حل، وإصرار على إفشال الاجتماع.

تقدَّم الأخ جمال سليمان بورقة توافقية لحل المشاكل من أربع نقاط: الأولى مرجعية 2254 وكل القرارات الدولية صاحبة الصلة، وقد وافقنا. الثانية تعريف مفهوم جسم الحكم الانتقالي، وقد وافقنا على بحثها، والنقطة الثالثة هي أن موضوع رحيل بشار الأسد يبحث خلال المفاوضات وحتى حينه ينبغي أن يكون هنالك صمت إعلامي، وقد أشرت إلى أننا نريد تغيير كلمة واحدة، وهي أن نقول موضوع بشار الأسد، ورفضوا ولم نتفق على النقطة الثالثة. أما النقطة الرابعة، هي إعلان دستوري يبحث خلال المفاوضات، فقلت لهم يبحث موضوع تطبيق 2254 ويمكن أن يبحث موضوع تغييرات دستورية في دستور 2012 الحالي، أما حصرها بإعلان دستوري فهو شرط مسبق، يمكن أن يبحث إذا تم التوافق على تغييرات دستورية.

انتهى الاجتماع بلا شيء، والسؤال الذي أضعه أمام الرأي العام: لماذا بعد هذا الموقف السعودي المتطور نرى هذا التشنج من قبل الهيئة العليا للمفاوضات؟ فمنطق الأمور يقول أن تطور الموقف السعودي يجب أن يلحقه تطور موقف الهيئة العليا للمفاوضات، بينما الذي جرى هو خطوة للوراء في موقف الهيئة. هذا السؤال برسم الهيئة.

تقاطع نيران الطرفين ضد منصة موسكو

كل ما جرى الحديث عنه في الإعلام، حول أن منصة موسكو هي المسؤولة عن تفجير الاجتماع وعدم نجاحه هو كلامٌ باطلٌ ومردود على أصحابه، لأن الذي أفشل الاجتماع هم الذين يصرون على الشروط المسبقة ويصرون على الخروج عن القرار 2254، والآن أفهم لماذا كان الإصرار بالجولة الأولى للمباحثات الصباحية على عدم بحث أي شيء! أصروا على هذا كي لا نصل إلى أي اتفاق في الجلسة الأخيرة.

تعرفون جميعاً أننا تعرضنا إلى حملة ظالمة من الهجوم الإعلامي من الطرفين، فحين أعلنا ذهابنا إلى الرياض، قام الإعلام الموالي في سورية بهجوم حاد علينا و«نتف ريشنا»، وكانوا يحاولون القول أننا ذاهبون للاستسلام، لكن باعتقادي وبعد أن تبينت نتائج اجتماع الرياض صمت الإعلام الموالي نهائياً. وبدأ هنا الهجوم من الطرف الآخر، والقول بأننا نحن من نمثل مصلحة النظام عند رفضنا بحث موضوع مصير الرئيس، كيف عسانا نحل هذه القضية وهذا الطرح من الطرفين؟!

نحن مستقلين ورأينا «من رأسنا»، نأخذ بعين الاعتبار مصالح الشعب السوري فقط لا غير، ونريد تنفيذ القرار الدولي بحرفه وحذافيره، ولا نرضى أي اجتهاد عليه، ولا نرضى أي تفسير عليه، لأنه المخرج الوحيد ولا نرى مخرجاً غيره، وإذا كنا مخطئين أخبرونا أين المخرج الآخر في هذه الظروف؟

دعوة إلى مواجهة تلفزيونية

أنا أدعو إلى مواجهة علنية تلفزيونية بين منصة الرياض ومنصة موسكو، ويمكن أن تشارك منصة القاهرة إذا أرادت ذلك، وبإشراف الأمم المتحدة وإشراف اختصاصيين دوليين، لبحث كل هذه الأمور، لأن في هذه الخلافات الحاصلة الآن يستطيع كل شخص الحديث عن الآخرين في غيابهم، فلنتحدث وجهاً لوجه، وأمام الجميع، ولتكن مواجهة إعلامية علنية يطرح فيها كل شخص رأيه، ولتكن تحت إشراف الأمم المتحدة والحكم في هذه العملية.

أعتقد أن الصراحة والعلنية هنا ضرورية جداً لكشف الأوراق نهائياً وعدم اللف والدوران، وأدعو المؤسسات الإعلامية المختلفة – بما فيها روسيا اليوم– أن تسعى باتجاه أن يجري نقاش مفتوح علني على أعلى مستوى بين المنصات الثلاث، مفتوح زمنياً ومفتوح للرأي العام كله، لعل هذا يساعد على تقريب وجهات النظر، وأعتقد أنه سيساعد، لأن هذه العمل سيعبئ الرأي العام باتجاه الضغط علينا جميعاً كمنصات للذهاب إلى وفد واحد، وهو ضرورة حياتية قصوى للشعب السوري، لأنه يعني بدء المفاوضات المباشرة.

«جئنا إلى الرياض لأن الوقت السوري من دم»

في سياق الإجابة على التساؤلات المقدمة حول لقاء منصات المعارضة في الرياض، كان عقد رئيس وفد منصة موسكو للمفاوضات السورية في جنيف، مهند دليقان، عدة لقاءات في بعض الوسائل الإعلامية هذا الأسبوع. نورد فيما يلي، مقتطفات من أبرز ما طرح.



■ قاسيون

تمثلت نقاط الاختلاف في أربع نقاط وهي الأساس الدستوري للمرحلة الانتقالية ومصير الرئيس الأسد، وتحديد التوافق حول شكل وفد المعارضة إلى جنيف فيما قد يكون وفد واحد أم موحد، بالإضافة إلى تعريف الجسم الانتقالي.

تحديد التخوم

اعتبر دليقان أن مسألة «تحديد التخوم» إيجابية وضرورية للوصول للوفد الواحد، مضيفاً أنه ليس هنالك مخرجات كثيرة لنصفها بإيجابية أو غير إيجابية، فالمهم أن يستمر العمل ضمن إطار جنيف بالمستوى التقني والسياسي، وأضاف «جئنا إلى الرياض لأن الوقت السوري من دم».

وتابع دليقان: الأمور ليست بالصورة السلبية التي يحاول البعض تقديمها بها، وتحامل البعض على منصة موسكو، والقول بأنها قامت بدور تعطيلي وما إلى هنالك، يعكس في مضمونه المحاولات من بعض المتشددين الذين لا يرغبون بالوصول إلى توافق، علماً أن الظروف الدولية والإقليمية كما بات واضحاً تدفع باتجاه هذا التوافق، ولذلك لا نعير اهتماماً كبيراً للاتهامات حول التعطيل، لأن الأمر الواضح تماماً بأن من يعطل حقيقةً هو من يطرح شروط مسبقة تخالف القرار الدولي 2254.

نحن لا نطالب أحد بالتخلي عن ثوابته، ونطالب الآخرين بألا يطالبونا بالتخلي عن ثوابتنا أيضاً، المطلوب من المعارضة السورية بشكلها التعددي وطبيعتها تعددية ولا يمكن أن نخضع لصيغة حزب قائد يفرض ما هي الثوابت وما هو خارج الثوابت؟ الثابت بالنسبة لنا هو تغيير جذري ديمقراطي عميق شامل للنظام بالكامل، هذه عملية تتم من خلال حل سياسي بالتوازي مع فكرة إنهاء الكارثة الانسانية التي يعيشها الشعب السوري، بمعنى لدينا اليوم مهام متعددة متلازمة لا يمكن أن نعلق مصير الشعب السوري الذي يقتل يومياً والذي هنالك ربما من يحلو له من يخرج على القنوات الاعلامية أن يعيد أسطوانة مكررة حول المعتقلين والشهداء وإلخ... فهو يغير فقط من يوم الى آخر الأعداد، دون أن يقدم حلاً جدّياً لهذه المسألة، اليوم برأينا أن طرح شروط مسبقة والإصرار على هذه الشروط المسبقة يعطي الحجة الكافية للطرف الثاني بالقول أن هؤلاء يخالفون قرار 2254 الذي تحدث عن التوافق.

فلنكن واقعيين، ولنتحمل مسؤولياتنا تجاه الشعب السوري، ليس مسموحاً لا لنا ولا لأي سياسي آخر من مجموعة سياسيين في المعارضة أن يهدد مصير الشعب السوري فقط لإصراره على مجموعة من الشروط المسبقة إذ لا نرى ما يتغير على أرض الواقع، بالنسبة لنا نحن خطنا لن نغيره بالمعنى الجوهري، منذ البداية نحن كنا مع فكرة الحل السياسي، ومنذ البداية قلنا: لن يحدث لا حسم عسكري ولا إسقاط لأن قراءتنا لموازيين القوى الدولية سمحت لنا منذ اللحظة الأولى أن نقول: إننا لن نصل إلى هذه المرحلة، واليوم يتثبت هذا الأمر واقعاً.

هنالك تقاطعات بين المنصات أساسها القرار 2254 هذا الأساس الكافي لعملية التقاطع

تقاطعات بين المنصات

هنالك تقاطعات بين المنصات أساسها القرار 2254 هذا الأساس الكافي لعملية التقاطع الواسعة بين هذه المنصات وهنالك توافقات جرت في اجتماعي لوزان التقنيين في الشهر السادس والسابع، حتى هذه اللحظة لم تقرر الهيئة العليا للمفاوضات سياسياً ما أقره وفدها التقني بهذا المعنى يظهر بشكل كامل من هو المعطل؟ من يمنع التوافق والاقتراب؟

أنجزنا ثلاثة وثائق في لوزان تم التوافق عليها، منصة القاهرة ومنصة موسكو رفعت موافقتها التقنية إلى المستوى السياسي، لكن الهيئة العليا للمفاوضات لا تزال تدرس فيما إذا كانت سترفع الموافقة التقنية إلى الموافقة السياسية.

ما هو المقصود بوثائق لوزان؟ هنالك عملياً اتفاق على سلة الدستور كاملةً، إضافةً إلى ورقة المبادئ العامة لسورية المستقبل من 12 بند، بالإضافة إلى ورقة ثالثة هي عبارة 15 بند أقرت في نيسان 2016 هي مبادئ عملية الانتقال السياسي، كل هذه الأوراق تم الاتفاق عليها، كما تم الخوض في سلة الانتخابات وجرت توافقات بحدود جيدة ضمن سلة الانتخابات وهي تقريباً سلة شبه منتهية، بقي القليل لكي ننهي هذه السلة، حتى في مسألة سلة الحكم أو سلة الحوكمة هنالك اتفاقات في العديد من القضايا، ولكن نقاط الخلاف هذه التي تظهر إلى العلن هي نقاط الخلاف الوحيدة تقريباً الموجودة، هنالك خلافات تفصيلية صغيرة، ولذلك نرى أن الخلاف الأساسي هو طرح شروط مسبقة.

بيان من قيادة منصة موسكو حول اجتماع الرياض

قررت قيادة منصة موسكو باجتماعها المنعقد بتاريخ 18\8\2017 تلبية دعوة منصة الرياض، رغم أنها أبدت تحفظها خلال الفترة السابقة، على انعقاد الاجتماع في الرياض

ورغم أنها أكدت مراراً بأن جنيف هي المكان الأنسب، للقاء قوى المعارضة في إطار محاولات تشكيل الوفد الواحد، ولكن، وبعد أن أعلن المبعوث الدولي تأجيل الاجتماعات التقنية بين قوى المعارضة إلى أجل غير مسمى، بانتظار اتفاق المعارضة، قررت قيادة المنصة قبول الدعوة، لأن تأخير اجتماعات المعارضة لتشكيل الوفد الواحد، يعني تأخير استئناف المفاوضات المباشرة بين المعارضة والوفد الحكومي، وبالتالي استمرار نزيف الدم السوري، واستمرار الكارثة الانسانية، والمخاطر المحتملة على وحدة البلاد.

إن منصة موسكو للمعارضة الوطنية السورية، إذ تتنازل عن شرطها فيما يتعلق بمكان انعقاد الاجتماع، في إطار إزالة العراقيل أمام استئناف التفاوض، وقطع الطريق على محاولات عرقلة الحل السياسي، تؤكد في الوقت نفسه، أنها لن تتخطى الثوابت التي تشكلت على أساسها، وستبذل جهدها لتشكيل وفد واحد، للإسراع بالحل السياسي التوافقي على أساس القرار الدولي 2254 دون اجتهادات وتفسيرات من أحد، باعتباره المرجعية الوحيدة لحل الأزمة السورية، والاستفادة القصوى من الظرف الدولي والإقليمي الناشئ، بعد انحسار قوى الإرهاب، وتراجع العديد من القوى الدولية والإقليمية عن مواقفها السابقة.

■ قيادة منصة موسكو
18\8\2017

خبر صحفي عن اللقاء التشاوري في الرياض

انعقد يوم الاثنين 21 آب لقاء تشاوري بين منصات المعارضة الثلاث موسكو والرياض والقاهرة، في العاصمة السعودية الرياض، بناءً على دعوة موجهة من الهيئة العليا للمفاوضات.



وكانت منصة موسكو قد اقترحت أن يجري اللقاء في جنيف وليس في الرياض، ولكن تأجيل المبعوث الدولي لموعد المباحثات التقنية التي كان من المقرر أن تنطلق اليوم في جنيف، دفع المنصة لقبول الحضور حرصاً على عدم تضييع وقت إضافي جديد.

جرى التركيز في المناقشات على نقاط الخلاف في محاولة لحلها بغرض التقدم نحو تشكيل وفد واحد، وكان من الإيجابي توضيح تخوم الاختلافات بين المنصات الثلاث والتي يعود قسم أساسي منها إلى إصرار منصة الرياض على طرح شروط مسبقة بما يتعلق برحيل الرئيس السوري وبفكرة الإعلان الدستوري، وهي شروط من شأنها منع الوصول إلى المفاوضات المباشرة ومنع الحل السياسي والانتقال السياسي تالياً، وذلك رغم أن لقاء جرى مع وكيل وزير الخارجية السعودي السيد عادل مرداد الذي أكد على ضرورة أخذ المتغيرات بعين الاعتبار.

ساد اللقاء جو من الجدية والصراحة وتم الاتفاق على استمرار التواصل واستمرار البحث عن آليات تسمح بتشكيل الوفد، وهو الأمر الذي ترى منصة موسكو أنه بات قريباً جداً رغم ما يطفو على السطح من تشدد البعض.

■ وفد قيادة منصة موسكو
2017/8/22

الحركة الشعبية ماضية رغم تغييبها

على الرغم من كل محاولات ومساعي تغييب الحراك الشعبي، وخاصة بوجه الإرهاب والإرهابيين، وأزلامهم وأتباعهم، وبرامجهم وغاياتهم وأهدافهم، إلا أن واقع الحال يقول بأن الحركة الشعبية مازالت جذوتها مشتعلة.

■ مراسل قاسيون

فقد حفل الشهر الماضي، ومطلع هذا الشهر، بالعديد من التحركات الشعبية، غالبيتها أخذت شكل التظاهر، وبعضها تجاوز ذلك لحدود حصار بعض المسلحين، أو طردهم.

مظاهرات عامة ومعممة

الغوطة الشرقية بقراها وبلداتها العديدة كانت مسرحاً للكثير من المظاهرات الشعبية، على الرغم من لعلعة الرصاص وقعقعة السلاح، بين العديد من المجموعات المسلحة في المنطقة الواسعة، أو بين الجيش وجبهة النصرة وأتباعها وحلفائها ومبايعينها.

فقد خرجت مظاهرة في كفر بطنا، نهاية الشهر الماضي، احتشد فيها المئات من المتظاهرين، حيث كانت مطالب هؤلاء متجذرة حول خروج «جبهة النصرة» من بلدتهم، رافعين الشعارات، ومرددين الهتافات ضدها، وضد تواجدها، وقد مارست «جبهة النصرة» إرهابها بحق هؤلاء المتظاهرين عبر إطلاق النار، الأمر الذي دعا المتظاهرين لمهاجمة مطلقي النار، الذين لاذوا بالفرار أمام حالة التصعيد الشعبي.

كذلك الأمر فقد خرجت العديد من المظاهرات في العديد من البلدات الأخرى، عين ترما- عربين- كما خرجت مظاهرة أخرى في مدينة دوما، حيث طالب المتظاهرون بخروج «جبهة النصرة» وطردها ومحاربتها.

ولم تقف حدود المظاهرات عند الغوطة الشرقية، بل وصلت إلى ادلب وريف حلب ومعرة النعمان وبنش والدانا والأتارب وكفرناها وخان العسل وجرابلس والباب وحاس وأريحا وسراقب وكفروما وغيرها، مطالبة بالإدارة المدنية لبلداتهم، بدلاً من إدارات المجموعات المسلحة المتنازعة والمقتتلة، ومطالبة بخروج «جبهة النصرة» من هذه البلدات، بالإضافة لبعض المطالب الشعبية الأخرى.

كذلك فقد خرجت العديد من المظاهرات في ريف حمص الشمالي، تلبيسة- الغنطو- الدار الكبيرة- المكرمية- الزعفرانة- للمطالبة بمحاسبة الفاسدين وتوحيد الكلمة المدنية والعسكرية، والتأكيد على الاتفاق الموقع مع الجانب الروسي.

كما كان الشهر الماضي مسرحاً لعديد من الظاهرات في بلدات وقرى مدينة درعا، رافعة العديد من الشعارات والمطالب.

مطالب وأهداف

على الرغم من تنوع وتعدد الشعارات المرفوعة من قبل هؤلاء المتظاهرين، وذلك لاختلاف ظروف كل بلدة أو قرية عن الأخرى، ولاختلاف وتعدد المجموعات المسلحة المتحكمة بها والمسيطرة عليها، وتعدد تبعيتها وولاءاتها، إلا أننا يمكن أن نرصد الغايات والأهداف العامة التي تحركت من أجلها الجموع الشعبية في هذه البلدات بالتالي:

رفض السلاح وتكريس وقف إطلاق النار.

زيادة دور الإدارات المدنية والحركة الشعبية.

نبذ وطرد المجموعات المسلحة المصنفة إرهابياً، وخاصة «جبهة النصرة» بغض النظر عن مسمياتها.

إخراج المجموعات المسلحة من المدن والبلدات.

التمسك بالاتفاقات المبرمة «وقف إطلاق النار ومناطق خفض الصعيد».

محاسبة الفاسدين من المجموعات المسلحة والمحسوبين عليهم.

الاهتمام بحاجات الأهالي وتأمينها.

التمسك بأهمية الحركة الشعبية لتحقيق المطالب.

تقدم الحل السياسي

ومن اللافت بأن الحراك الشعبي بدأ يستعيد قواه نتيجة جملة من العوامل الموضوعية والذاتية، والتي يمكن تلخيصها بالتالي:



تراجع وانحسار الخيارات العسكرية أمام تقدم الحل السياسي عبر بوابته الدولية جنيف.

تكريس وقف إطلاق النار، وبدء تنفيذ اتفاق مناطق خفض التصعيد.

دور الضامنين لهذه الاتفاقات، وخاصة الجانب الروسي.

تثمير عملية الفصل بين التنظيمات الإرهابية وغيرها من المجموعات المسلحة الأخرى ميدانياً.

زيادة فاعلية الدور المدني على مستوى الإدارة والتنظيم على حساب تراجع دور المسلحين.

تغييب إعلامي

وعلى الرغم من كل هذه التحركات الشعبية، التي أخذت الطابع العام تقريباً، والتي ما زالت الإمكانية أمامها مفتوحة، بل وتتزايد بالواقع العملي، موضوعياً وذاتياً، إلا أن وسائل الإعلام الدولية لم تكن فاعلة على مستوى تغطيتها أو تبنيها، كما درجت عليه عادتها، بل أصبح تناقل أخبار هذه التحركات مقتصراً على وسائل التواصل الاجتماعي وبعض المواقع الإعلامية المحدودة، اللهم باستثناء ما يمكن نقله تحريفاً وتضليلاً وتشويهاً لهذه التحركات، ولعل ذلك بسبب أساسي أن القائمين على هذه الوسائل، دولاً ومنظمات وممولين، ليس من مصلحتهم تسليط الأضواء على الحركة الشعبية التي بدأت تستعيد قواها بوجه المسلحين من كل شاكلة ولون، وخاصة تلك المحسوبة على الإرهاب، معلنة رفضها للسلاح وحامليه، كما لمشاريعهم وأهدافهم بنهاية المطاف، ومتمسكة بمطالبها الشعبية المتمثلة بالتغيير الديمقراطي الشامل والعميق، والتي تصب بالنتيجة والمآل باتجاه تعزيز الحل السياسي عبر جنيف والقرار 2254، وتدفع به إلى الأمام، على حساب تراجع كل القوى الداعمة والراعية للمزيد من الاقتتال والمعارك بغاية إطالة أمد الحرب والأزمة.

في الرقة نيران التحالف تستهدف المدنيين

البقية من أهالي مدينة الرقة من المدنيين، وبعد أن تم منعهم من الخروج من المدينة من قبل التنظيم الإرهابي «داعش»، باتوا تحت مرمى نيران وقصف قوات التحالف الدولي بالقيادة الأمريكية، ناهيك عن معاناتهم المزمنة مع التنظيم.

حتى هروب هؤلاء من هذه المخاطر يؤدي بهم إلى المزيد منها، ليس على مستوى احتمالية القبض عليهم من قبل عناصر «داعش»، وما يمكن أن يعاقبوا به «شرعياً» جراء محاولة الهروب فقط، بل على مستوى انعدام الأمان على طرق الهروب، التي أصبحت مستهدفة من قبل قوات التحالف، حتى على مستوى التحرك الفردي.

بشر وحجر

قوات التحالف الدولي بالقيادة الأمريكية ما زالت تستهدف المدنيين بغاراتها، بالإضافة لاستكمال استهدافاتها على مستوى البنى التحتية في المدينة، من مدارس ومشاف وأبنية حكومية وجسور، بل لم تسلم دور العبادة من هذه الغارات، فبالإضافة لاستهدافها الجوامع والمساجد، فقد تم استهداف كنيسة سيدة البشارة مؤخراً، والتي تعتبر من أهم الكنائس في المنطقة، حيث تم تدميرها بالكامل تقريباً.

أعداد متزايدة من المدنيين يسقطون تباعاً كضحايا للغارات المنفذة من قبل قوات التحالف الأمريكية، ففي كل يوم يتم تداول الأخبار عن أعداد جديدة من المدنيين كضحايا، وقد تجاوزت أعدادهم المئات خلال الأشهر الأخيرة فقط، بالإضافة لأضعاف هؤلاء كمصابين، موزعين بين الإصابات الخطرة والأقل خطراً، ناهيك عن الأضرار بالممتلكات والأبنية، في ظل انعدام الرعاية الصحية، بالإضافة لندرة مستلزمات المعيشة، لحدود انعدامها.

ليس ذلك فقط، بل استخدمت قوات التحالف قنابل الفوسفور الأبيض المحرمة دولياً على أحياء المدينة، وسكانها من المدنيين، من أجل حصاد المزيد والمزيد من الضحايا.



دعم وتبادل خدمات!

وعلى الرغم من تصريحات بعض المحققين في جرائم الحرب التابعين للأمم المتحدة بأن زيادة الغارات الجوية التي يشنها التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة على الرقة تسبب خسارة فادحة في أرواح المدنيين، حيث قدرت لجنة الاغاثة الدولية عدد المدنيين المحاصرين في الرقة بنحو 200 ألف، وذلك في شهر حزيران المنصرم، إلا أن واقع الحال يقول بأن قوات التحالف الأمريكي، وبذريعة استهداف التنظيم الإرهابي «داعش» في مدينة الرقة، تحيل هذه المدينة إلى رماد وركام على آهليها من المدنيين، مدمرة كل سبل الحياة فيها، آنياً ومستقبلاً.

وبمقابل ذلك تم تداول بعض الأخبار التي تقول بأن قوات النخبة الأمريكية عمدت لأكثر من مرة خلال الأشهر الماضية، وما سبقها، على إخلاء بعض القيادات الداعشية عبر حواماتها، في المناطق القريبة من ممرات العبور، المحمية من قبلها جوياً وناريا، الأمر الذي يؤكد على مدى عمق التنسيق الميداني بين أمريكا وداعش، كما يؤكد على دور هذا التنظيم الإرهابي على مستوى الخدمات المتبادلة بينه وبين القوات الأمريكية وقوات التحالف على السواء.

البقر الشامي ومخاطر الانقراض!

فيما يلي عبارة «ستيتس» استعرتها من صفحة تواصل اجتماعي لأحد الغيورين على الثروة الحيوانية في البلد، رأيت، بل أحببت، أن أنقلها كما هي لما فيها من صدق وغيرية:



■ نوار الدمشقي

«بالزمان كان في بقرة شامية بتحلب 15 كيلو حليب، بعدين جابولنا بقر هولندي بيحلب 25 كيلو حليب.. من خجلها البقرة الشامية انزوت وتلاشت.. والبقرة الهولندية طلعت ما بتحكي عربي، ولا حتى مستعدة تتعلمو! وطلعت لحتى تحلب 25 كيلو حليب بدها قدهن علف بسيط وعلف مركب!.. كانت بقرتنا فقيرة مثل فلاحناء تلعق عمود الكهربا، وتاكل قشور البطاطا وقشر الفول، وتقرط خشب، ولولا شوي بتركب يخضور وبتعطينا 15 كيلو حليب».

بقدر ما في العبارة أعلاه من المأساوية، بقدر ما فيها من عمق المصداقية النابعة عن التجربة والواقع، فأين أصبحت قطعان أبقارنا وأغنامنا وماعزنا؟.

الثروة البقرية

يوجد في سورية حالياً أنواع الأبقار التالية: الأبقار الشامية– الأبقار المحلية «العكشية– الجولانية– الجزراوية»– أبقار الفريزيان هولشتاين– الأبقار المحسنة «المدرجة»، وهي تختلف من حيث المواصفات، الشكل والحجم والوزن، والمرعى والإنتاج، كما تختلف من حيث أماكن التربية والمناخ الملائم لكل من أنواعها.

وقد صرح أحد الخبراء في الإنتاج الحيواني، عبر إحدى وسائل الإعلام مطلع العام: أن الثروة الحيوانية بمختلف مجالاتها تضررت كثيراً خلال الحرب ومنها الثروة البقرية، التي أدى العنف الدائر في مناطق تربيتها إلى نفوق بعضها وذبح البعض، وتدهور إنتاجها وانحسار أعدادها بنسبة 60%، مبيناً أن ما لا يقل 85 % من مربي الأبقار هم من أفقر الفقراء في سورية، وهم يمثّلون 80% من مجمل المربين في البلاد، ويتميزون بصغر حجم الحيازة، أي: يملكون بين بقرة واحدة و10 أبقار فقط، ليشير إلى ارتفاع أسعار الأبقار جراء الأزمة الراهنة، بحيث بلغ سعر البقرة الواحدة مليون ليرة.

وبيّن الخبير أن الثروة الحيوانية تساهم بحوالي 33% من مجمل قيمة الناتج الزراعي، لترتفع هذه المساهمة متجاوزة 50% إذا ما تم احتساب المساهمات غير النقدية للثروة الحيوانية، السماد العضوي – قوة العمل، كما أنها مصدر رزق لحوالي مليوني مواطن، يعملون في قطاع تربية الحيوان، وتأمين 33 غرام بروتين يومياً للفرد.

وقد أصدرت وزارة الزراعة بعام 2013 تعليمات تقضي بوقف مشروع التدريج، بهدف الحفاظ على ما تبقى من الأبقار المحلية «الشامية والعكشية» بشكل نقي، ووضع برنامج لتلقيحها من ثيران نقية من نفس العرق بهدف تحسينها، مع الاستمرار بتلقيح الأبقار المحسنة «التي نتجت من تلقيح الأبقار المحلية من ثيران لعرق الفريزيان هولشتاين» ضمن برنامج نشر وتعميم التلقيح الاصطناعي بقشات سائل منوي من ثيران نقية لعرق الفريزيان هولشتاين.

عائدات التربية

مما لا شك فيه أن عائدات تربية قطعان الأبقار وغايتها هي انتاج مادتي الحليب واللحم، والتي تعتبر المصدر الأساسي من البروتين الحيواني، الذي يؤمن الطاقة لجسم الانسان.

بالإضافة إلى ذلك يجب ألا نغفل عما يمكن الاستفادة من القطعان على مستوى مخلفات الذبح، والمتمثلة بالجلود والأجزاء الخارجية والعظام والأمعاء، وغيرها من المخلفات الأخرى، بما في ذلك الروث الذي يدخل حيز الاستخدام كسماد، بما يحسن من خواص التربة مساهمة في زيادة إنتاج المحاصيل، بعيداً عن استخدام الأسمدة الكيميائية المسيئة للتربة وللمنتجات الزراعية.

بالإضافة إلى هذا وذاك فإن تربية الأبقار، وبقية أنواع الماشية، تؤمن فرص عمل تساهم بشكل أو بآخر بالحد من البطالة، خاصة وأنها ذات صبغة دائمة وليست موسمية، الأمر الذي يؤمن دخلاً قابلاً للتجدد بشكل يومي، بما يساهم في استقرار المربين.

وعلى هامش ذلك كله فإن الحليب يعتبر مادة أولية لتصنيع العديد من المنتجات الأخرى، الألبان والأجبان والسمن والزبدة، على اختلاف أنواعها ومسمياتها وخصائصها، وما تؤمنه كذلك من فرص عمل وعوائد مادية، بالإضافة لفوائدها كمصادر غذاء أساسية عامة، تلبي الاحتياجات الاستهلاكية للمواطنين يومياً.

بناء على ما سبق يمكن استنتاج الآثار السلبية الكبيرة، وحجم الكارثة، التي ألمت بالمربين والفلاحين، كما بالمستهلكين، جراء تراجع وتدني أعداد الثروة البقرية في سورية، كما غيرها من بقية القطعان، أغنام العواس– الماعز الشامي.

واقع الحال يقول أنه من الضروري والهام أكثر هو الاهتمام بالمربين والفلاحين ودعمهم للمحافظة على ما تبقى من قطعاننا المحلية.

استيراد بدلاً من الدعم!

هذا التراجع بأعداد القطعان، دفع باتجاه الاستيراد للتعويض عن النقص الحاصل، فقد نقلت إحدى الصحف المحلية عن مصادر في وزارة الزراعة، نهاية عام 2016، أن عدد الأبقار في سورية تراجع من مليون رأس في عام 2010، إلى 913 ألف رأس في عام 2016، بالمقابل فقد ارتفع سعر البقرة الواحدة ليصل إلى نحو مليون ليرة بعام 2016، فيما كان سعرها قبل عام من ذلك نحو 300 ألف ليرة.

وقد أعلنت وزارة الزراعة، على لسان الوزير مؤخراً، أن أول دفعة من الأبقار المستوردة، البكاكير عالية الإنتاجية، ستصل إلى سورية نهاية الشهر الجاري عبر ميناء طرطوس ليتم توزيعها على الفلاحين المكتتبين على هذه الأبقار، وأن عدد الابقار التي سيتم استيرادها وفقاً للعقد الموقع بين الوزارة والجهة المصدرة يبلغ /8000/ رأس من الأبقار، موضحاً أن الهدف من استيراد هذه الابقار هو ترميم النقص الحاصل في الثروة الحيوانية وزيادة الطاقة الإنتاجية للألبان والأجبان.

ربما الاستيراد بقصد ترميم النقص الحاصل بأعداد القطيع يبدو فيه جانب إيجابي، طبعاً مع عدم إغفال الجانب الربحي الاستثماري، الذي سيصب في جيوب البعض من هذه العملية، على حساب المربين، كما على حساب المستهلكين بالنتيجة، وهو أمر مفروغ منه بظل سيطرة العقلية الربحية الاستثمارية على الأداء والسياسات الحكومية، لمصلحة التجار والمستثمرين.

إلا أن واقع الحال يقول: إنه من الضروري والهام أكثر هو الاهتمام بالمربين والفلاحين ودعمهم، للمحافظة على ما تبقى من قطعاننا المحلية، خاصة وأنها متأقلمة مع البيئة المحلية، وتعتبر مقاومة للأمراض المستوطنة، حيث من الواجب حماية هذا القطيع وزيادة أعداده، وتأمين مستلزمات ذلك من رعاية بيطرية وعلف وغيرها، بدلاً من الاستيراد المكلف بالقطع الأجنبي، على حساب الخزينة، كما على حساب المربين، ناهيك عما يمكن أن يستتبع عملية الاستيراد من مخاطر على القطيع المحلي، من أمراض مختلفة قد تصيبه جراء إدخال حيوانات غريبة عنه.

البقرة الشامية

نموذج البقر الشامي قريب من نموذج أبقار الحليب المثلثي، ويكون أحياناً مندمجاً نسبياً، وهذه الأبقار حساسة الطبع، طيعة سهلة القياد صغيرة البطن نسبياً، لونها أحمر أو أشقر أو أصفر، ولا يشاهد اللون الأسود إلا نادراً. وهي كبيرة الحجم، طويلة الجسم، رأسها طويل نحيف والعينان كبيرتان ونشطتان، وفتحة الأنف كبيرة، والقرنان طويلان، ولهما أشكال مختلفة، وهما يختلفان أحياناً في الذكور والإناث. الرقبة متوسطة الطول نحيفة جيدة الاتصال بالرأس والجسم، اللب كبير والحوض ضيق، والظهر متقعر في الوسط، والصدر والبطن متوسطا السعة، والضرع كبير الحجم متوازن ومتوسط وزن الإناث التامة النمو 400–500 كغ، والثيران التامة النمو 700– 800 كغ، ووزن المولود عند الولادة 23–30 كغ، ومتوسط إنتاج الأنثى من الحليب في السنة 3000–4000 كغ بنسبة دسم مقدارها 4% وهنالك أبقار تعطي أكثر من 6000 كغ في الموسم، وتضع الإناث أول مولود لها وعمرها 28–30 شهراً، وهي ذات كفاية تناسلية عالية.

ويعد العرق الشامي في إنتاج الحليب أحسن من أي عرق آخر في آسيا.

البطالة والتهميش بلاء السياسات

تزايدت الأخبار في السنين الأخيرة عن الحوادث والممارسات الجرمية التي يقوم بها البعض، أفراداً أو مجموعات على شكل عصابات، تقوم بعمليات السلب والسرقة والسطو المسلح والخطف، وصولاً إلى القتل من أجل هذه الغاية.



■ سمير علي

تلك الحوادث والممارسات الجرمية لم تكن حكراً على منطقة دون أخرى، أو في مدينة دون سواها، أو في المناطق المأهولة أو المهجورة، أو في الطرقات وعلى الأتسترادات، كما لم تقتصر على سلب النقود أو السيارات والمنازل، بل تعدتها لعمليات الخطف بمقابل الفدية وصولاً للقتل، بالإضافة إلى تنوع الفاعلين الجرمين، بحيث لم تعد تلك الحوادث مقتصرة على الرجال بل أصبح للنساء دور فاعل فيها أيضاً.

الأسلحة المنفلتة في طور الاستثمار!

من دمشق إلى حلب وحمص واللاذقية والسويداء وغيرها من المدن والقرى والبلدات، يكاد لا يخلو يوم دون الإبلاغ عن جريمة، أو الإعلان عن إلقاء القبض على بعض المجرمين، مع البيان التفصيلي للجريمة بوقائعها وحيثياتها.

لكن اللافت بكل تلك الجرائم هو وجود السلاح، على اختلاف أنواعه، بأيدي من يتم إلقاء القبض عليهم، بالإضافة لما يُصرح به الضحايا عما في حوزة هؤلاء من أسلحة أثناء سردهم لمجريات الحوادث الجرمية التي وقعوا ضحيتها.

فإذا كانت التداعيات السلبية للسلاح المنفلت خارج حدود الضبط والرقابة قد تزايدت خلال سني الحرب والأزمة، وخاصة على مستوى بعض الاستعمالات السلبية في الأفراح والأتراح، أو في ردود الأفعال في المشاجرات التي تحصل هنا وهناك، مع الضحايا المحتملين من كل ذلك، فإن خطر هذا السلاح وتداعياته السلبية أصبحت أكبر بكثير بعد أن دخل حيز الاستثمار الجرمي، على أيدي بعض المجرمين، أفراداً أو عصابات، مع التزايد المطرد في أعداد الضحايا.

من التخطيط للتنفيذ!

فبعض الحوادث الجرمية المعلن عنها لها صبغة التخطيط الدقيق والمسبق، من حيث الفاعلين والضحايا والغاية والهدف، كما هي واقعة الجريمة المعلن عنها مؤخراً في منطقة جرمانا، على سبيل المثال لا الحصر.

وبعضها له الطابع الارتجالي من حيث الضحايا، لكنه مخطط من حيث المكان والفاعلين، كما هي حال وقائع سرقة السيارات على الطرقات.

أما الأخطر من هذه وتلك، فهي الممارسات الجرمية المتعلقة بعمليات الخطف من أجل الفدية، فهي الأكثر تخطيطاً وتدبيراً من هذه وتلك، من حيث الفاعلين والضحايا والغايات، وغيرها من المترتبات الأخرى من أجل إنجاح مثل هذه العمليات الجرمية.

عصابات!

لم تقف حدود الممارسات الجرمية عند استثمار السلاح والتهديد به، بل بعض العصابات تقوم بانتحال الصفة الأمنية، من أجل تسهيل عملها وسرعة إنجازه، وذلك استغلالاً للوضع الأمني الناشئ على هامش الحرب والأزمة.

ولعل العصابة التي تم إلقاء القبض عليها في اللاذقية بداية الشهر المنصرم، مؤشراً على ذلك.

فقد ألقى فرع الأمن الجنائي في محافظة اللاذقية القبض على إحدى عصابات الخطف والسرقة في المحافظة، حيث تمكن الفرع من إلقاء القبض على عصابة مؤلفة من /15/ شخصاً، ضبط بحوزتهم بطاقتين مزورتين، وبالتحقيق معهم اعترفوا بإقدامهم على تشكيل عصابة أشرار تمتهن السلب والخطف، وقيامهم بدخول عدة منازل منتحلين صفة أمنية بحجة التفتيش وسلب أصحابها ما يدخرونه من مبالغ مالية ومصاغ ذهبي، واعترفوا بارتكاب عدة سرقات، كما اعترفوا بقيامهم بدخول منازل أخرى في محافظتي دمشق ودرعا، وسلب مبالغ مالية ومصاغ ذهبي وأجهزة خليوية منها، واشتراك أحد المقبوض عليهم من أفراد العصابة بعملية خطف مواطن من مدينة اللاذقية.

الظواهر السلبية انعكاس للسياسات

مما لاشك فيه أن عمليات السلب والنهب والسرقة وابتزاز المواطنين وترهيبهم بقوة السلاح، هي واحدة من تداعيات الحرب والأزمة، وإحدى نتائجها، وخاصة في ظل ظاهرة انفلات السلاح.

لكن كل ذلك لم يكن ليفعل فعله بهذا السوء والنتائج السلبية الوخيمة لولا الظاهرة الأخطر والأعمق المتمثلة بالبطالة، وعدم وجود فرص العمل، وبسبب سياسات التهميش والإفقار التي أصبحت نهجاً حكومياً منذ عقود، تزايدت مفاعيلها وآثارها السلبية خلال سني الحرب والأزمة، كما كانت أحد أهم الأسباب الموضوعية للأزمة على المستوى المحلي.

فواقع البطالة لم يعد سراً خفياً، فقد أعلن البنك الدولي في تقريره الأخير عن أن نسبة البطالة في سورية تبلغ 78%، وخاصة بين أوساط الشباب.

وعلى الرغم من ذلك ما زالت السياسات الحكومية ماضية تهميشاً وإفقاراً وجوعاً للشرائح الاجتماعية الواسعة، كما ما زالت تحابي أصحاب الرساميل والاستثمارات على حساب هؤلاء، كما على حساب البلاد.

في ظل التوجهات الحكومية تلك، لن نتوقع إلا المزيد من المظاهر والظواهر السلبية، ولن نتوقع أداءً أفضل للأجهزة الرسمية على مستوى الحد منها أو ضبطها، بظل الاستمرار السياسات نفسها.

صراع الموز والحمضيات!

مرة جديدة يعود الحديث عن استيراد الموز، لكن هذه المرة عبر اتفاق شبه رسمي مع الجانب اللبناني على هامش معرض دمشق الدولي.

■ عاصي اسماعيل

بالتأكيد ليس هناك مشكلة مع استيراد مادة الموز من لبنان، وتوفيره بالجودة المناسبة وبأسعار مقبولة للمواطنين، شريطة ألا يؤثر ذلك على منتجاتنا الزراعية المحلية، وخاصة الحمضيات ومنتجيها، وشريطة الحد من عمليات التهريب المتزامن مع مواسم القطاف لهذه المنتجات.

منافسة وخسائر

فقد غلب خلال السنين الماضية السماح باستيراد الموز بالتزامن مع مواعيد قطاف وتسويق الحمضيات، مما يضر الفلاحين على المستوى التنافسي بالتسويق، ويوقعهم تحت رحمة من لا يرحم من التجار والسماسرة، بالإضافة لما تجود به آليات التهريب من كميات كبيرة تغرق السوق خلال هذا الموسم، الأمر الذي أدى عملياً لخسائر متراكمة لدى الفلاحين، مما جعل قسماً منهم لأن يقتلع أشجار حمضياته، ويستبدلها بزراعات أخرى، حيث يعمد المستوردون والمهربون على تحديد مواعيد استيراد هذه المادة خلال فترة القطاف والتسويق للحمضيات، علماً أن طيلة فصل الصيف، الذي يعتبر فترة إنضاج الموز، تكون كمياته محدودة بالسوق وبأسعار مرتفعة، بينما تتزايد الكميات بشكل كبير وبأسعار منخفضة مع فترة نضوج الحمضيات، في نهاية الخريف وبداية الشتاء، ما يعني بالواقع العملي وكأن هناك ترتيباً مسبقاً من أجل ضرب هذا الموسم التسويقي للمزارعين، قصداً وعن سابق إصرار وتصميم، لمصلحة أصحاب مقصات الأرباح من المستغلين، وبما يؤدي إلى ضرب الإنتاج الزراعي المحلي وتقويضه عملياً.



طبعاً مع عدم اغفال تكاليف الإنتاج من أسمدة ومبيدات وسقاية ورعاية وقطاف، وغيرها من التكاليف الأخرى، والتي باتت عبئاً سنوياً على الفلاح، في ظل تفلت ضبط الأسعار، وعدم توفر مستلزمات الإنتاج إلا عبر السوق السوداء المتحكم بها من قبل بعض المستغلين والفاسدين، وما يشكله ذلك من عوامل ضاغطة يتم التحكم بها من قبل مسوقي الإنتاج، داخلاً وخارجاً، كل موسم على حساب الفلاحين ومعيشتهم.

ربط الاستيراد بالتصدير

الحديث الرسمي ربط عمليات الاستيراد تلك بما يقابلها من عمليات تصدير لمنتجاتنا المحلية من الحمضيات، علماً بأن ذلك لم يكن توجهاً فريداً لهذا العام، فقد سبق وأن تم الإعلان في العام الماضي عن مثل هذا الإجراء، كما غيره من الأعوام الماضية، إلا أن واقع الحال قال بأن المزارعين والفلاحين تلقوا ضربة كبيرة في ظل المنافسة المجحفة بحقهم على هذا المستوى، مما نجم عنها خسائر سنوية متتابعة على حساب تعبهم وشقائهم ومستوى عيشهم، حيث ما زال الفلاحون يعانون من عدم تمكنهم من تسويق منتجاتهم، على الرغم من كل الوعود، الرسمية وغير الرسمية، عن فتح أسواق خارجية لهذا الإنتاج، بالإضافة لتبني التسويق المحلي منه، إلا أن أياً من ذلك لم يتم ضبطه، بما يحقق مصلحة المنتجين الحقيقية، أو يحد من استغلالهم ويحافظ على استمرار إنتاجهم على أقل تقدير.

واقع الحال يقول بأن الاتفاق شبه الرسمي الأخير مع الجانب اللبناني من أجل استيراد الموز، في حال لم يتم ترتيب البيت الداخلي لمنتجاتنا من الحمضيات على مستوى التسويق الداخلي والخارجي، وبما يحقق مصلحة الفلاحين، بعيداً عن مصالح المستوردين والمصدرين والمهربين والمستغلين من تجار وسماسرة، سيكون وبالاً على هؤلاء المنتجين، مضافاً إلى كل معاناتهم طيلة السنوات الماضية، خاصة أن الإنتاج بدأت بواكيره، وقد بدأوا منذ الآن يستعيذون من مغبات هذا الاتفاق وتوابعه وملحقاته على إنتاجهم ومعيشتهم.

تتحسن بعض مؤشرات الصناعة التحويلية السورية بشكل ملفت، ويتضح التقاط المستثمرين في سورية لميزة الأجر التنافسي فوسطي أجر العامل السوري اليوم لا يتعدى 75 دولاراً شهرياً، حيث يعلم أصحاب المال بأن الانخفاض الحاد للأجور السورية فرصة لا تفوت وأساس جيد للمرحلة القادمة، ولكن هل سيبقى الوضع على حاله؟!

هل يمكن أن تبقى الأجور كما هي؟!



تحقق الأجور المنخفضة تخفيضاً للتكاليف، ومعدل ربح أعلى، وتحديداً في القطاع الإنتاجي الصناعي المعتمد على العمالة المكثفة أكثر من اعتماده على الآلات، وإذا ما قارنت أجر الكفاءات الموظفة في الصناعة كالمهندسين بين سورية والإقليم يتضح أنه مقابل وسطي 70 ألف ليرة شهرياً أي: حوالي 135 دولاراً في سورية، هناك 508 دولار بالحد الوسطي في مصر، و560 بالحد الأدنى في الأردن و800 في لبنان، و 1600 في تركيا...

■ عشتار محمود

يقول البعض بأن الأجور في سورية سترتفع تلقائياً مع المرحلة القادمة وزيادة الاستثمار والتشغيل، وبالفعل وفق قانون العرض والطلب على سلعة قوة العمل فإن زيادة الطلب على المشتغلين وعودة النمو الاقتصادي تؤدي إلى رفع موقعهم التفاوضي وزيادة أجورهم، ولكن ينبغي الأخذ بعين الاعتبار العوامل التي تؤدي إلى انخفاض الأجور، وأهمها: الفائض المتوقع في قوة العمل، وتراجع كفاءتها.

الملايين العائدة إلى سوق العمل

تقدر الدراسات الدولية بأن قرابة 11 مليون سوري موجودون في سورية اليوم هم في عمر العمل، يعمل من بينهم في النشاط الاقتصادي قرابة 3 ملايين فقط، بينما 8 ملايين متبقين مضافاً إليهم 2,5 مليون من الرجال والنساء السوريين النازحين في الإقليم، أي: حوالي 10 مليون يمكن أن يتوافدوا إلى سوق العمل السورية في مرحلة الانتعاش وما يقارب ضعفي العاملين حالياً، بالإضافة إلى الداخلين الجدد إلى سوق العمل من الأعمار الأصغر.

أي أن كم القوى العاملة المتاح تشغيلها كبير وسيتزايد مع تغير الظروف السياسية وبدء الإعمار، ولكن نوع القوى العاملة السورية قد تردى موضوعياً، فالملايين التي لا تعمل منقطعة عن النشاط الإنتاجي وعاطلة أو تعمل في نشاطات هامشية، لا تراكم فيها معارف وخبرات إنتاجية، بينما الوافدون الشباب إلى السوق بينهم ملايين أيضاً من المنقطعين عن التعليم، في بلد أصبح قرابة نصف أطفاله خارج المدارس الابتدائية.

وكلا العاملين: زيادة عرض القوى العاملة المتوقع، وخبراتها الضعيفة يساعدان قوى المال على الاستمرار في الضغط باتجاه بقاء الأجور منخفضة حتى لو زاد الناتج والدخل العام والتشغيل، الذي يفترض أن يزيد الأجور.

ولكن استمرار الأجور منخفضة، وهو مسعى أصحاب الربح لأنه يبقي حصة الأرباح مرتفعة من الدخل الإجمالي، إلا أنه بالمقابل يؤدي إلى تراجع الدخل ذاته.

الضرر الاقتصادي للأجر المنخفض

الأجر هو سعر قوة العمل، والذي ينبغي أن يرتبط بقيمة قوة العمل، أي: بقدرة العامل على تجديد قوة عمله، ما يعني تأمين الحاجات الضرورية لاستمرار هذه القوة وتطويرها، ليس للعامل فقط بل لمن يعيلهم كأسرته.

ودون أن يحقق الأجر هذا الشرط الموضوعي، فإن التأثيرات تمتد لتطال معدل العمر الوسطي، ومستوى تغذية وتعليم ورعاية أطفال أصحاب الأجر، ولكنها تنعكس اقتصادياً وبشكل مباشر على أداء العامل في العمل، أي إنتاجيته، وهو الذي يخلق الثروة الجديدة ويدمج الآلات بالمواد، وبدون كفاءة قوة عمله فإن مجمل إنتاجية العملية تتأثر. فالأجر والإنتاجية المنخفضان يؤثران على الأداء الاقتصادي عموماً، وبالتالي على الربح أيضاً بشكل سلبي. هذا إضافة إلى تأثير كتلة الأجور المنخفضة على مقدرات الاستهلاك العامة والطلب، فالعاملون بأجر هم الشريحة الأوسع والمستهلك الكمي الأكبر، وعندما لا يتوسع الاستهلاك المحلي، فإن جزءاً كبيراً من الربح لا يتحقق، فدون بيع لا يعود الربح مالاً للجيوب الكبيرة، وهذا يؤدي لخسارات في بعض القطاعات المرتبطة بالاستهلاك المحلي، وينتقل بدوره إلى الإنتاج عموماً، والنشاط الاقتصادي العام، ويتباطأ ثم قد يتوقف توسيع الاستثمار.

استمرار الأجور المنخفضة يؤثر على استمرارية النمو الاقتصادي، فيخفض إنتاجية العمال، ويقلص إمكانات الاستهلاك وكلاهما يؤديان إلى تراجع خلق الثروة الجديدة، أي الدخل السنوي الذي يتوزع أرباحاً وأجوراً.

مضاعفة كتلة الأجور 12 مرة!

يحصل عمال سورية وأصحاب الأجر فيها على دخل منخفض بشكل استثنائي، فإذا اعتبرنا الوسطي 40 ألف، فإن الحاجات لعامل يعيل زوجة وطفلين فقط يقارب 240 ألف، أي لكي يصل الأجر إلى المستوى الضروري ينبغي أن يتضاعف 6 مرات على الأقل.

فإذا ما كانت كتلة أجور 3 مليون عامل في النشاط الاقتصادي السوري تقارب وسطياً 3 مليار دولار سنوياً، ونسبة 18% فقط من أقل تقدير للناتج السوري 15 مليار دولار في 2016، فإن هذه الـ 3 مليارات عليها أن تصبح 18 مليار دولار، هذا إذا بقي المشتغلون 3 مليون فقط، وعليها أن تصبح 36 مليار دولار إذا اشتغل 3 مليون إضافيين في المرحلة القادمة!

السوريون اليوم في وضع يقول: إما أن تبقى كتلة الأجور منخفضة ويبقى عدد المشتغلين قليلاً في المرحلة القادمة، أو علينا أن نضاعف كتلة الأجور 12 مرة وفق تقديرات بسيطة، إذا ما أردنا أن نضاعف عدد المشتغلين ونعطي العمال ما يسد حاجاتهم ويؤمن تطويرهم، وهذه الزيادة في كتلة الأجور لا يمكن أن تتم إلا على حساب تقليص كتلة الأرباح التي تزيد اليوم عن 82%.

أي ينبغي تقليص حصة الربح من قيمة ما ننتج من دخل، وزيادة كتلة الأجور وحصة المال العام التي تخدم زيادة الأجور بشكل غير مباشر، عبر خدمات التعليم والصحة والإنفاق الاجتماعي المجانية.

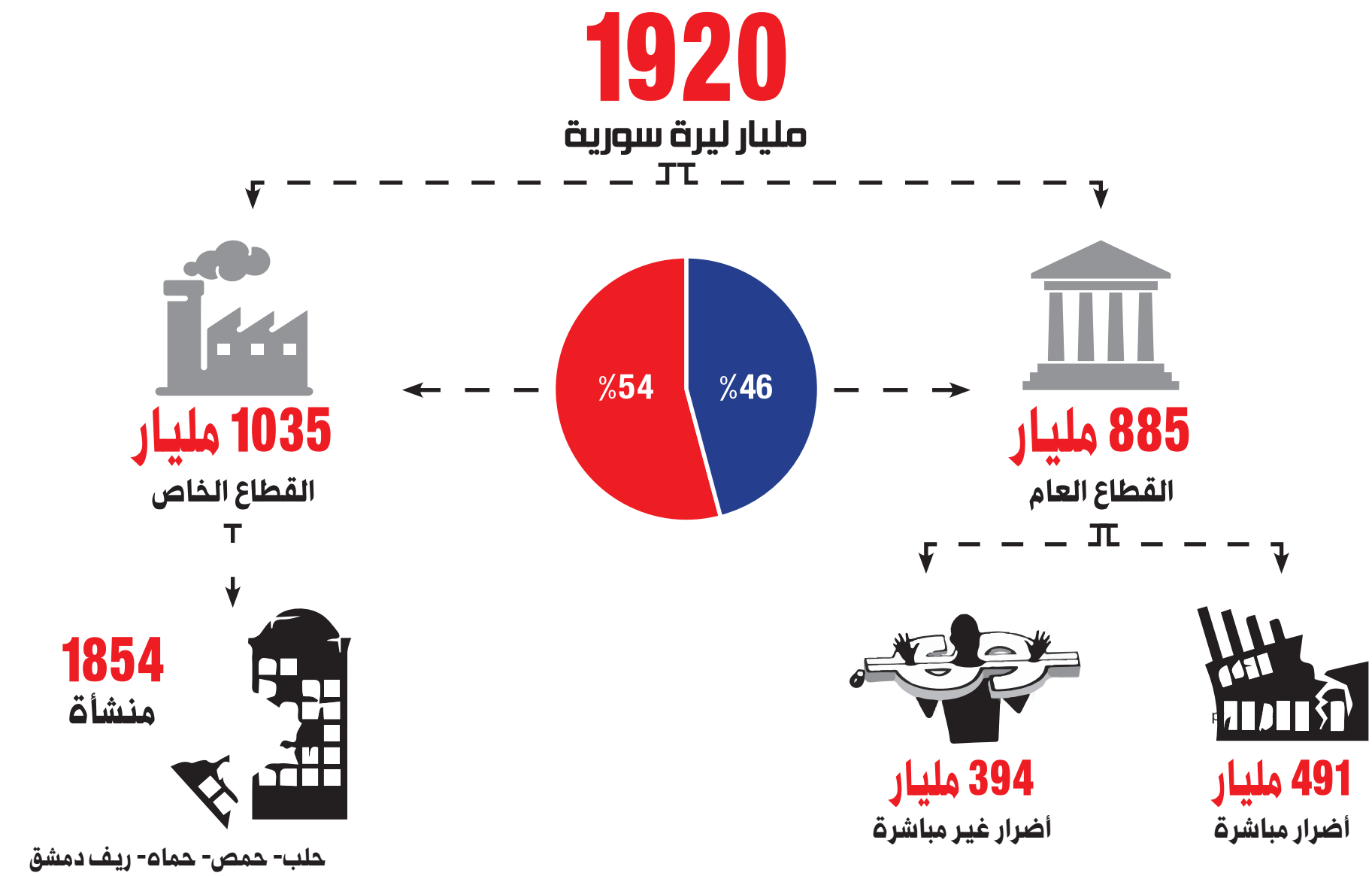
فإذا ما اخترنا الخيار الأول أي بقاء حصة الأجور منخفضة لهذا الحد وعدم توسيع التشغيل، فإننا عملياً نختار استمرار جميع الأزمات الاجتماعية المرتبطة باستمرار استغلال الأرباح للأجور، وبقاء الأجور منخفضة لهذا الحد، أي أزمات مثل: الجوع، الفقر، البطالة، الأمية، التدهور الاجتماعي، وكل ما يستتبعها من تأثيرات سياسية كالفوضى والعنف والاضطراب السياسي.

لا يزال 3 مليون نسمة يقيمون في ريفي دمشق وحلب مقابل خسارة أكثر من 1,5 مليون بين 2011-2016.

إن كان للأجور المنخفضة تأثيرات اقتصادية واجتماعية وتنموية عموماً، وفي كل مكان وزمان، فإن هذه التأثيرات تتضاعف في بلاد تراجعت مؤشرات تنميتها عقوداً إلى الوراء، وتحتاج إلى إنفاق اجتماعي تعويضي واسع لترميم التدهور الاقتصادي والاجتماعي الذي طال ما بناه المنتجون السوريون سابقاً، وآخر ما تحتاجه سورية، هو الربح الكبير المتراكم لدى أفراد قلة، يمتلكون قرار الإنتاج أو التوقف، التشغيل أو البطالة، التوزيع أو الاستحواذ، ويتحكمون بالسياسات الاقتصادية.

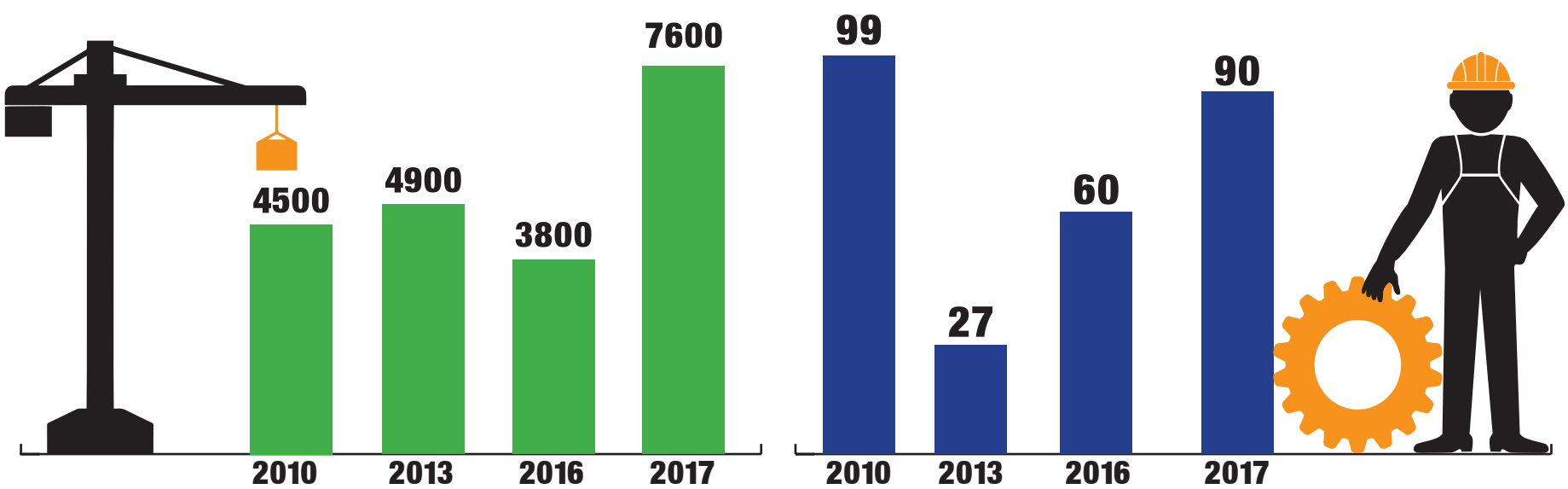
الضرورات الاقتصادية الاجتماعية السورية اليوم، ستضعف قدرة هؤلاء القلة على التحكم المطلق، كما كان الوضع قبل الأزمة وكما هو خلالها، ولكن هذه العملية ترتبط برسم واضح لخيار أعلى نمو اقتصادياً وأعمق عدالة اجتماعية، وبقدرة أصحاب الأجور بالدفاع السياسي عن نموذجهم الاقتصادي.

3,7 مليار دولار خسائر الصناعة التحويلية



مؤشرات تعافي من المدن الصناعية

عدرا- حسيا- الشيخ نجار



• تضاعف عدد العمال 3 مرات بين عامي 2013 ومنتصف 2017 في المدن الصناعية ليقترب من مستوى عام 2010 بفارق 9000 عامل فقط، وذلك بعد أن خسرت المدن الصناعية في عام 2013 نسبة 73% من عمالها قبل الأزمة.

• 70% نسبة زيادة عدد المنشآت في المدن الصناعية الأساسية منتصف 2017 عن عام 2010، والزيادة ترتبط بانتقال الكثير من المنشآت الصناعية والحرفية إلى هذه المدن خلال الأزمة، من هذه المنشآت 2320 منشأة تنتج، والباقي يُبنى.

أموال الغرب العابرة للحدود «تتبخر»

تشهد تدفقات رؤوس الأموال العابرة للحدود انخفاضاً هو الأكبر منذ أزمة 2008 الاقتصادية، المقال الذي نشرته مجلة Financial Time بعنوان: Globalisation in retreat: capital flows decline since crisis، يتضمن بيانات ومعلومات تشير إلى التغير في التدفقات المالية العالمية كماً ونوعاً.



■ ديمة كتيلة

تستمر آثار الأزمة الاقتصادية العالمية التي تجلّت ملامحها قبل عقد مضى بالتوسع والتعمق، لتصبح أمراً واقعاً تقر به المؤسسات الدولية، وأحد أبرز تجليات الأزمة اليوم، هو تراجع حجم الأموال العابرة للحدود حول العالم، الأمر الذي يعكس عمق الأزمة في المراكز الرأسمالية الكبرى، وتراجع قدرة رؤوس أموالها على الاستمرار بالمستوى ذاته من العائد العالي المبني على الهيمنة الاقتصادية ومن ضمنها التمويلية، بالإضافة إلى زيادة المنافسة الاقتصادية والتمويلية العالمية، حيث حجم التمويل الاستثماري للقوى الصاعدة يزداد، ويتجه أكثر فأكثر نحو القطاعات المنتجة، عوضاً عن القروض الغربية المعروفة ذات الشروط.

انخفاض بنسبة 65%

تشير البيانات المنشورة إلى أن حجم الأموال العابرة للحدود في عام 2007 هي ثلاثة أضعاف حجمها في عام 2016، حيث تراجع حجمها الإجمالي من 12,4 تريليون دولار عام 2007 إلى 4,3 تريليون دولار عام 2016، أي أن إجمالي التدفقات المالية العالمية تراجعت بنسبة 65% خلال تلك الفترة. التراجع في حجم التدفقات المالية ككل جاء نتيجة انخفاض حجم القروض المصرفية عالمياً بالدرجة الأولى، والمصارف الأوروبية تحديداً هي المسؤولة عن معظم ذلك الانخفاض، حيث انخفض حجم مستحقاتها المالية في الخارج من حوالي 24 تريليون دولار عام 2007 إلى حوالي 14 تريليون دولار عام 2016، أي أن الانخفاض حدث بنسبة 40% تقريباً خلال عشرة أعوام، وبالتالي فإن المصارف التي أظهرت فيما مضى ميلاً نحو استثمار أموالها في الخارج تنحو اليوم نحو الانكفاء ضمن الحدود الجغرافية لبلدانها.

إعادة النظر بتحرير الأموال

في عام 2007 وهو العام الذي سبق تفجر الأزمة الاقتصادية العالمية، بلغ حجم التدفقات المالية العالمية ذروته نتيجة للرفع الكبير في القيود المالية، معظم تلك الأموال انصبت في الولايات المتحدة مشكلة فقاعة انفجرت على شكل أزمة الرهن العقاري، لتنعكس آثارها سلباً على الأسواق المالية العالمية ككل، واليوم تعتبر معظم الأوساط الاقتصادية أن تحرير القيود المالية كان أحد الأسباب الرئيسة للأزمة المالية العالمية. وهو ما عبر عنه كبير الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي، قائلاً: «نحن لا نريد استخدام فترة منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كمعيار لدينا لما هو طبيعي وصحي».

زيادة الاستثمار المنتج

من ناحية أخرى فإن التدفقات المالية العالمية تشهد تحولاً نوعياً أيضاً، من حيث الشكل والتكلفة، وهو تحول تقوده الصين بشكل أساسي، فالتعاون المالي العالمي اليوم، يتجه لأن يكون على شكل استثمارات مباشرة في المرافق والقطاعات الإنتاجية، أكثر منه على شكل قروض تستثمر في قطاعات التجارة والمال كما السابق، كما أن انخفاض مستوى الهيمنة المالية مع وجود قوى جديدة صاعدة، وبدائل استثمارية جديدة، أتاح إمكانية الحصول على تمويل استثماري بتكلفة أقل وبشروط أقل إجحافاً. فالمراكز المالية التقليدية تقدم اليوم أقل بكثير من المال مما كانت عليه قبل الأزمة، كما أن حصتها من الاستثمار الأجنبي المباشر آخذة بالانخفاض مع تزايد دور الصين ودور دول البريكس بشكل أوسع، حيث ارتفعت نسبة مساهمة البريكس في التدفقات المالية العالمية بنسبة 21% في عام 2016، لتزداد حصتها من إجمالي التدفقات المالية العالمية من 5% عام 2010 إلى 8% عام 2016، وبقيمة إجمالية تصل إلى 2,1 تريليون دولار.

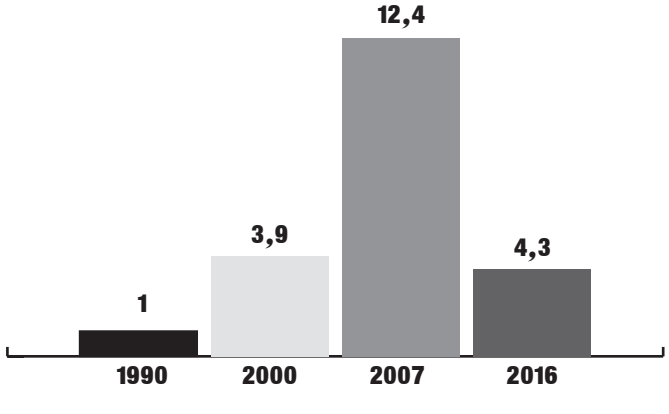
الاستثمار الصيني الصاعد

لعل أوضح مثال على التحول في التمويل الاستثماري الذي فرضته الصين كماً ونوعاً، هو استثمارات البنك الصيني للتنمية، الذي يعتبر منذ عام 2008 أحد أكبر بنوك التنمية العالمية، حيث بلغت قيمة أصوله في عام 2014 حوالي 1663 مليار دولار، خصص منها 1490 مليار دولار للاستثمار في البنى التحتية والصناعة خلال الفترة بين 2006–2014، أي ما نسبته 90% من قيمة أصوله في عام 2014، ويشمل هذا المبلغ الاستثمار الداخلي والخارجي، ولكن من الملفت أنه ضاعف استثماره الخارجي 7 مرات خلال 8 سنوات. وكانت أهدافه واضحة بتمويل البنى التحتية في قطاعات النقل والاتصالات والطاقة وغيرها، على خلاف الاتجاه الغربي لتمويل القطاعات الخدمية. وأوضح مثال على ذلك هو مساهمة الغرب والصين في تمويل القطاعات في أمريكا اللاتينية خلال أعوام 2005–2011حيث مول الغرب البنى التحتية بنسبة 12% بينما بلغت مساهمة الصين 88%، أما في قطاع التجارة والمال فقد ساهم الغرب بنسبة 93% مقابل 7% مساهمة الصين في هذا القطاع.

تراجعت الاستثمارات الأمريكية من 20 إلى 10 مليار دولار بين بينما ارتفعت حصة الصين من 6 إلى 23 مليار بين 2010 و2015.

يعتبر تصدير رؤوس الأموال واحداً من أهم أدوات هيمنة رأس مال المركز الغربي على الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ولا تتراجع عملية التدفق هذه إلا عندما تكون مرابح هذه الأموال تتراجع، وبالتالي إمكانات الربح من الهيمنة تتقلص، فالعالم اليوم يمتلك مناعة أعلى تجاه هذه الأموال التي كانت تعبر الحدود وتمتص الفائض وتنقله للغرب، وبالمقابل تتشكل معالم علاقات استثمار دولي جديدة تسمح لجميع الأطراف المصدرة للأموال والمستقبلة لها بتوزيع أكثر إنصافاً للعوائد كما هو الحال عندما تستثمر الصين في قطاعات الإنتاج والبنى التحتية العالمية بمعدلات فائدة أقل وبهامش تعاوني أكبر.

حجم التدفقات المالية العالمية -تريليون دولار



موسم مدرسي.. ووكلاء

مع اقتراب العام الدراسي الجديد، تبدأ المعاناة على مستوى المدارس والكادر الإداري والمدرسين، وخاصة المكلفين منهم من خارج الملاكات.



■ مالك أحمد

الحديث الرسمي يقول: إن أعداد المدرسين القائمين على رأس عملهم كافٍ، وخاصة مع الاعلان عن مسابقة من أجل تعيين 10 آلاف خريج، من أجل سد النقص الحاصل في بعض المدارس.

تصريحات وإجراءات

فقد صرح نقيب المعلمين في سورية، أن نحو 70 ألف معلم استقالوا خلال الأزمة من أصل 420 ألفاً، مؤكداً أن عدد القائمين على رأس عملهم حالياً يبلغ نحو 350 ألف معلم، في حين اعتبر أن الإعلان عن المسابقة من أجل تعيين 10 آلاف خريج كاف لسد النقص، مؤكداً وجود فائض في بعض المدارس.

وقد صرح وزير التربية مؤخراً أن الوزارة وضعت خطة لتطوير المناهج خلال ثلاث سنوات، تم الانتهاء من السنة الأولى، حيث تم تأليف كتب الصف الأول والرابع والسابع والعاشر، وسيتم تطبيقها في العام الدراسي 2017– 2018، لتنتقل السنة الثانية إلى تأليف كتب صفوف الثاني والخامس والحادي عشر، وفي السنة الثالثة كتب صفوف الثالث والسادس والتاسع والشهادة الثانوية.

وقد عكفت الوزارة، خلال فترة العطلة الصيفية على إقامة دورات تدريبية للمعلمين، تمحورت حول مناهج وطرائق التعليم، والطرق الحديثة في العملية التعليمية، وقد كانت موجهة للمعلمين المثبتين فقط.

تجهيز 500 مدرسة كل عام

وبالحديث عن المدارس والمدرسين لا بد من الإشارة إلى أن هناك 2051 مدرسة متضررة في المناطق التي تمت إعادة السيطرة عليها، وهي بحاجة لإعادة تأهيل، وسيتم تجهيز 500 منها كل عام، بالتنسيق مع وزارة الإدارة المحلية، وذلك حسب تصريحات وزير التربية، مع إشارته إلى أولوية بعض المناطق، مثل الأحياء الشرقية في حلب، والريف الغربي الجنوبي للرقة، بالإضافة لبعض المدارس في محافظة حمص وريف دمشق، حيث ستكون بعض المدارس في هذه المناطق جاهزة لاستقبال الطلاب مع بداية العام الدراسي.

افتتاح هذه المدارس مع بداية العام يعني تأمين الكادر الإداري والتدريسي، ومستلزمات العملية التعليمية فيها.

معاناة المكلفين!

على ذلك فإنه لا بد من التوقف عند أعداد المدرسين، وحقيقة كفايتهم من أجل انطلاق العملية التعليمية في المدارس مع بداية العام الدراسي، خاصة وأن الإعلان عن المسابقة ونتائجها، وإجراءات التعيين اللاحقة ستأخذ الكثير من الوقت لتصل لخواتيمها، وربما لن تدرك بداية العام، على الأغلب، الأمر الذي يوصلنا إلى نتيجة أن الحاجة للوكلاء من المعلمين، ما زالت قائمة، وستستمر، والضرورة والحاجة لهم ليست مرتبطة فقط بالعدد المتوفر من المعلمين المثبتين، بل والأهم بالظروف التي تفرض على البعض من هؤلاء التغيب أو الانقطاع عن العملية التعليمية، وما أكثرها.

بالمقابل فإن معاناة هؤلاء ستستمر، ليس على مستوى تزاحمهم أمام مديريات التربية كما كل عام، وما يرافق ذلك من معاناة مادية مقترنة بالطلبات المقدمة والطوابع والرسوم المستوفاة ومتابعة طلباتهم، بل على مستوى همومهم الأخرى، وخاصة بالنسبة لبدل الساعات كأجور، واستمرار تدني هذه البدلات، على الرغم من المطالب المتعددة بشأن زيادتها، وعلى الرغم من الوعود التي قطعت من أجل رفعها مراراً وتكراراً، ناهيك عن المعاناة القديمة المتجددة بالنسبة لهؤلاء والمتمثلة بعدم تثبيتهم، على الرغم من استمرار بعضهم بالعمل وفقاً لنظام التكليف لسنين طويلة.

تحسين الوضع المعيشي ضرورة

مما لا شك فيه أن العملية التعليمية كل متكامل، كما يعتبر المدرسون بهذه العملية أس الأساس فيها، وبالتالي من الضروري والهام السعي لوضع حدود لما يعانيه هؤلاء، سواء المثبتون منهم أو الوكلاء، وخاصة على مستوى الأجور والتعويضات، وبقية حقوقهم المشروعة، وخاصة تلك المرتبطة بكرامة استمرارهم بمهمتهم ومهنتهم النبيلة، المرتبطة بمستقبل أبنائنا والوطن، ولعل ذلك أصبح من الضرورة بمكان خاصة في ظل ما نشهده على مستوى التراجع المستمر بمجمل العملية التعليمية.

فعلى الرغم من ضرورة تعديل المناهج، وتأمين مستلزمات ومساعدات التدريس، وغيرها من القضايا الهامة الأخرى، والتي نرى أنها مرتبطة بمجمل السياسات التعليمية المتبعة، والتي آن أوان تعديلها جملة وتفصيلاً، إلا أن الوضع المعيشي للمدرس، في ظل هذا الواقع البائس من الأجور، وفي ظل التدني المستمر بالقيمة الشرائية لليرة، وفي ظل استمرار ارتفاع أسعار السلع والخدمات، أصبح واقعاً مزرياً ومجحفاً بحقه وبكرامته، ولا بد من تحسين هذا الواقع بما يترافق مع جملة التعديلات المطلوبة على العملية التعليمية ككل.

ع الوعد يا أجور!

مرة جديدة يطل علينا وزير المالية من بوابة الاهتمام الحكومي بالمواطن «نظرياً»، حيث أكد مجدداً بأن زيادة الرواتب ليست السبيل الوحيد لتحسين معيشة المواطن، إنما هناك حلول اقتصادية تقوم بها الدولة!.

■ عادل ابراهيم

التصريح أعلاه فتح قريحة المواطن المهزوم معيشياً بظل السياسات التسويفية المعنية بتحسين دخله، أو بالأحرى سياسات الإفقار المتبعة بحقه والمستمرة منذ عقود، وخاصة خلال السنين الأخيرة.

بعض ردود الأفعال

فقد علقت إحدى العاملات على تصريح الوزير بقولها: «المسؤول عنا يعيش بكوكب والشعب المعتر في كوكب، ولا حياة لمن تنادي!».

وقال آخر: «لهلأ ما شفنا أي حل اقتصادي، نحنا عم يزيد جوعنا، والغني ما عاد شبع».

فيما قال أحد المواطنين: «ياريت يعطينا الوزير، أي وزير، الوصفة والخطط والسياسة المالية، اللي بيستعملها وبيتصرف فيها ضمن منزله، حتى يتوافق راتبه مع مصروفو، علمونا خيو!».

تراجع رسمي للدعم!

واقع حال الرواتب والأجور يقول بأنها مجمدة في براد الحكومة منذ سنوات، أما عن واقع تحسين مستوى المعيشة الموعود فقد ثبت بأن الإجراءات الحكومية أسفرت عن عكسها، حيث تراجعت الحكومة عن كل آليات الدعم السابقة، بل ورفعت يدها عنها، اعتباراً من البطاقات التموينية، مروراً بتحرير الأسعار، وخاصة الخبز والمحروقات، وليس انتهاءً بتخفيض التمويل على الطبابة والتعليم وسواها، ورفع أسعار الخدمات، من ماء وكهرباء واتصالات، ناهيك عن واقع انفلات الأسعار دون ضوابط تذكر، وكل ذلك عبر إجراءات رسمية تحت عناوين متشابهة مثل «تصحيح الأسعار».

«بالمشرمحي» فقد زادت تكاليف المعيشة بمعدل 10 أضعاف عما كانت عليه في بداية الحرب والأزمة، بينما ما زالت الأجور على حالها.

تضخم على حساب المعترين

بمقابل ذلك يقول وزير المالية: «نحن نعلم أن أي زيادة سيكون لها آثار تضخمية إن لم تترافق بعملية إنتاجية، فالإنتاج هو الأساس، وعندما نصل لحالة معينة يمكن بعدها اتخاذ القرارات».

الوزير يخشى من الآثار التضخمية، وكأنه لا يرى انعكاسات الآثار التضخمية على المواطنين، بين دخلهم وإنفاقهم، باعتبار أن متوسط الأجور بحدود 30 ألف ليرة، بينما معدل الانفاق يبلغ 300 ألف ليرة شهرياً.

والتناقض الذي يفقأ العين هو أن الحكومة أقرت احتساب موازنتها للعام القادم على أساس سعر الدولار بـ 500 ليرة، والأسعار في السوق تعتمد على سعر الدولار الرائج، بينما مازال أجر العامل محسوب على أساس سعر الصرف السابق بحدود 50 ليرة!.

والنتيجة أن كل الآثار التضخمية، التي لم يرها الوزير، لم يدفع ضريبتها إلا المواطن على حساب معيشته وصحته وتعليمه ومستقبله، بمقابل زيادة أرباح الحكومة والمستثمرين والمستغلين والفاسدين وتجار الحرب والأزمة.

ويتساءل المواطن أمام هذه الحال: لماذا زيادة الرواتب بحاجة للدراسة والعناية والمعاينة الدقيقة، بينما ارتفاعات الأسعار تصدر بشكل متتال، سواء من قبل الحكومة على السلع المسعرة من قبلها، أو في السوق وفقاً للتكاليف المزعومة، وسياسة العرض والطلب المتحكم بها احتكارياً؟.

أين دعم الإنتاج؟

المشكلة الأعقد أن التوجه الحكومي يقضي بأن زيادة الأجور مرتبطة بالإنتاج والتنمية، فقد قال رئيس الحكومة مؤخراً: «إن العنوان الأساسي للتنمية هو إعادة العملية الإنتاجية».

فرغم صحة هذا التوجه نظرياً، إلا أن واقع الحال يشير إلى غياب دعم الانتاج بشقيه، الصناعي والزراعي، رسمياً، وخاصة في قطاع الدولة، والذي يتدنى عملياً وينكمش عاماً بعد آخر في ظل سياسات الخصخصة المبطنة تحت شعار التشاركية، وبظل سياسات الدعم اللامحدود للاستثمارات ذات الصبغة الريعية السريعة، بعيداً عن الإنتاج والإنتاجية، وعلى حسابها، كما على حساب المنتجين الحقيقيين، من صناعيين ومزارعين وحرفيين وأصحاب الورش الصغيرة، كما على حساب قطاع الدولة والعاملين فيه.

على ذلك يمكن تفسير تصريح الوزير المكرر على أسماع أصحاب الأجور، كما على أسماع المواطنين حول تحسين مستوى معيشتهم، بأنه من المسموح حكومياً التعويم والتضخم، بسعر الصرف وبأسعار السلع والخدمات والرسوم والضرائب، لكن على حساب المواطن ومن جيبه فقط، بينما يسمح بجني الأرباح من كل ذلك لتصب في الجيوب العامرة للمستغلين والمستثمرين والفاسدين.

والمحصلة: أن أصحاب الأرباح يزدادون غنى وبذخاً واسرافاً، وأصحاب الأجور يأكلهم الفقر والجوع والديون، ومآل الانتظار حكومياً بالنسبة لهؤلاء على مستوى تحسين معيشتهم مقولة: «ع الوعد يا كمون!».



سكان «شام المعارف».. مهجرون طي النسيان!

هي منطقة يخال من يبصرها للمرة الأولى أنها خارج التاريخ والجغرافية السورية.
عدة أبنية متقاربة، أشبه بجزيرة نائية، تحوطها الأراضي المقفرة من كل الجهات، وتبعد عن أقرب دكان أو محل تجاري مسافة آلاف الأمتار من الجرود، التي لا تصل إليها خدمات البلدية أو وسائل المواصلات، وتقطنها عشرات الأسر المهجرة من داريا، والمكونة من مئات النساء والأطفال والعجزة، وقلة قليلة من الرجال يتقاسمون معاً ظروف حياة، أقل ما يقال عنها أنها مأساوية، فلا مياه ولا كهرباء ولا صرف صحي، وقائمة طويلة مفقودة من أبسط مقومات الحياة الإنسانية.



■ غزل الماغوط

ففي جنوب صحنايا وقريباً من مدرسة شام المعارف الخاصة، وجدت عشرات الأسر مأوى لها في بضع شقق «على العضم»، لتصبح هذه الشقق غير المجهزة ورغم افتقارها إلى الخدمات ملاذهم الوحيد الذي يقيهم من أن يفترشوا الطرقات، ويناموا في العراء مع أطفالهم.

مأساة تتحدث!

بيوت هي أبعد ما يكون عن المنازل البشرية، فما إن تألف عيناك ظلمتها «الناجمة عن الانقطاع شبه الدائم للكهرباء» حتى تبصر الأرضية الإسمنتية الخشنة التي تغطيها النسوة بما تيسر من حصر بلاستيكية وصفائح كرتون، علها تحمي أرجل الأطفال من النتوءات الحادة، ونوافذ مغطاة بقطع من البطانيات حائلة الألوان بفعل حرارة الشمس، وقطع أثاث مرتجلة من ألواح الخشب وحجارة البناء، توضع عليها أدوات الأسرة وممتلكاتها البسيطة، التي لا تتعدى بضعة فناجين وأوعية وأمشاط وبقايا من ألعاب الأطفال، ولا شيء أكثر، وبالطبع فمن المستبعد أن تجد ثلاجة أو غسالة أو تلفازاً، إذ باتت بالنسبة إليهم كماليات بعيدة المنال، في حين تتركز مساعيهم الأكثر إلحاحاً على تأمين خزان للمياه أو أسطوانة غاز للطهو، أو مستلزمات للأطفال.

كل الحلول تبدو بعيدة المنال والجهات المعنية تغالي في إهمال هؤلاء المهجرين كما لو أنه كتب عليهم أن يستسلموا لمصيرهم المجهول.

إهمال لا يخفى على أحد!

لا تتوقف معاناة الأسر المهجرة عند هذا الحد، فالخدمات لا تصلهم إلا بحدودها الدنيا، إذ أن صهريج مياه واحد يخدم جميع السكان، ولا يأت إلا لماماً ويكلفهم نفقات أكبر مما يطيقونه، وسيارة القمامة التابعة للبلدية لا تأخذ نفاياتهم إلا إذا دفعوا لها مبلغاً من المال، كما لو أن كل ما يعانونه لا يكفي لتؤدي بلدية صحنايا أبسط واجباتها تجاههم، أضف إلى ذلك أن الطريق إلى مساكنهم يخلو من أية وسيلة مواصلات، رغم بعدها عن المناطق المأهولة، إلى جانب معاناة الأطفال من بعد مدارسهم، وطرقها غير المعبدة، التي تتحول إلى برك من الوحل مع أول تساقط للأمطار، وهو ما تؤكده طفلة في السابعة مصرّة على أنها لا تريد الذهاب إلى المدرسة هذه السنة لأنها تُرهق من المشي وتخشى الكلاب الضالة.

وعن الجمعيات حدث ولا حرج!

السؤال عن دور الجهات المعنية بالعمل الإنساني في تحسين واقعهم أو تزويدهم بما يلزم من أساسيات الحياة أثار حفيظة النساء المنهكات، فالجمعيات ومنها على سبيل المثال لا الحصر منظمة الهلال الأحمر وجمعية البركة، لم تقدم لهم شيئاً يذكر سوى الزيارات والوعود والتقاط الصور لبؤسهم اليومي قبل أن تذهب بعيداً، ما يضطر الأهالي إلى طرق أبوابها مراراً، واستجداء المعونات، رغم المعاملة التي تفتقر إلى الاحترام.
«يشحدون علينا ولا يعطوننا من الجمل أذنه».. عبارة مقتضبة تختصر بها إحداهن واقع الجمعيات اليوم.

وين نروح؟

سؤال مؤلم تطرحه عشرات النسوة الحائرات اللاتي يفتقدن المعيل، فمدينتهن داريا غدت أثراً بعد عين، ورجالهن بين قتيل ومفقود، وفي عنق كل واحدة منهن مسؤولية بضعة أطفال.
ورغم أن البعض منهن يعملن في المعامل، إلا أن أجورهن زهيدة بالكاد تكفي قوت أسرهن، وليس في وسعهن استئجار بيوت أو البحث عن بدائل.
كل الحلول تبدو بعيدة المنال، والجهات المعنية تغالي في إهمال هؤلاء المهجرين، كما لو أنه كتب عليهم أن يستسلموا لمصيرهم المجهول.
«لسنا متمسكين بهذا المكان، فهذه البيوت هي ملك أصحابها وحق لهم» تؤكد إحدى النساء «كل ما في الأمر أننا نريد بديلاً نلوذ به مع صغارنا، حتى لو كان بيتاً على العضم أو خيمة على أنقاض بيوتنا في داريا، إلى أن نعيد بناءها بأيدينا».
حل لا يرضي الجهات المعنية، وسط تداول شائعات حول مشاريع تهدف إلى استثمار داريا، وتستبعد ضرورة عودة أهلها المهجرين إليها، كما لو أنهم ليسوا ضمن حسابات إعادة الإعمار.
فما مدى صحة هذه الادعاءات، وهل يعقل أن تسلم مدينة بأكملها إلى المستثمرين الأثرياء، في حين يعاني أهلها المهجرون ويلات التشرد والفقر؟.
أليس حرياً بالجهات الرسمية، بعد أن تم استعادة داريا من الإرهاب، أن تسمح بعودة أهلها إليها، بدلاً من تشريدهم هنا وهناك؟.

بين الخوف والحسرة

مشاعر مختلطة حملتها كلمات النسوة الهاربات من جحيم إلى جحيم، في طليعتها الإحساس بالخوف من أن يتعرضن للمضايقة على خلفية حديثهن مع الإعلام، وإيصال المعاناة التي يعشنها إلى أولي الأمر، وحسرة على ما آلت إليه حالهن من فقر وتهميش.
وهي بطبيعة الحال مشاعر لا تقارن بالإحساس بالعجز والترقب، بعد أن أمرت الجهات المعنية بإخلاء الأبنية التي اتخذها هؤلاء ملجأ لهم، ليغدو هاجسهم الأكبر هو إلى أين يذهبون بأسرهم وأطفالهم، لا سيما بعد تزايد الضغوط عليهم وسحب دفاتر العائلة من قسم كبير منهم، وإنذارهم بضرورة الإخلاء مباشرة بعد عيد الأضحى، دون تقديم أي بديل لهم، على اعتبار أن هذا ليس من شأن المحافظة، وأن عليهم أن «يدبروا رأسهم» بصريح العبارة!.

تفجيرات إسبانيا: «بوديموس» يدعو لجبهة موحدة

لا تزال التحقيقات جارية في عددٍ من الهجومات الإرهابية التي حدثت خلال الأسبوعين الماضيين في إسبانيا وعددٍ من الدول الأوروبية، في ظل تصاعد وتيرة العمليات التي تبناها تنظيم «داعش» وأشباهه. فيما يلي، تعرض «قاسيون» هامشاً للإضاءة على الآلية التي يفسر فيها حزب «بوديموس» الإسباني هذا التصعيد، من خلال القراءة في بيانٍ صادرٍ عن ما يسمى بـ«حركة الصراع الطبقي».



■ إعداد: هاجر تمام

اعتبر بيان الحركة الصادر عشية الأحداث الدامية في إسبانيا، أن «هذا الهجوم الرجعي يناهض مصالح الطبقات العاملة والمهاجرين العاملين في إسبانيا، ويناهض اللاجئين الذين يهربون من الأوضاع الهمجيّة التي خلقتها الإمبريالية في شرق المتوسط. وسوف يعزز هذا الهجوم ردّات الفعل على جميع المستويات، وسوف يستغله الجناح اليميني والإمبريالي كي ينشروا سمّ العنصرية وكراهية الأجانب، وليقسموا الطبقة العاملة. وسوف يستخدمونه أيضاً كذريعة لمهاجمة الحقوق الديمقراطية والحريات المدنية للسكان، سواء في إسبانيا أو حول العالم».

ينبغي مواجهة محاولات الحكومة لاستغلال هجوم برشلونة لكسب القوة وإخفاء فضائح الفساد والحدّ من المدّ المتصاعد لنضالات العمال

جزء من مساحة عالمية مستهدفة

لئن كنّا ندين هذا الهجوم الجبان والقاسي، فإننا لا ننسى لثانية – كما تفعل جميع الحكومات والأحزاب البرجوازية ووسائل الإعلام التابعة لها – بأنّ المجازر مثل التي وقعت في برشلونة تحدث بشكل أكثر فتكاً وهمجيّة بشكل يومي في دول مثل سورية أو العراق أو مصر أو باكستان أو نيجيريا أو السودان. ويتم تنفيذ هذه الهجمات في أكثر الأحيان عبر جماعات تدعمها وتمولها بشكل منهجي تلك القوى التي تذرف دموع التماسيح في حكومات أوروبا وأمريكا الشمالية وحلفائها في شرق المتوسط مثل المملكة العربية السعودية، حيث لا ننسى لثانية أن الشعب اليمني يتعرض للتفجيرات جرّاء القصف العشوائي، ويعاني الحصار والمجاعة بسبب تحالف يقوده النظام الملكي السعودي، وهو النظام الصديق للأسرة المالكة الإسبانية ولتجمّع الشركات الإسبانيّة الكبرى، جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة وبريطانيا.

ليسوا لاجئين... بل أوروبيين مهمشين

اتبعت المجزرة في برشلونة نمط الهجمات المماثلة التي بدأت منذ عام ونصف في فرنسا وبريطانيا وألمانيا، باستخدام السيارات والشاحنات الصغيرة والكبيرة لدهس المارّة العاجزين ولإحداث أكبر ضرر ممكن. وكما هو الحال في بلدان أخرى، فإن مرتكبي الهجوم في برشلونة ليسوا لاجئين من شرق المتوسط، كما تدعي وسائل الإعلام اليمينية الساخرة وغير الصادقة وجماعات كراهية الأجانب، بل مسلحين ولدوا وتربوا وتلقوا تعليمهم في أوروبا، وتلقنوا معتقداتهم في الأعوام الأخيرة في أرض خصبة من الفقر والبطالة والتهميش والتكتلات في الأحياء المهملة في جوف مدن باريس أو لندن أو بروكسل، أو بالتأكيد في جزر سبتة ومليلة المطوقة في شمال إفريقيا.

لقد ظهر بأنّ كلام حكومة حزب الشعب اليمينيّة، و«خبراء» مكافحة الإرهاب الذين تستضيفهم، حول الحصانة النسبيّة لإسبانيا ضدّ هذا النوع من الهجمات، بسبب الخبرة العملية في قتال منظمة «إيتا» وهجمات مدريد عام 2004، مجرّد عجرفة لا طائل منها. ليست الدولة الإسبانية في حلٍّ من هذه الأعمال، مثلها في ذلك مثل جميع القوى الإمبرياليّة التي ساهمت في خراب ودمار شرق المتوسط، بدافع الحفاظ على مصالح الأعمال الكبرى والشغف للسيطرة العسكرية والدبلوماسية على تلك البقعة الاستراتيجية في العالم.

تنتمي إسبانيا إلى ما يسمّى «التحالف الدولي»، الذي ترأسه الولايات المتحدة ضد ما تسميه بـ«الإرهاب الإسلامي». وهنا، تجدر الإشارة إلى أنّ الجيش الإسباني لديه 425 جندياً في العراق، معظمهم موجود من أجل تدريب القوات المسلحة العراقية والشرطة. كما تشارك إسبانيا أيضاً في العملية المشتركة مع فرنسا في الغابون والسنغال، مع طائرتي نقل وحوالي مائة جندي على الأرض. وتمّ نشر حوالي 150 جندياً إسبانياً في مالي للتعاون مع القوات المحليّة. ونصبت إسبانيا في تركيا ثلاثين منصة لبطاريات الصواريخ المضادة للقذائف الباليستيّة بالقرب من الحدود السورية، بالإضافة إلى 150 جندي. وقد أوردت «داعش» في بيانها انضمام إسبانيا إلى الائتلاف الدولي كـ«ذريعة» لهجمات برشلونة.

الإرهاب وليد الإمبريالية

إن كان ردّ الحكومات الإسبانية والغربية على الهجوم الأخير في برشلونة، هو كما جرت العادة زيادة التدخلات العسكرية والإمبريالية في شرق المتوسط، فإنّه ينبغي دون أدنى شك توقع حدوث هجمات مماثلة على الأراضي الأوروبية.

وفي الوقت نفسه، ستثير الهمجيّة التي نراها في شرق المتوسط شباباً ينتمون للطبقات المتدنية في الأحياء الفقيرة في جوف مدن أوروبا، والتي تأثرت بشدّة بسبب أزمة الرأسمالية. وسيصبحون غنيمة سهلة للديماغوجيين، الذين يقبضون الأموال من السعودية ومن ممالك الخليج الفاسدة الأخرى. إنّ الصلة الوثيقة التي نشأت في العقود الأخيرة، بين شكل الهمجيّة المحدد الذي يمثله الإرهاب، وبين النظام الرأسمالي والإمبرياليّة، هي صلة واضحة.

معارضة التدخلات الإمبريالية... والتورط فيها

على اليسار الإسباني بشكل عام، وحركة «بوديموس» بالتحديد، واجب رفع مستوى إدراك الجماهير وأسر الطبقات العاملة لما يتعلق بهذه الأحداث. ويجب الإشارة إلى الصلة بين مصالح الشركات الإسبانية والغربية وحكوماتها وبين الفوضى التي عصفت بشرق المتوسط في السنوات القليلة الماضية، وصلتها قبل كلّ شيء بصعود الإرهاب، وبتعزيز هاتين الظاهرتين لبعضهما البعض. يجب رفض أيّة دعوة «لوحدة وطنية» أو «وحدة مؤسساتية» مع حكومة حزب الشعب ومع الجناح اليميني. يجب أن نطالب بسحب فوري للجيش الإسباني من شرق المتوسط وإفريقيا، وأن نصرّ على نقد هذا الوجود، ومعارضة التدخل الإمبريالي في مناطق العالم.

لا تتفق الرأسمالية مع التشغيل الكامل، ولا مع ظروف الحياة المتحضرة والكريمة للجميع. وهذا الأمر صحيح في الغيتوات ومدن الصفيح الجوفية، حيث تجد «داعش» مجنديها الأوربيين. يجب على «بوديموس» أن تضع سياسات اشتراكية جريئة قادرة على تقديم مخرج من هذه الأزمة الرأسماليّة الدائمة.

لا تتفق الرأسمالية مع التشغيل الكامل ولا مع ظروف الحياة المتحضرة والكريمة للجميع وهذا الأمر صحيح في الغيتوات ومدن الصفيح الجوفية حيث تجد «داعش» مجنديها الأوربيين

نحو الجبهة

يجب على «بوديموس» أن تدعو حزب العمّال الاشتراكيين الإسباني، ونقابات العمّال، لإطلاق جبهة موحدة للدفاع عن هذه المواقف، وللمطالبة بسحب القوات الإسبانية من شرق المتوسط وإفريقيا، والوقوف ضدّ تجريم «مجتمعات المهاجرين ذوي الأصول المسلمة»، والوقوف ضدّ أيّ تعبير عن كراهية الأجانب، والعنصرية يقوم بها اليمينيون والفاشيون والمجموعات الرجعية، ويجب فوق هذا أن تقوم بتعبئة السكان لمعارضة أيّة محاولة لحزب الشعب لتقليص حقوقنا الديمقراطية، أو لتشديد القانون الجنائي بحجّة «محاربة الإرهاب»، ويجب أن تطالب بشدّة بإبطال قانون قمع الرأي، وجميع مشاريع القوانين المماثلة، التي تمّ إقرارها في الأعوام الخمسة الماضية.

وينبغي مواجهة محاولات الحكومة لاستغلال هجوم برشلونة لكسب القوة، وإخفاء فضائح الفساد، والحدّ من المدّ المتصاعد لنضالات العمال، وعلى «بوديموس» أن تحشد جميع القوى الصالحة والتقدمية في المجتمع الإسباني، وأن تشرح وتبيّن الحاجة لإسقاط حكومة حزب الشعب، أكثر من أيّ وقت مضى. وأن تبيّن بأنّ سياستها الخارجية المتوائمة مع السياسات الإمبريالية لأوروبا والولايات المتحدة، سوف تفسح المجال للمزيد من الهجمات الإرهابية، والمزيد من المعاناة والألم لأسر الطبقة العاملة في إسبانيا.

كيان عاجز يبحث عن «تكيف»

على أكثر من صعيد، تقلب حكومة الاحتلال الصهيوني خياراتها لتفادي التصاعد الحاصل في مستوى التحرك الشعبي الفلسطيني. فما بين المحاولات الرامية لامتصاص حركة الشارع وحرفها عن مسارها، والدعوات لزيادة القمع الممارس بحقها، تقف سلطات الاحتلال حائرة عند منعطف وعر. أما على الصعيد الخارجي، فتبدو جلية ليس حالة التخبط الصهيوني فحسب، بل الهلع الوجودي من متغيرات ميزان قوى الدولي.



■ مالك موصللي

بعد الحرب العالمية الثانية، استكملت الولايات المتحدة– بوصفها الإمبريالية حديثة النشأة في ذلك الحين– ما بدأه البريطانيون في بدايات القرن العشرين، من دعم منقطع النظير للكيان الصهيوني، وتطوير دوره الوظيفي في المنطقة، كقاعدة متقدمة للإمبريالية.

أفضى هذا الدعم إلى إنتاج تفوق ما لهذا الجسم الغريب على حساب دول المنطقة، ابتداءً من الجانب العسكري التقليدي، وصولاً إلى تطوير القدرات النووية، وهو التطور ذاته الذي طرح السؤال الساذج والسطحي حول طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، ومن يحكم من في نهاية المطاف.

الظرف الدولي وكسر العظم

تحتاج الولايات المتحدة، وهي في طور تراجعها الواضح، إلى إعادة ترتيب عدد كبير من التفاصيل الحاكمة لعلاقتها مع حلفائها وأدواتها. في المقابل، يتحسس الكيان الصهيوني المؤشرات الكبرى على انخفاض مستوى التحكم الأمريكي في ملفات العالم: من الاتفاق النووي الإيراني، إلى سير حل الأزمة السورية، بالتزامن مع تطورات الحراك الشعبي في فلسطين المحتلة، لا سيما في مدينة القدس مؤخراً.

بالنسبة لكيان الاحتلال، تمثل الحقائق المذكورة آنفاً محددات مفتاحية في رسم مستقبل المنطقة لغير مصلحته. لكن، وعلى الرغم من حالات الاعتراض التي عبر عنها في أكثر من مناسبة وبأكثر من طريقة، إلا أن كيان العدو لا يزال الأشد تناغماً مع سياسات واشنطن الحريصة، حتى الآن، على «تطمين» الكيان بصفقات يجري إبرامها في لحظات «التنازل» الأمريكي، لكن هذه التطمينات المذكورة لم تعد قادرة على لعب الدور المطلوب منها في ظل الاستعصاء الحاصل والمعبَّر عنه في الداخل الأمريكي، بانقسام واضح وفجّ داخل إدارتها، وهو ما ينعكس على الكيان الصهيوني كوارثا بمعنى الثقل الذي اعتاد أن يتمتع به في المنطقة.

ممكن ومطلوب...

إن الانتهاء من «إسرائيل»، ذلك الكيان الغاصب الذي سندته الإمدادات العسكرية والتقنية والمالية الغربية طويلاً، لم يعد «حلماً رومانسياً» كما تجهد الأقلام الرجعية على وصفه، بل بات اليوم استجابة للظرف الموضوعي الجديد، الذي يفرض نفسه على الجميع، تراجعات وتقدمات ومراوحات في المكان.

موضوعياً، تدعم القوى الدولية الصاعدة اليوم آمال التحرر من التبعية الأمريكية، ومن مخلفاتها ومفرزاتها في العالم. ذلك ما يتبدى اليوم باستعادة شعار المقاومة الوطنية الشاملة نحو «التحرير الناجز» مفاعيله وواقعيته الواضحة، رغم أنه لم يفقد واقعيته يوماً..

وقد سمح ريع القوة الأمريكية حتى غزو العراق للولايات المتحدة بتحمل أعباء الكيان الصهيوني وخساراته اللاحقة في جنوب لبنان وقطاع غزة، كون الإدارة الأمريكية «كسبت» في أماكن أخرى بعقلية «شرطي الكوكب». لكن الانكفاء التدريجي للولايات المتحدة في السنوات الأخيرة، يدفع الأمريكيين إلى إعادة الحسابات في جدوى دعمهم الواسع للكيان الصهيوني، دون قدرة الأخير على تقديم الدرجة الكافية من التثمير، التي ترضي التيار الفاشي في الإدارة الأمريكية.

وعلى هذا النحو، تسمح العوامل المذكورة بالوصول إلى استنتاج مفاده: أن التناقض بين الولايات المتحدة التي تتراجع على المستوى العالمي، وبين الكيان الصهيوني الذي يستمد وجوده من لحظات تقدم الإمبريالية الأمريكية، من الممكن أن يصل في المرحلة المقبلة إلى حدوده القصوى. ذلك ما يدفع إلى الاعتقاد الراسخ بأن منطق المرحلة الجديدة التي تمر فيها البشرية لا يسمح بالبحث عن سبل مقاومة العدو الصهيوني فحسب، بل بالبحث في إمكانية استمراره ككيان صهيوني أصلاً.

إذا كانت مرحلة القوة لدى الكيان الصهيوني قد تُرجِمت على أرض الواقع، بحروبه خارج حدود فلسطين المحتلة، واحتلاله لمدن وجبهات جديدة، واتخاذه زمام المبادرة لشن تلك الحروب، وقدرته النسبية على تحديد نهاياتها، فإن مرحلة الضعف لديه اليوم تتجلى في أحد أكثر أوجهها وضوحاً، في استماتته الحالية للانغلاق على نفسه بالمزيد من الجدران، وتركيز ممارساته التصعيدية في الداخل الفلسطيني، أما الحديث عن إمكانية «التكيف» مع التوازنات الجديدة، فهو الوهم بعينه.

هل يمكن التكيف؟

بات من الواضح أن هنالك اتجاهاً لدى حكومة العدو لانتهاج سلوك يمكن أن نسميه بـ«تجريب الحظ» مع الدول الصاعدة. من هذا المنطلق، لاحظ عدد من «الباحثين والمحللين الاستراتيجيين» كثرة الزيارات التي قام بها الكيان واستقبلها في فلسطين المحتلة مع كل من الصين وروسيا والهند، إلا أن التفسير الساذج لدى هؤلاء المذكورين يصل في بعض الأحيان إلى اعتبار أن نقل البندقية الصهيونية من «كتف أمريكا إلى كتف القطب الصاعد» هي سلسة إلى حد بعيد، ومرهونة برغبة وإرادة حكومةً الكيان.

المتابع لكتابات المحللين الصهاينة بعد كل زيارة من هذا النوع، يمكنه أن يلاحظ بسهولة ذلك التصاعد الحاصل في حالة التخبط والقلق على مستقبل الكيان. حيث لا مكان لكيان اعتمد في وجوده السابق أساساً على روافع إمبريالية، في مرحلة تعددية قطبية، تميل لغير المصلحة الأمريكية، وهو ما يجعله اليوم «مكتفاً» بالمعنى الاستراتيجي، إذ أن «التكيف» مع مقتضيات المرحلة الجديدة يصطدم أساساً مع فكرة الكيان ككل ومع ارتباطه الوثيق بقوى رأس المال المالي العالمي التي تخوض مواجهة واضحة مع القوى الصاعدة دولياً.

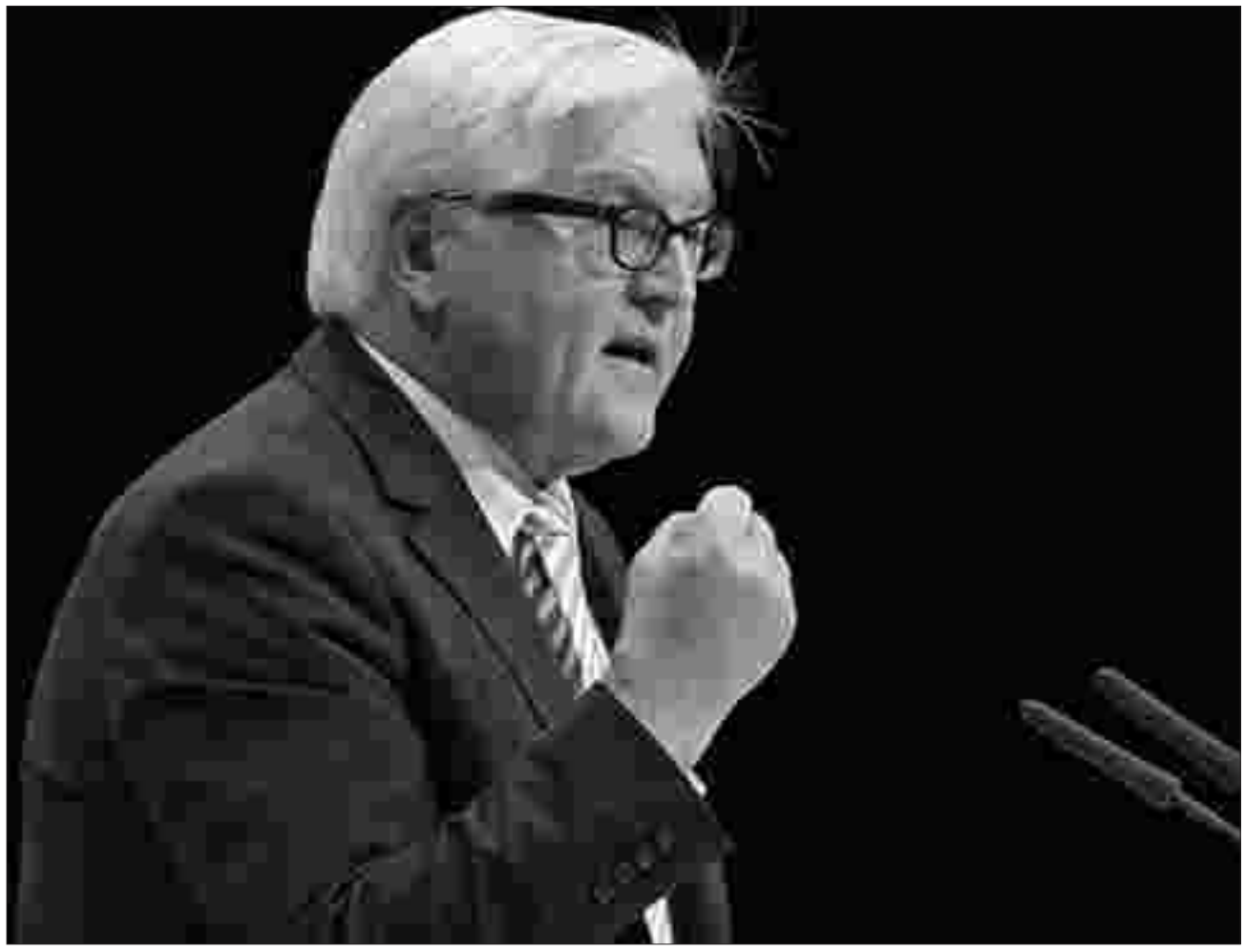
المتابع لكتابات المحللين الصهاينة بعد كل زيارة من هذا النوع يمكنه أن يلاحظ بسهولة ذلك التصاعد الحاصل في حالة التخبط والقلق على مستقبل الكيان

الانتهاء من «إسرائيل» ذلك الكيان الغاصب الذي سندته الإمدادات العسكرية والتقنية والمالية الغربية طويلاً لم يعد «حلماً رومانسياً» كما تجهد الأقلام الرجعية على وصفه

الإجهاز على «أوسلو»

عطفاً على ما سبق من انحسار للدور الأمريكي في المنطقة– وفي القضية الفلسطينية ضمناً– فإن قوىً دوليةً وإقليميةً صاعدةً ترى هذا التراجع، وتسعى إلى استثماره بعكس المصلحة الأمريكية، وبالتالي يجب الاستفادة من هذه الحالة شعبياً باتجاهين، الأول: هو نزع أوهام الحفاظ على «أوسلو» كاتجاه عام للحل، كونها تنتمي إلى مرحلة شهدت موازين قوى مغايرة لما ينشأ ويتبلور اليوم، ومن جهة أخرى: الاستفادة قدر الإمكان من الحراك الجاري إقليمياً ودولياً، لتوسيع مساحة الحوار الوطني بغية الوصول إلى رؤية واضحة حيال الحل، بما يضمن حقوق الشعب الفلسطيني، وهو ما تؤمنه إلى هذا الحد أو ذاك القوى الصاعدة.

برلين: قشرة البيضة الأمريكية تتكسّر



لافتة كانت التصريحات الأخيرة التي أدلى بها عدد من السياسيين الألمان، والتي عبّروا من خلالها عن رفضهم لمنطق العقوبات الأمريكي ضد روسيا، الذي يأخذ من مسألة شبه جزيرة القرم كذريعة له. وفي ظل ظروف الحرب التجارية المقبلة المرتقبة مع الولايات المتحدة، وسعي الأخيرة لتدفيع أوروبا ثمن سياسات مرحلة الهيمنة الأمريكية، فإنه من المتوقع أن تنحو هذه العقوبات منحى شكلياً، في مقابل تمتين أواصر العلاقات الأوروبية مع قوى القطب الدولي الصاعد «بريكس نموذجاً».

■ **وائل سعد**

يمدُّ القطب الصاعد يد العون لألمانيا للخروج من القوقعة الأمريكية الكابحة للتطور الموضوعي لبلدٍ صناعيٍ متقدم يحثّ خطاه خارجاً من منظومة الغرب المتأزم

تحت ضغط فكرة «التضامن عبر الأطلسي» التي تفرضها الولايات المتحدة نفسها، يضطر الألمان إلى المشاركة – أو التظاهر بالمشاركة على الأقل– في العقوبات المناهضة لروسيا. ومن الأمثلة على ذلك، قصة حديثة لم يجرِ توضيحها بشكل كاف، وهي تتعلق بتوربينات سيمنز «نوع من المحركات التي تعمل على الغاز» الألمانية في شبه جزيرة القرم. حيث أحدث الأمريكيون الكثير من الضوضاء حول هذا الأمر، إلا أن عواقبه لم تكن كبيره. وقد تم إيقاف محركات سيمنز الألمانية لتجنب الانتقام الأمريكي، لكن السؤال الأهم هو: هل سيفعل الألمان ذلك في المرة المقبلة أم لا؟ ولماذا تعمل أجزاء من الإدارة الألمانية بجد لإرضاء «الشريك» الأمريكي الذي يهمل برلين ويعتبرها منافسه التجاري والاقتصادي، تماماً كما هو الحال بالنسبة لبكين؟

القفز فوق الخلافات

في مقابلة مع صحيفة «كولنر شتات أنتسايجر» الألمانية، اشتكى وزير الخارجية البلاد، زيغمار غابرييل، من خطاب دونالد ترامب «العدواني بشكل غير معقول»، وأن الرئيس الجديد جعل العالم «أرضاً تنافسية» للولايات المتحدة، حيث لا تزال تبحث عن «أقوى الانتصارات»، مضيفاً: «إن العالم بأسره يشعر بالصدمة بسبب عدم القدرة على التنبؤ بالسياسة الأمريكية».

وقال الوزير الألماني ذاته في مكانٍ آخر: «إننا لا نستطيع أن نراقب الأمن الأوروبي وهو يتحول إلى كومة من أنقاض المعاهدات المخترقة والمكسورة والتي عفا عليها الزمن، إننا بحاجة إلى جهود مشتركة للسيطرة على التسلح، وهذا الأمر سيفيد كلاً من أوروبا وروسيا على حد سواء»، ووفقاً لغابرييل، يمكننا أن نفهم وبعد كل شيء «أن الصراعات العسكرية في القرن ال 21 تقترب من ألمانيا».

وحتى في صفوف القوى السياسية غير المشاركة في الائتلاف الحاكم، ثمة من يشاطر الرأي القائل بتحسين العلاقات مع موسكو، بما في ذلك رئيس «الحزب الديمقراطي الحر»، كريستيان ليندنر، الذي لا ينفك يطالب بـ«إنجاز قفزة فوق خلاف القرم». وفي مقابلة مع صحيفة «ألمانيا الغربية»، قال ليندنر ما تفكر به أغلبية الألمان: «السلامة والرفاهية في أوروبا تعتمد اليوم على العلاقات مع موسكو، و لذلك فإن الصراع حول شبه جزيرة القرم يحتاج إلى التوقف لفترة غير محددة لتطوير العلاقات مع روسيا».

ووفقاً لليندنر: «يمكن الحديث عن ضم القرم والتحركات الأخرى للكرملين، لكن من المستحيل أن نرى أن حل أية قضية أخرى يجب أن يعتمد على تسوية مشكلة القرم، وإلا فلن يكون هنالك تقدم في العلاقات مع روسيا».

فرصة تاريخية أمام برلين

أمام ألمانيا فرصة ملائمة جداً لصعود تاريخي في حال استفادت من الوضع الدولي الراهن، ولم تدخل قواها الحية في معركة كسر عظام مع روسيا والقطب الصاعد عالمياً، فالقوى العاملة في الولايات المتحدة وأوروبا منهكة ومتعبة بسبب الحروب والأزمات، لكن الوضع الألماني يبدو حتى اليوم أقل سوءاً من نظيراتها.

إذا أرادت ألمانيا أن تكسب وزناً دولياً مرموقاً، فعليها عدم تأزيم وضعها، بل الإسراع نحو تطبيع العلاقات مع روسيا في القضية الأوكرانية، وتخفيف الوزن الأمريكي المعطل عملياً لتطبيع العلاقات، فألمانيا ودول أوروبية أخرى عدة، يعلو فيها الصوت نحو تطبيع العلاقات مع روسيا، الذي يبدو أنه اقترب ليس بفعل الرغبة الألمانية فقط بذلك، بل بفعل التوازنات ومنطق الصراع الاستراتيجي والجيوسياسي، الذي يدفع أكثر فأكثر في اتجاه تعميق الهوة والشرخ بين برلين وواشنطن، في مقابل تمتين الروابط الاقتصادية والسياسية مع دول القطب الصاعد، الذي يمدُّ اليوم لألمانيا يد العون للخروج من القوقعة الأمريكية الكابحة للتطور الموضوعي لبلد صناعي متقدم، يحثّ خطاهُ خارجاً من منظومة الغرب المتأزم.

الصورة عالمياً



• صرح الرئيس الكوري الجنوبي مون جيه-إن، بأن شبه الجزيرة الكورية لن تشهد أية حرب مرة أخرى، مشيراً إلى أن واشنطن قد «وافقت» على عدم اللجوء لعمل عسكري ضد كوريا الديمقراطية.



• أعاد البنك المركزي الألماني 674 طناً من احتياطي الذهب الذي كان مخزناً في باريس ونيويورك منذ الحرب الباردة، وبذلك يكون قد استرجع كامل احتياطه من الذهب من فرنسا وجزءاً من الولايات المتحدة.



• وجه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب انتقادات شديدة لوسائل الإعلام الأمريكية في أول تجمع حاشد يحضره، بعد أحداث العنف العنصرية في ولاية فرجينيا، معتبراً أنها تدعو للكراهية وتقسيم الولايات المتحدة.



• قال وزير الخارجية الياباني الجديد، تارو كونو، إن القضية الوحيدة العالقة بين بلاده وروسيا لا تزال معاهدة السلام المتعثرة، وأن التسوية تتطلب تحلّي الجانبين بالليونة في التفكير.



• أقالت البحرية الأمريكية قائد الأسطول الأمريكي في المحيط الهادئ، على خلفية اصطدام المدمرة الأمريكية «جون أس أس ماكين» مع ناقلة نفط قرب سنغافورة، ما تسبب بفقدان عشرة بحارة.



• قال الرئيس الفنزويلي، نيكولاس مادورو، في خطابٍ وجهه للشعب الأربعاء 2017/8/23: إن بلاده تقع اليوم في «مركز عملية عالمية» تسعى إلى الاستيلاء على الموارد الوطنية الفنزويلية.

تفشي العلل النفسية:

الشيء الوحيد الذي يثير القلق أكثر من مدى انتشار هذا «الوباء» هو أننا قادرون على الوقاية منه. ويعود ذلك إلى الترابط الكبير بين الظروف الاجتماعية والبيئيّة، وانتشار الاضطرابات النفسيّة. وقد كتب ريتشارد بينتال، بروفسور علم النفس السريري في جامعة ليفربول، وبيتر كيندرمان، رئيس جمعية علم النفس البريطانية، بشكل مقنع عن هذه الترابطات خلال السنوات الأخيرة، ليجذبا الانتباه بشكل شديد إلى «المحددات الاجتماعية لرفاهنا النفسي»، حيث لاحظ كيندرمان بأنّ «الأمر لا يقتصر على وجود محددات اجتماعية، بل على أهمية هذه المحددات الشديدة».



■ بقلم: رود تويدي
تعريب: عروة درويش

مجتمع مريض

ينظر اليوم إلى تجارب العزلة الاجتماعية واللامساواة ومشاعر الاغتراب والتفكك وحتّى الافتراضات الأساسية والأيديولوجية المادية والنيوليبرالية نفسها على أنّها محفزات مهمة، تنعكس في عناوين عددٍ من المقالات والأحاديث الأخيرة حول هذا الموضوع. مثل تلك التي قام بها الاستشاري النفسي ديفيد مورغان، وهي عبارة عن مواد إذاعيّة تحليليّة شملت مناقشات حول ما إذا كانت «النيوليبرالية خطرة على صحتك النفسية»، و«هل تجعلنا النيوليبرالية مرضى؟».

يلاحظ عالم النفس السريري والمعالج النفسي جاي واتس، في مقال في صحيفة «الجارديان» بأنّ «العوامل النفسية والاجتماعية هي بذات أهمية بقية العوامل، وهي تشكّل بالنسبة للكثيرين السبب الرئيس للمعاناة. فالفقر، واللامساواة النسبية، والخضوع للعنصرية والتحيّز الجنسي، والتشريد، والعيش في ظلّ ثقافة تنافسية، تزيد جميعها من احتمال المعاناة النفسية. لا تهتمّ الحكومات وشركات الأدوية بهذه النتائج، بل تفضّل إنفاق الأموال على الدراسات التي تبحث في الأسباب الوراثيّة والعوامل الحيوية الفيزيائية، كأسباب معاكسة للأسباب البيئية للكرب. وبالمثل، لا تتجه الإرادة السياسيّة لقبول الربط بين العلل النفسيّة المتزايدة وبين اللامساواة البنيوية، وذلك رغم الارتباط القوي واعتقاد العديد من المختصين بأنّها التفسير الأمثل من أجل معالجة جائحة الصحّة العقليّة الحاليّة.

من الواضح أن هناك مصالح وجذور وأجندات قوية جداً هنا، والتي تعمل بوعي أو دون وعي لإخفاء أو محاولة إنكار هذه العلاقة، والتي تجعل أيضاً من الرغبة السائدة بين الكثير من المحللين والمعالجين النفسيين لاعتماد هذا السياق الأوسع أمراً مثيراً ومؤثراً.

العُصاب في كل مكان

لعلّ أحد أكثر الأمثلة وضوحاً عن هذه العلاقة الحميمة بين الرأسماليّة والضائقة النفسية هو انتشار العُصاب. فكما لاحظ جول كوفل، المعالج النفسي السابق وبروفسور العلوم السياسيّة: «إنّ السمة الأكثر لفتاً للنظر في العصاب في ظلّ الرأسمالية هو انتشاره في كلّ مكان». وقد أشار كوفل في إحدى مقالاته إلى أنّ: «العبء الهائل من البؤس العصابي المنتشر بين الناس، هو الحمل الذي يفشي باستمرار وبشكلٍ واضح أسرار الأيديولوجية الرأسماليّة، التي تؤكّد بأنّ الحضارة السلعية تعزز السعادة البشرية... إذاً، ورغم كلّ هذه العقلنة والراحة والمرح والاختيار، فالناس لا يزالون بائسين وغير قادرين على الحب، أو الإيمان، أو الشعور ببعض الكرامة في حياتهم. وقد يبدؤون أيضاً بالاستنتاج بأنّ شيئاً ما كان يسير بشكل خاطئ جداً في النظام الاجتماعي».

هنالك أيضاً بعض الأعمال الرائعة التي أنجزها مؤخراً إيلي زاريتسكي، مؤلف كتاب «فرويد السياسي»، وبروس كوهين، مؤلف كتاب «الهيمنة النفسية»، واللذين كتبا عن العلاقات بين الأسرة والحياة الجنسية، والرأسمالية في جيل العصابيين.

وكمثال: من المثير أنّ أحد أبرز ملامح المشهد النفسي الذي واجهه فرويد في فيينا في أواخر القرن التاسع عشر كان العصاب، والذي قال كوفل بأنّ فرويد رآه مستمراً باتساق مع التطور «الطبيعي» في المجتمعات الحديثة. حيث أضاف بأنّ الكثير من ذلك متجذر في تجربتنا الحديثة عن الاغتراب. يقول كوفل: «العصاب هو الاغتراب الذاتي لتابع تمّ إعداده للحريّة، ولكنّه يعاني من تاريخ شخصي».

ماركس: المحلل العظيم للاغتراب

كان ماركس بكل تأكيد هو المحلل العظيم للاغتراب، مبيناً كيف يولّد الاقتصاد الرأسمالي الاغتراب كجزء من نسيجه وبنيته الأساسية – حيث يتبدّى الاغتراب على سبيل المثال في: «الخسارة» و«الوقوع في الشرك» المتجسد في المنتجات والسلع – بدءاً من الأشياء الواضحة «كمنتجات نايك المصنّعة في المصانع الاستغلالية، ومصانع الاستغلال التي تجسدها نايك»، إلى شعور أوسع وأكثر انتشاراً بأنّ نظام الإنتاج والإبداع يغرّبك بطريقة أو بأخرى.

وكما صرّح بافون كيلار في كتاب «الماركسية والتحليل النفسي»: «كان ماركس أوّل من أدرك أنّ هذا الاغتراب يتم تضمينه وتجسيده بالأشياء – في السلع». وقد أضاف: بأنّ هذه «السلع المضللة» تبدو وكأنّها تقوم عند استهلاكها بالاحتفاظ وبالوعد بأن تعيد ذلك الجزء الاجتماعي–الذاتي الذي خسره المغتربون أثناء إنتاجهم لها: «لقد خسر المغتربون ما تخيلوا «أو أملوا» وجوده في ما تمّ إضافة الوهم المضلل له».

إنّ فهم الاغتراب هذا هو المسألة الجوهرية لدى ماركس. ربّما يعرفه الناس اليوم بنظرياته عن رأس المال: عن كيفيّة ظهور وتقولب مسائل الاستغلال والربح والسيطرة في الرأسمالية، لكنّ الأمر الأكثر أهمية لدى ماركس برأيي، وهو الأمر الذي يتمّ تجاهله، أو إساءة فهمه باستمرار، هو وجهة نظره عن مكانة وأهميّة الإبداع والإنتاج البشري. إنّ «طاقة الإنتاج الهائلة» للإنسان كما دعاها بنفسه، هي ذاتها التي تطرّق لها الشاعر والرسام الإنكليزي، وليم بليك، في وقت مبكر من ذلك القرن.

يشير ماركس إلى هذه الطاقة والواسطة الاستثنائية التحويلية العالمية بمصطلحات: «حياة الكائنات النشطة» و«كينونة الأنواع» و«طاقاتنا الروحية والجسدية». ولكنّه لاحظ بأنّه يتمّ سلب هذه الطاقات الإبداعية الهائلة، والقدرات التحويلية منّا بسرعة، في ظلّ النظام الحالي، ويتمّ تحويلها إلى شيء غريب وموضوعي واستعبادي ومضل.

إعادة هيكلة الرغبة

الصورة التي أثارت نبض الحياة هي لأمّ تلد – ربّما شكل آخر من العمالة – حيث يتمّ أخذ الطفل على الفور وتحويله إلى شيء غريب آخر، إلى شيء كالدمية، إلى سلعة. هذا بالنسبة لماركس هو مصدر التغريب والتوتّر، وهو نوع من التفكيك العميق لروح الإنسان، وهو ما يوصّف الرأسماليّة الصناعية. وكما يرينا بافون كيلار، فنحن غير قادرين على شراء طريقنا للخروج من اغترابنا – عبر إنتاج المزيد من اللعب والمزيد من الدمى– لأنّ ذلك هو المكان الذي يحدث فيه التغريب، وهنالك يتمّ تجسيده وتوليده.

يتمّ الاعتراف اليوم على نطاق واسع بأنّ النزعة الاستهلاكية والمادية هي بنفسها من تؤدي بشكل رئيس إلى مجموعة كاملة من مشاكل الصحّة

الكثير من الأشكال المعاصرة للاعتلال والضيق الفردي الذي نعالجه ونتشاركه يرتبط ارتباطاً وثيقاً ويتمّ تعزيزه عن طريق عمليات ومحصلات الرأسمالية

«كان ماركس أوّل من أدرك أنّ هذا الاغتراب يتم تضمينه وتجسيده بالأشياء – في السلع»

رحم الرأسمالية مولّد لأمراضنا

غالباً ما يتحدث المعلقون عن المجتمع والسياق الاجتماعي والتفكير الجماعي والمحددات البيئية المرتبطة بالاضطرابات والاعتلالات العقلية، لكن يمكننا في الواقع أن نكون أكثر دقّة قليلاً بشأن أيّ من الجوانب الاجتماعيّة، هو المحرك والمسؤول الرئيس عن ذلك. يمكننا في هذا السياق أن نتحدث عن الكلمة التي يتحرّج الجميع من استخدامها: الرأسمالية.

يبدو أنّ الكثير من الأشكال المعاصرة للاعتلال والضيق الفردي الذي نعالجه ونتشاركه يرتبط ارتباطاً وثيقاً، ويتمّ تعزيزه، عن طريق عمليات ومحصلات الرأسمالية. في الواقع، يمكننا أن نجزم بأنّ الرأسمالية، في كثير من النواحي، هي نظامٌ لتوليد الأمراض العقلية. وإن كنّا جادين في علاج أسباب الاضطرابات والاعتلالات العقلية، وليس آثارها فقط، فنحن نحتاج أن ننظر عن قرب أكثر، وبشكل محدد أكثر، وبشكل تحليلي أكثر إلى طبيعة الرحم الاقتصادي والسياسي الذي أنجبها، وإلى الطريقة التي يتشابك بها علم النفس بشكل جوهري مع كامل جوانبها.

نحن عقلاء والرأسمالية مجنونة



النفسية، بدءاً من الإدمان ووصولاً إلى الاكتئاب. كما يلاحظ جورج مونبيوت: «إنّ شراء المزيد من الأشياء يرتبط بالاكتئاب والقلق، والعلاقات المكسورة. إنّه أمرٌ مدمرٌ اجتماعياً ومدمرٌ ذاتياً». وقد كتبت الطبيبة النفسية المختصّة بالتحليل النفسي، سو غيرهاردت، بشكل مقنع جداً عن هذه الرابطة، قائلة: بأننا غالباً في المجتمعات المعاصرة «نخلط بين الرفاه المادي والرفاه النفسي». لقد أظهرت في كتابها «المجتمع الأناني» كيف أعادت الرأسمالية الاستهلاكية تشكيل عقولنا بقسوة وبنجاح، وأعادت تشكيل أنظمتنا العصبية على شاكلتها. ولاحظت: «أننا بتجاهلنا دورها في إعادة هيكلة وتسويق الرغبات والدوافع، نفوّت علينا معرفة كنه الرأسماليّة الحقيقي».

مضطربو السجون... ومضطربو البورصة

يمكننا بكل تأكيد الحديث عن جانب رئيسي آخر للرأسمالية ولتأثيرها على الاعتلالات النفسية هو اللامساواة. إذ أن الرأسماليّة نظامٌ لتوليد اللامساواة بقدر كونها نظاماً لتوليد الاعتلالات النفسيّة. فكما أشار تقريرٌ صادرٌ عن الكليّة الملكية للأطباء النفسيين: «اللامساواة هي أحد المحددات الرئيسة للاعتلال العقلي: فكلما زاد مستوى اللامساواة، كلما ساءت العاقبة الصحيّة. يواجه الأطفال المنتمون إلى أسر فقيرة ثلاثة أضعاف مخاطر الإصابة بعلّة عقلية بالمقارنة بالأطفال المنتمين إلى أسر ثريّة. يرتبط الاعتلال النفسي بشكل مستمر بالحرمان وبانخفاض الدخل وبالبطالة وبالتعليم الرديء، وبالصحّة الجسدية السيئة، وبزيادة مخاطر السلوك على الصحّة».

وقال بعض المعلقين بأنّ الرأسمالية نفسها، كوسيلة للكينونة أو كطريقة للتفكير بالعالم، يمكن أن يُنظر إليها على أنها نظام «مضطرب» أو معتل. فكما لاحظ عددٌ من المحللين: إن هنالك بالتأكيد توافقاً صارخاً من نوع ما بين النظم المالية المعاصرة والشركات الحديثة والأفراد الذين تمّ تشخيصهم باعتلال نفسيّ سريري.

وكمثال: روبرت هير هو أحد المصادر الرائدة في العالم للاستدلال على وجود الاعتلال النفسي، وهو مؤسس «قائمة فحص هير» المعترف بها على نطاق واسع، والمستخدمة للوقوف على الاعتلال النفسي. قال هير لمحاوره جون رونسون: «لا ينبغي لي أن أجري بحثي فقط في السجون. كان يجب أن أمُضي بعض الوقت داخل البورصة أيضاً». لكنّ المحاور سأله: «لا يمكن للمضاربين في سوق الأوراق الماليّة أن يكونوا بسوء القاتلين المتسلسلين المرضى نفسياً، فهؤلاء يدمرون الأسر». فهزّ هير كتفيه وأجاب: «الشركات والحاكمون... مضطربون نفسيون يدمرون الاقتصادات. إنّهم يدمرون المجتمعات».

المؤسسات المعتلّة

يتمّ تضمين هذه الصفات، كما قال جويل باكان ببراعة في كتابه «الشركة»، في البنية الأساسية للشركات المعاصرة، كجزء من حمضها النووي ومن طريقة عملها. لقد قال: «يمكن ترجمة تعريف الشركة القانوني إلى أنّها تسعى، بلا هوادة أو استثناء، إلى تحقيق مصلحتها الخاصّة بغضّ النظر عن العواقب المؤذية التي قد تسببها للآخرين». وبالتالي، فإنّ الشركة تبعاً للتعريف القانوني لها هي «مؤسسة معتلّة». ويضع باكان بشكل مفيد قائمة للصفات التشخيصيّة لاعتلالها الافتراضي «نقص التعاطف، والسعي لتحقيق المصلحة الخاصّة، وهوس العظمة، والضحالة، والعدوانية، واللامبالاة الاجتماعية» ليظهر مدى موثوقيّة تشخيص اضطراب الشركة كمريض نفسي.

لماذا يجب على جميع هذه الممارسات والعمليات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة أن تولّد الكثير من العلل والكثير من الاضطرابات؟ أعتقد بأننا نحتاج كي نجيب على هذا السؤال إلى النظر إلى الوراء إلى مشروع التنوير الأوسع، وإلى النموذج النفسي للإنسان الطبيعي الذي نشأ عنه. خرجت الرأسمالية الحديثة من مفاهيم القرن السابع عشر، عن أنّ الإنسان نوعٌ من الذات المتفككة المتقطعة المنهزمة، ذاتٌ تدفعها المنافسة والمصلحة الذاتية العقلانية ضيقة الأفق. هذا هو مفهوم الإنسان الاقتصادي الذي حرّك وأمّن على كامل مشروع التنوير، ومن ضمنه النموذج الاقتصادي. كما لاحظ إيان ماكغيلكريست: «إنّ الرأسماليّة والاستهلاكية، بوصفهما طريقين لتصوّر أنّ العلاقات الإنسانية مبنيّة على أكثر بقليل من النفعيّة والجشع والمنافسة، جاءا ليحلا محل تلك التي كانت قائمة، والمبنيّة على الشعور بالارتباط والاستمرارية الثقافية».

نحن نعرف الآن كم أنّ هذا النموذج من الذات خاطئ ومدمر. إنّ الأبحاث الحديثة في علم الأعصاب في «الدماغ الاجتماعي»، جنباً إلى جنب مع التطورات المثيرة في نظرية التعلّق وعلم النفس التنموي وعلم أعصاب التبادلي الحديثين، تعدّل وتحدّث بشكل مهم وجهة النظر القديمة والغريبة عن الفرد «العقلاني» المعزول. كما أنّها تكشف عن فهم أكثر غنى وتطوراً للتنمية والهوية البشرية، عبر زيادة معرفتنا بالذاتية المشتركة لنصف الدماغ الأيمن، وبالعمليات غير الواعية، وبالسلوك المجموعاتي، وبدور التعاطف والتعقيل في نمو الدماغ، وأهمية البيئة والتنشئة في النمو العاطفي والمعرفي.

وكما لاحظ عالم الأعصاب ديفيد إيغلمان، فإنّ الدماغ البشري نفسه يعتمد على أدمغة أخرى من أجل وجوده ونموه. ويلاحظ إيغلمان بأنّ مفهوم «الأنا» يعتمد على واقع «النحن»: «نحن كائن حيّ خارق ضخم، شبكة عصبية تشكل جزءاً من شبكات عصبية أكبر بكثير. أدمغتنا متشابكة بشكل جوهري بحيث لا يمكن تحديد أين يبدأ هذا التشابك وأين ينتهي. إنّ تحديدك الأنا له كلّ العلاقة بتحديد النحن. ليس هنالك مهرب من الحقيقة المحفورة في دوائرنا العصبية: نحن يحتاج بعضنا البعض».

يكمن بالتالي الاعتماد على الغير في بنيتنا الأساسية ككائنات اجتماعية وبيولوجيّة، وهو ثابت في وحدة معالجتنا المركزية: الأمر تماماً كما في عبارة لويس كوزولينو الآسرة: «عندما يصبح الحبّ جسداً». يلاحظ كوزولينو: «ليس هنالك وجود لدماغ منفرد، فالدماغ يوجد فقط داخل شبكةٌ من الأدمغة الأخرى». لقد وصف البعض هذا الفهم العصبي والعلمي الجديد للأنماط العميقة للاعتماد المتبادل وللتعاون المشترك وللعقل الاجتماعي: «الماركسية العصبية»، بسبب ما يترتب عليها من آثار.

«إنّ تحديدك الأنا له كلّ العلاقة بتحديد النحن... ليس هنالك مهرب من الحقيقة المحفورة في دوائرنا العصبية: نحن نحتاج بعضنا البعض»

جذور هذا «العيش الخاطئ» هي أنّنا نعيش في نظام اقتصادي-اجتماعي يناقض علم نفسنا وأعصابنا ويناقضنا ككائنات اجتماعية

عالم الرأسمالية... لا «عالم المرضى»

الرأسماليّة متجذرة في نموذج معيب وساذج وبالٍ عمّا يعود إلى القرن السابع عشر. يحاول هذا النموذج أن يجعلنا نعتقد بأننا كينونات معزولة ومستقلة بذاتها ومنفصلة وتنافسيّة وغير مرتبطة بالبيئة، أي كينونات متفككة بلا رحمة كنتيجة. لا يمكننا أن نحصي الأضرار التي ألحقتها هذه النظرة بنا وبأطفالنا.

يعتقد كثيرٌ من الناس، ويتمّ تشجيعهم على هذا الاعتقاد، بأنّ هذه المشاكل والاضطرابات «الذهان، والفصام، والقلق، والاكتئاب، وإيذاء النفس» هي أعراض من «عالم المرضى»، خاصّة به وليست من العالم العادي. ويسأل توم سيفرسون: «ماذا لو كانت مشاكلك العاطفية ليست مشاكلك الخاصّة؟ ماذا لو كانت هذه المشاكل مشاكلنا جميعاً؟ ماذا لو كانت المشكلة الحقيقية بأننا نعيش في مجتمع خاطئ؟ ربّما كان أدورنو على حق عندما قال: لا يمكن عيش الحياة الخاطئة بشكل صحيح».

يبدو بأنّ جذور هذا «العيش الخاطئ» هي أننا نعيش في نظام اقتصادي–اجتماعي يناقض علم نفسنا وأعصابنا، ويناقضنا ككائنات اجتماعية. وكما قلت في كتابي: نحن بحاجة أن ندرك بأنّ عالمينا الداخلي والخارجي يتفاعلان ويشكلان بعضهما البعض باستمرار وبعمق. ولهذا، وبدلاً من فصل فهمنا للممارسات الاقتصادية والاجتماعية عن فهمنا لعلم النفس والتطور البشري، فنحن بحاجة جمعهما معاً مواءمتها. وكي يحدث ذلك، فنحن بحاجة حوار جديد بين العالمين الشخصي والسياسي، ونموذج متكامل جديد للصحّة النفسية، وسياسة جديدة.

شيخوخة العمر أم الدور الاجتماعي؟



من الضروري نقد التيارات العلمية السائدة في مختلف الميادين، للكشف عن الصراع ما بين الخط المادي التاريخي التغييري، والخط الرجعي ولو اكتسى هذا الأخير لبوس العلم والتقنية الحديثة، خصوصاً أن الخطاب العلمي أصبح من أدوات الصراع الأيديولوجي كما الثقافة والفنون والخطاب السياسي والتربية وغيرها، ومن هنا ضرورة الصراع الفكري في إطار العلوم.

■ محمد المعوش

الطب من الميادين التي يتداخل فيها الاجتماعي والعضوي الفيزيولوجي، ولكن بالنسبة للطب السائد يجري تغييب الاجتماعي في حياة الجسد الإنساني، في الأمراض الجسدية والعقلية على السواء، وإذا كانت مقالات سابقة في قاسيون لعدة كتّاب تناولت الجانب الاجتماعي لأمراض معينة كالسرطان وغيره، فإن ما يطلق عليه «اضطرابات أو أمراض الشيخوخة» يمكن أن تندرج في هذا السياق.

التمايز المعرفي ومنصته الممكنة

في مقالات سابقة حصلت الإشارة إلى المدرسة السوفييتية في علم النفس «الاجتماعي حكما» وعلوم الأعصاب والفيزيولوجيا، وأهم مطوريها «ا. ليونتييف» ونظريته حول «النشاط»، حيث يمكن لنا أن ننظر عبر عين هذه النظرية التاريخية الثقافية- المادية المستندة إلى الماركسية لكي نقوم بالنقد المطلوب للتيارات العلمية السائدة، ومنها «اضطرابات الشيخوخة» مثالاً.

بالنسبة لليونتييف «مستنداً لماركس، كما مطوراً لمؤسس النظرية ل.فيغوتسكي» فإن النشاط الإنساني هو المحدد لعلاقة الفرد بواقعه، إن كان في تكون وعيه أو في سياق تطور وعيه اللاحق وعملياته العقلية- الفيزيولوجية، ويقصد بالنشاط الممارسة الإنسانية المنتجة النابعة من حاجات الانسان والتي يتداخل فيها «المعنى» كعنصر أساس في النشاط وغايته.

انقطاع النشاط وأزمة الوعي

عن هذه العلاقة المادية للوعي بالواقع أعطى ليونتييف في كتابه «النشاط، الوعي، والشخصية» مثالاً عن جنود بترت أيديهم في الحرب وفقدو بذلك جانباً من صلتهم بالمحيط، فتشوهت مداركهم حسب تعبيرهم وتحول المشهد من حولهم إلى ما يشبه السراب فاقداً السياق والترابط.

الشيخوخة كأزمة دور اجتماعي

يجري النظر عامة إلى اضطرابات الشيخوخة وبغض النظر عن بعض الاستثناءات على أنها نتاج خلل دماغي يشار اليه بالتعبير الشعبي «نشفان بالراس»، وتعطى الأدوية والحبوب للتخفيف من الأزمة التي لا يعاني منها المتقدم في السن نفسه فقط، بل العائلة والمحيط ككل، لتكون مأساة فعلية في الغالب. والبعض الآخر يقول: رداً على العلاج الدوائي أن المسن يجب أن يبقى محاطاً بالعائلة أو أن يشغل نفسه في قضايا كان يمارسها أو هوايات مستجدة، ولكن في الحالتين يبقى أصل الأزمة مغيباً.

وعلى أساس نظرية «النشاط» المذكورة أعلاه فإن المجتمع الرأسمالي الذي يلفظ الإنسان في عمر معينة، حتى لو أمن له «رفاهية» ما في هذه المرحلة العمرية، يقطع عنه علاقته التي يعرفها بالواقع، وبالتالي يهشم له واقعه، وبالتالي تماسك بنية وعيه ومداركه، وتنهار صورته عن نفسه.

هذا التهميش واللفظ الاجتماعي يطال مختلف الأفراد في مجالات مختلفة، وحتى العاملين في المنزل من ربات البيوت، فالدور المرتبط بمهمة ضمن نظام العمل الرأسمالي وخصوصاً في ظل التقسيم العالي للعمل، يفقد اية قيمة منتجة للفرد، تشكل له منصته الموضوعية في صلته بالمجتمع، فيكون أسير الدور المرسوم له من قبل النظام نفسه.

هكذا تكون قضية «الشيخوخة»، هي قضية أزمة دور اجتماعي أكثر منها أزمة دماغية عمرية «دون أن ننفي تراجع قدرات جسدية أساسية في هذه المرحلة، التي لها دور في تراجع القدرات الاجتماعية للإنسان».

دلالة ملموسة، الشيخوخة الاجتماعية

مؤشر على أزمة الدور الاجتماعي هي، أن عوارض الشيخوخة المتعارف عليها تصيب الفئات الاجتماعية ككل في مراحل عمرية مختلفة، وهذا مؤشر على أن التهميش والرفض الاجتماعي للإنسان أصبح سمة أساسية في عمر الرأسمالية في مرحلة أزمتها الحالية عبر انهيار الدور الاجتماعي، كتعبير عن انهيار السياق الاجتماعي الرأسمالي ككل وشيخوخته.

البعض من الذين يصلون لعمر التقاعد يقدمون على الانتحار، والبعض الآخر يفقد صلته بالواقع ويسقط صريع الفراغ، واليوم نرى أمماً بأكملها تشيخ باكراً، لفظها نظام «الحرية والليبرالية» الرأسمالي، نظام العداء للإنسان على طول الخط، فالبشرية من حق أمام مفترق طرق.

قضية «الشيخوخة» هي قضية أزمة دور اجتماعي أكثر منها أزمة دماغية عمرية

وجدتها

■ د. عروب المصري



هل ستبقى الأرباح أولاً؟

عاشت البشرية فترة قصيرة نسبياً من وجودها الذي زادت مدته عن 300 ألف عام في الرأسمالية وما سبقها من التشكيلات الاجتماعية المعتمدة على عدم المساواة الطبقية، وها نحن اليوم على مشارف تشكيلة جديدة بدأ العلماء يرسمون ملامحها من وجهات نظر متعددة وإحداها وجهة النظر البيئية، بعدما أوصلت الرأسمالية البشرية بسعيها نحو الربح إلى حافة الانهيار.

هذا الانهيار ليس قدراً فمن المؤكد أن القرارات المتخذة بشأن الإنتاج والاستهلاك ستؤكد على الآثار الإيجابية على البشر، وعلى صحة البيئة الأوسع نطاقاً لهذه التغيرات، بدلاً من الأرباح والثروة، التي يتمتع بها عدد قليل في التشكيلة الحالية.

نحن نعرف كيفية استخدام طرق سليمة بيئياً لإنتاج ما نحتاجه لحياة طيبة. وسوف نتعلم أكثر مع مرور الوقت، ونعرف بالفعل كيفية زراعة غلة عالية من المواد الغذائية، وخلق التربة السليمة باستخدام الممارسات السليمة بيئياً «دون المبيدات الاصطناعية والأسمدة» وكيفية إنتاج الطاقة الأنظف باستخدام مصادر متجددة وكيفية تخزين الطاقة من مصادر متقطعة مثل الرياح والطاقة الشمسية. وكيفية إعادة تدوير النفايات وتربية حيوانات المزرعة بطريقة إنسانية، وحصاد أسماك المحيط واستخدام المياه الجوفية بشكل مستدام.

تحت ظل الرأسمالية، يكون الناس في خدمة الاقتصاد، كعمال ومستهلكين للسلع والخدمات. وعلى النقيض من ذلك، فإن اقتصاد المجتمع القادم سيكون في خدمة البشرية واحتياجاتها، وهو ما يشمل بالطبع بيئة بيولوجية ومناخية نظيفة، مع مسار لدورات طبيعية تعمل بكامل طاقتها. وبدلاً من [الاعتماد على] دافع الربح، فإن القرارات المتخذة بشأن إنتاج واستهلاك السلع المادية ستركز على وجود آثار إيجابية على البشر وصحة البيئة الأوسع نطاقاً.

وسيتعين على الشعب أن يضع تفاصيل المجتمع البيئية أثناء مشاركته في النضال والانتقال إلى مجتمع جديد. حيث يعيش الناس في وئام مع بعضهم البعض، وبقية العالم الطبيعي. وهي واحدة من مضامين المساواة الجوهرية والديمقراطية العميقة، حيث يقرر الشعب معاً ما هو مطلوب لحياة طيبة ومن ثم ضمان حصول الجميع على هذه الاحتياجات. ولا يمكننا أن نترك إمكانية الوصول إلى إمكانيات تعليمية وثقافية وترفيهية متنوعة، تتيح، جنباً إلى جنب مع الاحتياجات المادية للاجتماعات، لجميع الناس أن يحققوا إمكاناتهم البشرية، أينما تقودهم مصالحهم.

aroub@kassioun.org

نصف ساعة من الاحتلال الناعم

مالذي يفعله الأمريكيون في ألمانيا؟ نريد أن نعرف، الحديث ليس فقط عن التجسس، بل عن العمليات العسكرية والصناديق الأمريكية غير الربحية والمنظمات غير الحكومية والصحافة والأحزاب السياسية ومجموعات الكتاب والصحفيين وطلاب الجامعات والمخابرات الألمانية والجيش والحكومة، أي: نقاط الهيمنة الأمريكية في ألمانيا.

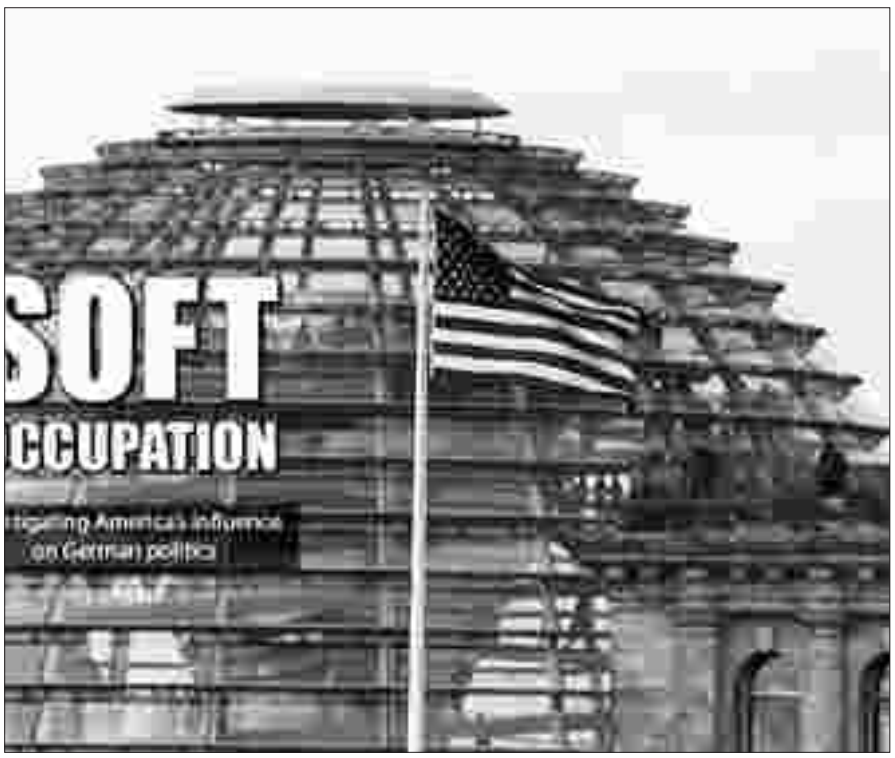
■ آلان داود

الصحفي «جوريج كوفنر» مواطن ألماني قرر أن يقوم بتحقيق صحفي، بدأ باستكشاف تاريخ ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، لفهم كيفية عمل العلاقات الألمانية – الأمريكية، وأخذ يبحث في أشكال التعاون بين البلدين تحت مظلة الناتو لكي يرى إن كانت ألمانيا تتصرف وفق مصالحها الوطنية، أم تنفذ إرادة أجنبية، وليكشف مدى ارتباط القرارات السياسية في بلاده بالأجندة الأمريكية.

تحول تحقيقه الصحفي إلى فيلم وثائقي عرضته قناة روسيا اليوم الإنكليزية بعنوان: «الاحتلال الناعم –Soft Occupation». توصل كوفنر إلى نتائج مفاجئة، تتحكم الصناديق غير الربحية الأمريكية في معظم مفاصل النفوذ الأمريكي داخل ألمانيا، مثل مكتب «جسر الأطلنطي» في برلين، الذي لا يحمل أية علامات على المبنى، ولكن الشرطة الألمانية تحرسه بعناية، وهنا بالضبط تتخذ القرارات التي تتعلق بحياة ألمانيا.

لا يبعد هذا المكتب عن منزل أنغيلا ميركل سوى 30 متراً، ويهيمن على الإعلام الألماني بشكل كاف، من مهامه تأمين التنسيق بين الصحف الألمانية وحكومة الولايات المتحدة، من جهة تأييد العسكرة والحروب في العالم، إضافة إلى توريط الجيش الألماني في الحروب الأمريكية مثل حرب البلقان 1999، والمناورات العسكرية على الحدود الروسية، دون أن ننسى أن ألمانيا هو البلد الذي يحتوي على أكبر قاعدة عسكرية أمريكية خارج الولايات المتحدة «قاعدة رامشتاين».

يرى إيغور بانارين الخبير الروسي في الحرب الإعلامية أن تأثير الإعلام مثل القنبلة النووية عسكرياً، ويبدو أن الحالة الألمانية لا تختلف كثيراً عن هذا الوصف، احتلال أمريكي ناعم يبدأ من التجسس والعسكرة، ولا ينتهي عند الإعلام الذي يؤثر على مجموعات الكُتّاب والبرلمانيين والأحزاب السياسية. قال بعض الكتاب والصحفيين الألمان: «نحن نسمي ذلك احتلالاً روحياً». تلك هي نصف ساعة من المعلومات التي جمعها جوريج كوفنر حول الاحتلال الأمريكي الناعم لألمانيا.



أخبار ثقافية



جائزة خليل مردم بك للشعر

أطلق مجمع اللغة العربية بدمشق عن جائزة باسم خليل مردم بك في مجال دراسة الشعر العربي المعاصر الهادف ونقده، ويتلقى المجمع الترشيحات للجائزة لنهاية العام الجاري كما يشترط للأفراد المرشحين، أو ممن تختارهم الجهات العلمية والفكرية والثقافية ألاّ تزيد مدة الأعمال المقدمة للجائزة على عشر سنوات، وأن تكون مطبوعة وأن تقدم مع قرص حاسوبي مع ثلاث نسخ ورقية من الأعمال المنشورة مع قرص حاسوبي للأعمال غير المنشورة مع السيرة الذاتية. وسيعلن أسماء الفائزين في احتفال يقيمه المجمع لاحقاً. يذكر أن خليل مردم بك هو كاتب النشيد الوطني السوري «حماة الديار».



عدد جديد من «التراث الشعبي»

صدر العدد الجديد من مجلة التراث الشعبي الفصلية التي تصدرها وزارة الثقافة، واحتوى عدداً من الدراسات والبحوث في الأدب والفنون الشعبية والعادات والطب الشعبي ومكتبة التراث وغيرها. تطرقت مواد العدد إلى أهمية الحفاظ على الإرث الثقافي الشعبي، الذي خلفته الحضارات المتعاقبة على سورية، وعن أهمية إنجاز مشروع التراث الشعبي الذي يكرس الهوية السورية، وفي ملف مصطلحات ومفاهيم مادة تتحدث عن التراث الثقافي غير المادي، إضافة إلى ملفات الملاحم والأساطير الموشحات والحرف التقليدية وتقاليد الخطف في القفقاس والعرس الشعبي في جبل العرب، والحمامات الدمشقية القديمة، والأزياء الشركسية، وزي المرأة في الجزيرة السورية وغير ذلك من المواضيع.

كانوا وكنا



سينما دمشق أو سينما كرابيس مردكيان، عين القامشلي على الفن السابع منذ أربعينيات القرن الماضي، عقود عدة مرت، وما تزال سينما دمشق تشكل نقطة علام مميزة لأبناء القامشلي، هذا المكان الذي كان يحشد تحت سقفه قبل سنوات المئات من عشاق السينما، بات الآن أشبه برواقٍ لا يُسمَع فيه سوى صدى أصوات الأفلام التي كانت تُعرض قبل عدةِ عقود. في الصورة حشد يستعد لدخول سينما دمشق في القامشلي، لمشاهدة أحد الأفلام المعروضة عام 1964.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2017/08/25» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

2254 قرار مجلس الأمن الدولي حول حل الأزمة السورية

نعيد فيما يلي نشر النص الكامل للقرار الدولي 2254 انطلاقاً من القناعة التامة بأهمية وضرورة اطلاع السوريون جميعهم على تفاصيل هذا القرار الذي يشكل المخرج الآمن من الأزمة السورية

■ ترجمة قاسيون

عقد مجلس الأمن الدولي يوم الجمعة 2015/12/18 جلسة أقر فيها بالإجماع مشروع القرار الذي وافقت عليه الدول الخمس دائمة العضوية فيه، في أعقاب انتهاء اجتماع المجموعة الدولية لدعم سورية الذي جرى في أحد الفنادق القريبة في وقت سابق من اليوم ذاته. وفيما يلي ننشر الترجمة الكاملة لنص القرار المذكور.

إن مجلس الأمن الدولي،

1- إذ يُذكّر بقراراته السابقة بخصوص الوضع في سورية، ذوات الأرقام...

2- وإذ يؤكد التزامه القوي بسيادة واستقلال ووحدة الجمهورية العربية السورية، ووحدتها الترابية، وانسجاماً مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة،

3- وإذ يعبر عن قلقه البالغ إزاء المعاناة المستمرة للشعب السوري، والتردي المريع في وضعه الإنساني، وإزاء الصراع المستمر والعنف الوحشي المترتب عليه، وإزاء الأثر السلبي للإرهاب والفكر المتطرف العنيف الداعم للإرهاب، وإزاء الأثر الذي تحمله الأزمة تجاه زعزعة استقرار المنطقة ومحيطها، بما في ذلك الزيادة الناجمة في انجرار الإرهابيين للقتال في سورية، وإزاء الدمار المادي للبلد، والطائفية المتزايدة، ومع تأكيده بأن الوضع سيستمر بالتردي في ظل غياب حل سياسي،

4- وإذ يُذكّر بمطالبته الأطراف كافة باتخاذ الخطوات الملائمة لحماية المدنيين، بمن فيهم أبناء المجموعات القومية والدينية والمذهبية، وإذ يؤكد في هذا السياق على أن المسؤولية الأساسية تقع على كاهل السلطات السورية في حماية أبناء شعبها،

5- وإذ يؤكد على أن الحل المستدام الوحيد للأزمة الراهنة في سورية يقوم فقط من خلال عملية سياسية شاملة بقيادة سورية تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري، ضمن هدف التطبيق الكامل لبيان جنيف بتاريخ 30 حزيران 2012، كما صادق عليه القرار رقم 2118 لعام 2013، المتضمن قيام جسم انتقالي شامل، بصلاحيات تنفيذية كاملة يجري تشكيله على أساس التوافق المتبادل، بالتوازي مع ضمان استمرار عمل المؤسسات الحكومية،

6- وإذ يشجع في هذا السياق الجهود الدبلوماسية التي بذلتها المجموعة الدولية لدعم سورية لإنهاء الصراع في سورية،

7- وإذ يؤكد على التزام هذه المجموعة الوارد في البيان المشترك عن نتائج المحادثات متعددة الأطراف حول سورية في فيينا بتاريخ 30 تشرين الأول 2015، وبيان المجموعة الدولية لدعم سورية بتاريخ 14 تشرين الثاني 2015 «التي سيشار إليها لاحقاً ببيانات فيينا»، لضمان عملية انتقال سياسي بقيادة سورية ويملكها السوريون، استناداً إلى بيان جنيف بكليّته، وإذ يؤكد على ضرورة قيام كل الأطراف في سورية بالعمل على نحو جاد وبنّاء للوصول إلى هذا الهدف،

وحدة سورية واستقلالها

8- وإذ يحث كل الأطراف المنخرطة في العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة على الالتزام بالمبادئ التي حددتها المجموعة الدولية لدعم سورية، بما فيها الالتزام بوحدة سورية واستقلالها ووحدتها الترابية، وطابعها غير الطائفي، وضمان استمرار عمل المؤسسات الحكومية، وحماية حقوق السوريين جميعهم، بغض النظر عن العرق أو الانتماء الديني، وضمان وصول المساعدات الإنسانية على امتداد البلاد،

جسم انتقالي بالتوافق

9- وإذ يشجع على قيام مشاركة ذات معنى للنساء في العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة في سورية،

10- وإذ يضع نصب عينيه هدف جمع أوسع طيف ممكن من المعارضة، التي يختارها السوريون، والتي ستقرر ممثليها للتفاوض وتضع مواقفها التفاوضية بما يمكّن من إطلاق العملية السياسية، وإذ يأخذ علماً بالاجتماعات التي جرت في موسكو والقاهرة وغيرها من المبادرات بغاية الوصول إلى هذا الهدف وإذ يلحظ خصيصاً الفائدة الناجمة عن الاجتماع الذي جرى في الرياض في الفترة بين 9-11 كانون الأول 2015، التي تسهم نتائجها في التحضير للمفاوضات تحت إشراف الأمم المتحدة حول التسوية السياسية للصراع، طبقاً لبيان جنيف وبياني فيينا، وإذ يتطلع إلى الجهود النهائية التي سيبذلها المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية لهذه الغاية،

فإنه:

1- يؤكد مصادقته على بيان جنيف بتاريخ 30 حزيران 2012، ويصادق على بياني فيينا الهادفة إلى إحداث تطبيق كامل لبيان جنيف بوصفه الأساس للانتقال السياسي الذي يقوده ويملكه السوريون لوضع حد للصراع في سورية، ويؤكد أن الشعب السوري هو المعني بإقرار مستقبل سورية،

2- يطلب من الأمين العام عبر مساعيه الحميدة، ومن خلال الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص إلى سورية، دعوة ممثلي الحكومة والمعارضة السورية للدخول في مفاوضات رسمية حول عملية انتقال سياسي على نحو عاجل بتاريخ مستهدف بحلول أوائل كانون الثاني 2016، بهدف إطلاق المباحثات طبقاً لبيان جنيف وانسجاماً مع بيان المجموعة الدولية لدعم سورية بتاريخ 14 تشرين الثاني 2015، بهدف قيام تسوية سياسية دائمة للأزمة،

3- يقر بدور المجموعة الدولية لدعم سورية بوصفها المنصة المركزية لتسهيل جهود الأمم المتحدة في تحقيق تسوية سياسية دائمة في سورية،

4- يعرب في هذا السياق عن دعمه لعملية سياسية بقيادة سورية تيسرها الأمم المتحدة والتي تقوم في غضون ستة أشهر بتشكيل حكومة شاملة وغير طائفية وتتمتع بالمصداقية وتضع جدولاً وتعمل على وضع دستور جديد، كما يعرب عن دعمه لقيام انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة بموافقة الحكومة «الجديدة» وبما يتطابق مع أعلى معايير الشفافية والمصداقية الدولية بمشاركة السوريين كلهم، بمن فيهم الموجودون في الشتات، المؤهلون للمشاركة، كما نص عليه بيان المجموعة الدولية لدعم سورية بتاريخ 14 تشرين الثاني 2015.

وقف شامل لإطلاق النار

5- يقر بالصلة الوثيقة بين وقف إطلاق النار وعملية سياسية موازية، طبقاً لبيان جنيف لعام 2012، وأنّ كلا المبادرتين ينبغي أن تسيرا قدماً على نحو فوري ويعرب في هذا السياق عن دعمه لقيام وقف شامل لإطلاق النار في سورية، الذي التزمت المجموعة الدولية لدعم سورية بدعمه وبالمساعدة في تطبيقه، بحيث يدخل حيز التنفيذ حالما يبدأ ممثلو الحكومة والمعارضة السورية بالخطوات الأولى باتجاه عملية الانتقال السياسي تحت إشراف الأمم المتحدة، على أساس بيان جنيف كما نص عليه بيان المجموعة الدولية لدعم سورية بتاريخ 14 تشرين الثاني 2015، على أن يتم ذلك على نحو عاجل،

6- يطلب من الأمين العام أن يتولى قيادة الجهد من خلال مكتب مبعوثه الخاص وبالتشاور مع الأطراف المعنية لتحديد سبل ومتطلبات وقف إطلاق النار بالإضافة إلى مواصلة وضع الخطط لدعم تطبيق وقف إطلاق النار، ويحث الدول الأعضاء، وتحديداً الأعضاء في المجموعة الدولية لدعم سورية، على دعم وتسريع كل الجهود للوصول إلى وقف لإطلاق النار، بما في ذلك ممارسة الضغط على الأطراف المعنية للموافقة على وقف إطلاق النار هذا والالتزام به،

7- يؤكد الحاجة لوجود آلية لمراقبة وقف إطلاق النار، والتحقق منه والإبلاغ عنه، ويطلب من الأمين العام أن يخبر مجلس الأمن حول خيارات هذه الآلية، التي يستطيع المجلس دعمها بأقرب وقت ممكن وبما لا يتجاوز مدة شهر واحد من تاريخ تبني هذا القرار، ويشجع الدول الأعضاء بما فيها أعضاء مجلس الأمن لتقديم المساعدة بما في ذلك الخبرة والإسهامات ذات الصلة لدعم هذه الآلية،

8- يؤكد دعوته الواردة في القرار رقم 2249 لعام 2015 للدول الأعضاء لمنع وقمع الأعمال الإرهابية التي يرتكبها كل من الدولة الإسلامية في العراق والشام «المعروفة أيضاً باسم داعش»، وجبهة النصرة، وكل الأفراد والمجموعات والكيانات الأخرى المرتبطة بالقاعدة أو بتنظيم الدولة الإسلامية وغيرهما من الجماعات الإرهابية حسب توصيف مجلس الأمن أو حسب ما قد يتفق عليه لاحقاً من قبل المجموعة الدولية لدعم سورية بإقرار من مجلس الأمن، وذلك طبقاً لبيان المجموعة الدولية لدعم سورية بتاريخ 14 تشرين الثاني 2015، وأن تزيل الملاذ الآمن الذي أقامته هذه المجموعات فوق أجزاء هامة من سورية، ويلحظ أن وقف إطلاق النار المذكور آنفاً لن ينطبق على الأعمال الهجومية أو الدفاعية بحق هؤلاء الأفراد والجماعات والكيانات كما نص عليه بيان المجموعة الدولية لدعم سورية بتاريخ 14 تشرين الثاني 2015،

9- يرحب بالجهد الذي بذلته حكومة الأردن للمساعدة في وضع فهم مشترك ضمن المجموعة الدولية لدعم سورية حول الأفراد والمجموعات التي يمكن تحديدها بأنها إرهابية وسيأخذ في الحسبان فوراً توصية المجموعة الدولية لدعم سورية الهادفة إلى تحديد المجموعات الإرهابية،

محاربة الإرهاب

10- يؤكد حاجة كل الأطراف في سورية لاتخاذ إجراءات لبناء الثقة تسهم في استمرارية كل من العملية السياسية ووقف دائم لإطلاق النار، ويدعو الدول كلها لاستخدام نفوذها مع الحكومة السورية والمعارضة السورية للمضي قدماً في عملية السلام، وإجراءات بناء الثقة، والخطوات المتخذة للوصول إلى وقف لإطلاق النار،

11- يطلب من الأمين العام أن يبلغ المجلس بأسرع وقت ممكن وبما لا يتجاوز مدة شهر من تاريخ تبني هذا القرار حول خيارات إضافية لإجراءات بناء الثقة،

12- يدعو الأطراف لأن تسمح فوراً بدخول الوكالات الإنسانية السريع والآمن ودون عراقيل، على امتداد سورية من خلال أكثر المسارات مباشرة، والسماح بالمساعدات الإنسانية الفورية للوصول إلى كل الأشخاص المحتاجين إليها، ولا سيما في كل المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها، وبالإفراج عن كل الأشخاص المحتجزين اعتباطياً ولا سيما النساء والأطفال، ويدعو الدول الأعضاء في المجموعة الدولية لدعم سورية لاستخدام نفوذها فوراً لتحقيق هذه الأهداف، ويطالب بالتطبيق الكامل للقرارات 2139 لعام 2014، 2165 لعام 2014، 2191 لعام 2014، وكل القرارات المعتمدة الأخرى،

13- يطالب الأطراف كلها بالتوقف الفوري عن شن أية هجمات بحق المدنيين والأهداف المدنية بما في ذلك الهجمات على المنشآت الطبية والكادر الطبي وبالتوقف عن أي استخدام عشوائي للأسلحة بما في ذلك القصف والقصف الجوي، ويرحب بالتزام المجموعة الدولية لدعم سورية بالضغط على الأطراف بهذا الصدد، كما يطالب بأن تلتزم الأطراف كلها وعلى نحو فوري بالتزاماتها طبقاً للقانون الدولي بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، وقانون حقوق الإنسان الدولي المعتمد،

14- يؤكد الأهمية البالغة للحاجة الماسة لإيجاد شروط العودة الآمنة والطوعية للاجئين، والنازحين داخلياً لمناطق سكنهم الأصلية، وإعادة تأهيل المناطق المتضررة طبقاً للقانون الدولي بما في ذلك الشروط المعمول بها الواردة في «الاتفاقية والبروتوكول المتعلق بوضع اللاجئين»، والأخذ بعين الاعتبار مصالح البلدان المضيفة للاجئين، ويحث الدول الأعضاء على تقديم المساعدة بهذا الصدد، ويتطلع قدماً إلى مؤتمر لندن حول سورية في شباط 2016 الذي تستضيفه المملكة المتحدة وألمانيا والكويت والنرويج والأمم المتحدة كإسهام هام في هذا المسعى، ويعرب أيضاً عن دعمه لعملية إعادة إعمار وتأهيل سورية ما بعد الصراع.

15- يطلب من الأمين العام أن يبلغ مجلس الأمن حول سير تطبيق هذا القرار بما في ذلك التقدم الحاصل في العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة، وذلك في غضون ستين يوماً،

16- يقرر أن تبقى القضية قيد متابعته النشطة.